الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

الجغرافيا السياسية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك

تخصص: علوم سياسية

إعداد الأستاذ: رابح زغوني

رمز المطبوعة: ...../...../...../.....

السنة الجامعية: 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

كطالب للعلاقات الدولية، فإنك حين تتحدث عن مسائل من صميم تخصصك مثل أزمة البريكست أو توسيع حلف شمال الأطلسي أو إعادة ضم الصين لهونغ كونغ أو استعادة أذربيجان لإقليم "ناغورنو كاراباخ" أو إعلان جمهورية القرم انضمامها إلى روسيا وانفصال الجبل الأسود عن صربيا... فيجب أن تدرك جيداً أن لكل مسألة من مسائل القوة السياسية تلك في العلاقات الدولية بعدٌ جغرافي، بل أن فهمها قد يتطلب بالضرورة وضعها في السياق الجغرافي الذي تظهر فيه سواء جهوي أو إقليمي أو دولي، وإلا كان فهمك قاصرا أو حتى نهجا خاطئ.

إن عالم السياسة يحمل في مضمونه ومعناه بعدا جغرافيا تتفاعل فيه الدول وتمارس سلطاتها عليه وتزيد قوتها فيه، وكل هذه الأنشطة تستند إلى الفرضية الجغرافية حول أهمية المكان كيف؟ أين؟ ولماذا؟ يجب أن تتحرك الدول، فالعالم موزع إلى فضاءات جغرافية حولها وفي فضائها يُمارَس السلوك السياسي وهذا ما يعطي للجغرافيا السياسية أهمية خاصة.

إن الجغرافيا السياسية هي فرع حديث النشأة من فروع الجغرافيا البشرية، وهي كحقل متميز للدراسة تبدو متقدمة جدا لناحية النشأة والتطور، على وجه المقارنة بالفكر الجغرافي الذي استغرق –في الواقع– مراحل متعددة ومتوالية في تطوره. ولم يكن لهذا الحقل الناشئ الظهور والاستقلال، إلا بعد أن وصل الفكر الجغرافي إلى مرحلة زمنية حاسمة اقتضت التمييز الموضوعاتي والمنهجي بين الجغرافيا البشرية والجغرافيا السياسية: **موضوعيا**؛ بين شق يتناول الظواهر الطبيعية مثل (الجغرافيا الحيوية، جغرافيا الموارد الطبيعية، ملامح السطح، الجغرافيا الفلكية) وشق يتناول الظواهر البشرية (جغرافيا السكان، المدن، النقل الصناعة...). و**منهجيا**؛ بين الوصف المجرد البسيط للبيئة، والوصف التأويلي الذي يبحث عن العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة.

وكفرع من فروع الجغرافيا البشرية، تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الوجود الفعلي للوحدات السياسية؛ أي كل صورة من صور التجمع التي تجمع الجماعات البشرية في إطار سياسي محدد. ومن أجل ذلك، فإن الجغرافيا السياسية كتخصص علمي تهتم بظاهرة أصيلة من الظواهر البشرية، وتندرج في إطار اهتمام الجغرافي وصميم تخصصه للاعتبارات التالي ذكرها:

– أن الانسان إنما يعيش في تجمعات تتضمنها مساحات واقعية من سطح الأرض الجغرافية، وليس ضمن أي حيز افتراضي غير محدد فيزيائيا؛

– أن سطح الأرض هذا، إنما ينطوي على فروقات عميقة بين أقاليمه من حيث الملامح والخصائص الجغرافية كالموقع والمساحة وتوزيع التضاريس...؛

– أن هذه الفروقات تؤدي حتماً إلى تمايز الدرجة التي تستجيب بها تلك الأقاليم لحاجات الناس وقدراتهم على الاستغلال؛

– هذا التمايز يبدو منطقياً سبباً جديرا لنشوء التفاعل والتواصل بين مختلف الوحدات السياسية (الدول)، في شكل علاقات سياسية واقتصادية وثقافية لتلبية الحاجات الإنسانية المشتركة؛

– هذا التفاعل من شأنه أن يخلق مشاكل ذات طبيعة سياسية، اقتصادية وأمنية تستحق الدراسة.

إن كل الاعتبارات السابقة تؤكد بالفعل كيف تقترن الجغرافيا بالسياسة، مبرِّرَة تخصيص الجغرافيا السياسية بالدراسة العلمية كحقل علمي متخصص أو كـ "علم عادي" باستعارة وصف توماس كون. فالجغرافيا السياسية هي النتيجة الموضوعية لالتقاء الجغرافيا التي تهتم بالأرض والسكان، بالسياسة التي احتوت البشر وباتت إطارا لحياتهم ونشاطهم ووجودهم في دولهم. وبذلك، تقدم لنا الجغرافيا السياسية إحدى

المنظورات في تصوير جوانب السياسة؛ أي أنها باختصار، تصف وتحلل وتفسر الأبعاد الجغرافية للظاهرة السياسية.

وإذا كانت الجغرافيا السياسية تنطلق من فرضية أن البيئة تؤثر على السلوك السياسي للأفراد ضمن الدولة كوحدة سياسية، فإن باحثي الجغرافيا السياسية الألمان مع نهاية القرن التاسع عشر انطلقوا من افتراض آخر، فحواه بأن الأفراد قادرون على تغيير والتحكم في هذا السلوك من خلال استغلاله الأمثل وتطويعه لتلك البيئة. وبذلك ظهر تقليد بحثي جدي انطلق من الجغرافيا السياسية ولكنه اختلف عنها جذريا هو "الجيوبولتيك". إن الجيوبولتيك تقدم لنا رؤية مختلفة للجغرافيا السياسية، فهي تتجاوز الرؤية التقليدية للدولة ككيان ساكن يهتم بدراسة أثر ظروفه المساحية على سلوكه السياسي، وبدلا من ذلك فهي تعتقد بالنظرية العضوية في دراسة الدولة والتي تنظر للدولة ككائن حي ينهمك في صراع شديد من أجل البقاء. وعلى أساس من ذلك، فإن الجيوبولتيك يجب أن تعنى بتحقيق المتطلبات المساحية للدولة وبمضمون أوسع أن تهتم بتشكيل الإستراتيجية السياسية للدولة.

تعتمد الجيوبولتيك إذن منظورا مختلفا في دراسة الجغرافيا السياسية، فهي لا تبحث في الكيفية التي يتشكل بها الشأن السياسي على مختلف مناطق الكرة الأرضية، بل تعتمد موضوع "النزاع السياسي على الأراضي" أو تنافس القوى الكبرى على مختلف مناطق العالم.

تنقسم محاور هذه المطبوعة إلى خمسة فصول أساسية: يتناول الفصل الأول الجغرافيا السياسية كحقل علمي من حيث المفهوم والتطور والمناهج. ويناقش الفصل الثاني مقومات الدولة كوحدة تحليل رئيس في الجغرافيا السياسية من حيث الكيان المادي والكيان البشري والنظام السياسي. وينتقل الفصل الثالث إلى دراسة مفهوم الجيوبولتيك كفرع ناشئ عن الجغرافيا السياسية ولكنه مختلف عنه. ويتناول الفصل

الرابع أهم نظريات الجيوبولتيك البحرية والقارية والجوية، فيما يخصص الفصل الأخير لمناقشة مصير الجغرافيا السياسية في ظل ثورة المكان التي فرضتها العولمة والثورة الرقمية.

وباستيفاء محاور هذه المادة، فإنه يُرجى تحقيق جملة من الأهداف وتحصيل مكاسب معرفية بالنسبة للطلبة تتعلق بما يلي:

- تحديد مفاهيم مختلف المصطلحات والمقولات الرئيسة في حقل الجغرافيا السياسية؛
- رصد تأثير التطورات الفكرية المرتبطة بالجغرافيا السياسية في تطور مفهوم الدولة الأمة؛
- التمييز بين مفهومي الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك ومكانتهما في المنظومة العلمية والعملية؛
- التطرق لأبرز النظريات الجيوبولتكية التي أثرت على السياسات الخارجية للدول.

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية: المفهوم، التطور، المناهج

بوصفها حقلاً علمياً فرعياً ضمن الحقل الأم "الجغرافيا"، فإن الإحاطة بمفهوم الجغرافيا يبدو ضرورة منهجية؛ حيث فهم الأصل خطوة هو أساسية لفهم الفرع. إن الجغرافيا هي علم يدرس الظواهر الطبيعية والبشرية على الأرض. وأصل الكلمة يكمن في اللفظ اليوناني Geographica الذي يتشكل من شقين Geo وتعني الارض، Graphicaوتعني الوصف أو الصورة[1]. وعلى أساس من ذلك يتلخص مفهوم الجغرافيا لغويا في معنى وصف الأرض. وينقسم علم الجغرافيا إلى فرعين رئيسين: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية[2].

الجغرافيا الطبيعية: وهو العلم الذي يدرس الظواهر الطبيعية على سطح الارض من حيث توزيع اليابس، الماء، التضاريس وأشكال السطح والغلاف الجوي والتغييرات المناخية والخصائص الحيوانية والنباتية. وهنا يمكن تسمية عدة أصناف من الجغرافيا الطبيعية مثل: الجغرافيا الجيولوجية، الجغرافيا الفلكية جغرافيا المياه، جغرافيا المناخ، جغرافيا التربة...

الجغرافيا البشرية: وهي التي تتناول دراسة توزيع المجتمعات البشرية والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الانسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران والسلالة العرقية. وتدرس الجغرافيا البشرية علاقة التأثير المتبادل بين الانسان وبيئته، وبذلك فهي يمكن أن توصف بالعلم الذي يهتم بوصف وتحليل الانماط المكانية للظاهرة البشرية على سطح الأرض. وفي هذا الصدد يمكن تسمية عدة أصناف من الجغرافيا البشرية مثل: جغرافيا الاجناس، جغرافيا السكان، الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية.

---

[1]– شبكة المعرفة، "الجغرافيا"، تم التصفح يوم 2021/07/14، على الرابط: https://bit.ly/2ZOf1gR

[2]– عبد الحميد غنيم ، **الجغرافيا السياسية**، (الكويت: مكتبة الفلاح: 1987)، ص24.

أو: تعريف الجغرافيا السياسية

إن الجغرافيا السياسية هي النتيجة الموضوعية لالتقاء الجغرافيا التي تهتم بالأرض والسكان، بالسياسة التي احتوت البشر وباتت إطارا لحياتهم، نشاطهم ووجودهم في دولهم. وبذلك، تقدم لنا الجغرافيا السياسية إحدى المنظورات في تصوير جوانب السياسة؛ أي أنها باختصار، تصف، تحلل وتفسر الأبعاد الجغرافية للظاهرة السياسية. وسنقدم في البداية مجموعة من التعريفات لباحثي الجغرافيا السياسية سعيا في الأخير للوصول لتعريف إجرائي.

1- قاموس أوكسفورد للجغرافيا: الجغرافيا السياسية أو التحليل الجغرافي للظاهرة السياسية تهتم بالتعبير الجغرافي عن الظواهر السياسية؛ أي تحليل النتائج المترتبة عن القرارات السياسية[1].

2- **هانس ويجرت** (Hans Weigert): أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الانسان والأرض، مع تأكيد على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية[2].

3- **ريشارد هارتسهورن** (R. Hartshorne): دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية تعتمد على المسح والتحليل داخل الإطار الكارتوجرافي للدولة[3].

4- **تعريف كوهين روزينثال** (Cohen & Rosenthel): تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة المتغيرات المكانية (الجغرافيا) في العملية السياسية[4].

---

[1] - Oxford dictionaries, Political Geography, visited on 14/O7/2021, at; https://bit.ly/3mDw7WP

[2]- محمد فايز العيسوي ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الإسكندري: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 16.

[3]- محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2014)، ص 21

[4]- العيسوي، مرجع سابق، ص 17.

من الواضح أن مجمل التعريفات السابقة تشترك في تركيزها على متغيرين اثنين هما الظاهرة السياسية متمثلة بالدولة من جهة والبيئة الجغرافية من جهة أخرى؛ أي علاقة التأثير والتأثر بين الجغرافيا والسياسة. وعلى أساس من ذلك، يمكن تلخيص الاهتمامات الأساسية للجغرافيا السياسية في العلاقة المتبادلة بين السكان، الدولة والأرض. فهي علم يقوم على علاقة جدلية بين الأرض والسياسة، ويندمج فيه علم الجغرافيا بعلم السياسة، فيدرس التأثيرات المختلفة للإقليم بكافة عناصره وموقعه وشكله ومناخه، على أداء صناع القرار السياسي داخل الدولة نفسها، وعلى أداء السياسة الخارجية للدول بشكل عام[1].

وهذا ما يظهر في التعريف الإجرائي الذي تتبناه هذه المحاضرات للجغرافيا السياسة، حيث تظهر العلاقة التفاعلية بين تلك العناصر واضحة: "دراسة الدولة كظاهرة سياسية في خريطة العالم السياسية من حيث علاقاتها المحلية والخارجية، وتحليل وتفسير عناصر قوتها قي ضوء ما تملكه من إمكانيات وقدرات طبيعية وبشرية".

كما يبدو جلياً من التعريف أعلاه، فإن الجغرافيا السياسية تركز على دراسة التفاعل بين مساحة الأرض التي تحتلها الدولة، والجماعة البشرية التي تعيش عليها، والنظم السياسية التي تنظم بها الوحدات السياسية شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية، وما يترتب عن ذلك من قرارات واستراتيجيات. لذا فالجغرافيا السياسية تمثل بنية من ثلاث مستويات: دراسة الدولة في المركز، دراسة العلاقات المحلية من الأسفل (Localities) ودراسة العلاقات الخارجية من الأعلى أو الجيوبولتيك (Geopolitic)[2].

---

[1]– محمد طي ، **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر**، (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019)، ص 5.

[2] - Sanjay Kumar, A Handbook of Political Geography, (K.K. PUBLICATIONS, New Delhi, 2014), p.1

ثانيا: مراحل تطور دراسة الجغرافيا السياسية:

علميا، يؤرخ تأسيس علم الجغرافيا السياسية فرعا مستقلا بذاته بأواخر القرن التاسع عشر، حين نشر الجغرافي الألماني "فريديريك راتزل" كتابه الشهير الجغرافيا السياسية "Politishe Geographie" سنة 1897. غير أن موضوع العلاقة بين الظروف الطبيعية والبيئة كان قد جلب اهتمام المفكرين والباحثين له قبل ذلك بكثير، فالعديد من المواضيع التي تناولها راتزل في كتابه، كانت قد تناولتها العديد من الكتابات السابقة على القرن التاسع عشر سواء في اليونان أو روما[1] وحتى قبلهما في الحضارات الشرقية. ولكن الملاحظات المنهجية على هذه الكتابات القديمة أنها تناولت مختلف مواضيع الجغرافيا السياسية البحثية بمنهج وصفي؛ أي في سياق وصف أثر عناصر البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان على بناء شخصيته وصياغة سلوكه، وتحديدا فحص طبيعة العلاقة بين الدول، نمطها، شكلها ونموها وأثر خصائص البيئة الجغرافية على كل ذلك. وعليه، فإن هذه الكتابات احتوت على الكثير من المقولات التي ارتبطت بمبدأ الحتمية الجغرافية. ومن اجل ذلك، يعزى تأسيس الجغرافيا السياسية كعلم مستقل بذاته، موضوعه الوحدات السياسية (الدول)، وبمنهج خاص به إلى الألماني راتزل[2].

عموما، يمكن تصنيف ثلاثة مراحل رئيسية لتطور الجغرافيا السياسية بناء على الخصائص المميزة لكل مرحلة، مع ضرورة التأكيد على أن الحدود الفاصلة بين المراحل الثلاث تبقى مرنة جدا وليست ثابتة تماما.

1- مرحلة الحتمية الجغرافية (ما قبل القرن التاسع عشر):

ركزت الأفكار السائدة خلال هذه المرحلة على العلاقة السببية أو الحتمية بين الموقع الجغرافي وما يرتبط به من ظروف مناخية على السلوك السياسي للأفراد

[1] - Jones Martin, Rhys Jones, Woods Michael, **An Introduction to Political Geography: Space, Place and Politics**,(London : Routledge , 2004), p.4.

[2] – العيسوي، مرجع سابق، ص 18

والمجتمعات. لذا زودت هذه المرحلة حقل الجغرافيا السياسية بجملة من قواعد النظريات الحتمية القائمة على فرضيات قاعدة "إذا كان...فإن" "If ...Then Hypothesis" ومن الأسماء البارزة التي سجلت اسمها في هذه المرحلة حسب التسلسل الزمني:

أ- أرسطو:

في كتابه الأشهر "السياسة"، قدم أرسطو نموذجا مثاليا عن الدولة موضحا مواصفات الدولة المثالية التي يمكن أن تحقق مصالح السكان[1]، من خلال عنصرين جغرافيين هما: السكان وطبيعة المنطقة مناخيا واقتصاديا، وأثر ذلك على قوة أو ضعف الدولة. ومن الأفكار التي ناقشها أرسطو فكرة الحجم المثالي للسكان في الدولة، الذي اعتقد أنه يجب أن يكون متوسطا وفق معايير مثل: أن بحيث يتمكن الناخبون من معرفة منتخبيهم، وأن يتاح لهم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في الدولة بحسب حجمهم، بما يتيح توزيعها عليهم بشكل مكافئ (الاكتفاء الذاتي). كما اهتم أرسو بالموقع الجغرافي للعاصمة وضرورة أن يكون لها مكان استراتيجي حصين. وناقش أيضا الصفات التي يجب أن يتسم بها الجيش البري والأسطول البحري للدولة، واللذان لا مانع عنده من أن يضما عناصر مرتزقة. كما ناقش الحدود ومناطق التخوم التي يجب أن تكون محصنة.

وقد احتوت أفكار أرسطو على بعض من المقولات الحتمية التي لم يؤكدها تاريخ البشرية بالضرورة، ودحضتها العديد من الشواهد والتجارب الإنسانية عبر الزمان والمكان، ومنها على سبيل المثال[2]:

- أن سكان المناطق الباردة (شمال أوربا) يتسمون بالحيوية ولكنهم قليلوا المهارة والذكاء، لذا لا يملكون القدرة على حكم الآخرين؛

[1]- غنيم، مرجع سابق، ص 26.

2- العيسوي، مرجع سابق، ص 19.

– أن سكان المناطق الحارة مثل آسيا يتسمون بالذكاء والمهارة، لكنهم قليلوا النشاط بما يجعلهم خادمين للسادة ويكون منهم الخدم والعبيد.

– أن سكان بلاد الغريق ،بسب موقع بلادهم الجغرافي المتوسط، اكتسبوا الحيوية والذكاء ما جعلهم أقدر من غيرهم على التطور السياسي.

ب– سترابو Strabo:

مثّل الفكر الجغرافي في العصر الروماني. وفي كتابه "الجغرافيا" قام بدراسة شروط نجاح الدول الكبيرة من خلال تطبيق تلك الدراسة على الإمبراطورية الرومانية، وتوصل إلى أنه لكي تقوم الإمبراطورية بوظائفها بنجاح، فيجب أن تتوفر لديها حكومة مركزية قوية وحكم موحد قوي. ورأى سترابو أن الجزء المسكون من العالم يتكون من ثلاث كتل قارية هي أوروبا وليبيا وآسيا، وأن أذرع المحيط وخلجانه وبحاره تُشكل هذه القارات، وأن أوروبا هي أكثر القارات الثلاث ملائمة للنمو والازدهار الفكري والاجتماعي.فقد جادل الجغرافي الروماني سترابو أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليس الهوامش البحرية وأن أوروبا هي مركز هذه القوى[1].

ج– إبن خلدون:

لأن "مقدمة" ابن خلدون(1383–1450) الشهيرة تمثل كتاباً جامعاً سابقاً لزمانه في شتى أنواع العلوم، فقد تضمنت كتاباته أهم إسهامات المسلمين في مجال تأثير البيئة على السكان، والتي رأى فيها ضرورة وجود الدولة لتحقيق العيش المشترك للمجتمع الانساني[2]. ولم يتسم نهج ابن خلدون في الجغرافيا السياسية بالحتمية الصارمة أو المثالية الخيالية، فقد ناقش في مقدمته الشهيرة مواضيع هامة مرتبطة بالبيئة مثل القبيلة والمدينة وكيف أن الأولى هي أصل الدولة وأن المدينة هي آخر مراحل تطورها. وعموما، فقد

1– عدنان صافي ، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع 1999)، ص 60.

2– غنيم، مرجع سابق، ص 26.

وضع ابن خلدون الإطار العام لتطور الدول الذي عرف فيما بعد بدورة حياة الدولة؛ أين ناقش عوامل قيام الدول وأسباب تراجعها ثم سقوطها في ظل العوامل الجغرافية والسكانية[1].

د- عصر النهضة:

في هذه المرحلة وجدت علاقة الانسان بالبيئة اهتماما خاصا عند كل من المفكرين الفرنسيين جون بودان (1530 1569) ومونتسكيو (1689-1755). فالأول جادل في كتابه (الكتب الستة عن الجمهورية) أن الظروف المناخية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية؛ فطبيعة الانسان ومزاجه ورغباته ومهاراته، بل وحتى طبيعة النظام السياسي الذي يحكمه تعكس مدى ارتباط الانسان بالأرض. ووجدت نظرية الحتمية البيئية أقصى أطروحاتها عند مونتسكيو، الذي اعتقد بوجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية أو الاستبداد السياسي، واقترح نموذجا سياسيا حتميا مؤداه أن الديمقراطية والحرية تزداد بالبعد عن خط الاستواء كنتيجة طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه. وعليه، تقترن المناخات الدافئة عنده بالحكم الاستبدادي (إفريقيا، آسيا، أمريكا)، بينما ترتبط المناخات المعتدلة (أوربا) بالديمقراطية[2].

1- العيسوي، مرجع سابق، ص 21.

[2]- نفس المرجع، ص ص 22-23.

2- مرحلة هيمنة الفكر الجيوبولتيكي: (من منتصف القرن 19 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية).

يجد حقل الجغرافيا السياسية كميدان متميز للدراسة ظهوره الأول في ألمانيا القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك أساسا إلى ظروف الوحدة الألمانية التي تحققت سنة 1871 في ظل القيادة البروسية، التي رأت بضرورة أن تكون ألمانيا قوة كبرى في نفس مكانة روسيا، فرنسا وبريطانيا وإمبراطورية النمسا-المجر. غير أن ألمانيا كانت شبه معزولة بموقعها في وسط أوربا، الأمر الذي قيد قدرتها على توسيع أراضيها. وفي مثل هذا السياق، أصبحت العلاقة بين الأرض وقوة الدولة محل اهتمام مركزي لدى نخبة من المفكرين الألمان وفي مقدمتهم فريديريك راتزل الذي سيعرف لاحقا بأب الجغرافيا السياسية.

إن أعمال فريديريك راتزل (Friedrich Ratzel) كانت إذن قائمة على التبرير الفكري لتوسيع أراضي ألمانيا صغيرة الحجم نسبيا. وفي الحقيقة فقد وجدت تلك الأفكار جذورها في إسهامات المفكر كارل ريتر (Karl Ritter) من قبله، والذي كان يعتقد أن الحضارات غنما تتبع من أصول عضوية، وأنها تولد، تنمو وتموت شأنها شأن الكائنات العضوية الأخرى. وأصل مثل هذا التصور الشائع جدا حينها أنه مستمد عن النظرية الداروينية في العلوم البيولوجية واسعة التأثير في تلك الفترة أو ما كانت تعرف بـ "نظرية الاختيار الطبيعي والبقاء للأقوى). وتحديدا تطبيقات النظرية الداروينية على المجتمعات البشرية التي أدت إلى ظهور مدرسة "الداروينية الاجتماعية"، التي كانت تؤكد على حجم التشابه الكبير بين المجتمعات البشرية والمجتمعات الحيوانية[1].

لقد نهل راتزل من مثل تلك الأفكار وأخذ يطبقها في الحقل السياسي على الدول، فشبه راتزل الدولة بالكائن الحي وأوضح أنها إما أن تنمو وتتطور أو تموت وتضمحل لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة، وهي كائن حي في الطبيعة تعيش في صراع دائم

[1]- معين حداد ، **الجيوبولتيكا: قضايا الهوية والانتماء**، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر:2006)، ص 16.

للحصول على مساحات أكبر لتكفل لنفسها البقاء والحياة، وهذا ما أصبح يُعرف بفكرة المجال الحيوي للكائن الحي[1].

وفي الحقيقة، فقد فتحت فكرة المجال الحيوي تلك المجال واسعا أمام ظهور نظريات الجيوبولتيكا، فتم تطويرها لاحقا من طرف الباحث السويدي رودولف كيلين، وخاصة من لدن رواد الجغرافيا السياسية الألمانية مثل هاوسهوفر فيما بين الحربين العالميتين، وكذا رواد المدرسة الانجلو–أمريكية، وفق ما سنفصل فيه لاحقا في فصل الجيوبولتيك.

3– دراسة الوحدات السياسية (ما بعد الحرب العالمية الثانية)

بعد الحرب العالمية الثانية حاول هارتسهورن وغيره من الباحثين الذين إنخرطوا في هذا المسعى تخليص الجغرافيا السياسية من التوظيف السياسي (To Depoliticise) في محاولة لإرجاعها إلى مسارها العلمي الصحيح والسليم[2]. إن اقتران الجغرافيا السياسية بدراسة أسباب القوة السياسية وشروط التوسع المساحي للدول أفقد الجغرافيا السياسية روحها العلمية ومكانتها في الجامعات العالمية، حيث أصبح يُنظر إليها على أنها مرتبطة بالسياسات النازية وفكرة الاعتداء والحرب على الغير، ما جعلها منبوذة في أوساط الباحثين وقد وصفها الباحث جيوفري ساور (Geoffrey Sawer) بأنها الطفل المتمرد في العائلة الجغرافية وبأنها أقل علمية ومادتها في يد الدارس.

في محاولة التخلص من المضمون الجيوبولتيكي للجغرافيا السياسية انتقد نورمان باوندز (Norman Pounds) مفهوم الدولة ككائن حي، واعتبر أن الدولة ليست كائناً

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص 25.

[2] - Martin & Others, Op, Cit., p 7.

حياً واعياً ذا سلوك هادف يقول" **إن الدولة بذاتها يمكن أن تكون لها سياسة يمكن تطبيقها بواسطة صناع القرار، و تستطيع الدولة أن تموت أو تولد أو تتدهور إ من خلال القرارات التي يمليها صناع القرار فيها**"[1]. وعليه فان الدولة ليست مؤهلة للمنافسة على المساحة أو الموارد كما هو حال الكائنات الحية، فنظرية الاختيار الطبيعي الداروينية لا تنطبق بالضرورة على الدولة.

لقد جادل التيار الجديد من الباحثين بأن الجغرافيا السياسية لا ينبغي لها أن يهتم بتشكيل الإستراتيجية السياسية، وإنما بوصف الديناميكية الداخلية والوظائف الخارجية للدولة، والاهتمام بالعوامل الجغرافية التي تشكل الضغط على الدولة. إن هذا المسعى هو ما بات يُعرف بالمنهج الوظيفي أو "الاقليمي"، والذي يجعل المهتمين يطرحون أسئلة تتعلق بـ: إنتاج وتوزيع الموارد، التحكم في وسائل المواصلات وطرق النقل، التوزيع السكاني، الاختلاف الاثني، وضع الاقليات، صراع الحدود، وطبيعة التحالفات والتعاون الدبلوماسي خارجيا[2].

في الحقيقة، فانه حتى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت فئة من الباحثين التي انتقدت نظرية الدولة ككائن حي التي تقود نحو الجيوبولتيك، وحددت هدف الجغرافيا السياسية على أنه دراسة الظاهرة الجغرافية في محتواها السياسي وليس العكس. فبالنسبة لجاكسون (Jackson) وبومان (Bouman) 1921 وباروز (Barrous) 1923 وايست (East) 1927، فإن مجال اهتمام الجغرافيا السياسية هو الأرض من وجهة نظر قومية. ولقد طور هارتسهورن هذا المنهج بعد الحرب العالمية الثانية حين أكد أن الدولة تمثل مساحة فريدة وأن على الجغرافيين أن يهتموا بدراسة دولة معينة من خلال محتواها البيئي وفق مقتضيات ما سمي بالمنهج الوظيفي أو الاقليمي. وكما شرح ذلك هارتسهورن "**إذا كانت الجغرافيا هي علم المساحات، فإن الجغرافيا السياسية هي علم**

---

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص 36

[2] - Martin & Others, Op, Cit., p 7.

المساحات السياسية، أو هي دراسة الدولة كخاصية للمساحة في علاقتها مع الخصائص الأخرى للمساحة"[1]. ووفقاً لذلك، فالتعريف الجديد الذي تم إعطائه للجغرافيا السياسية هي أنها العلم الذي يهتم بدراسة الظروف المساحية للدولة، وليس الفن الذي يهتم بالمتطلبات المساحية لهذه الدولة.

أعادت كتابات الأمريكي ريتشارد هارتسهورن الثقة لحقل الجغرافيا السياسية بعد الحرب العالمية الثاني، لتستعيد روحها بعيدا عن توظيفات الجيوبولتيك، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعادت الجامعات فيها إدراج الجغرافيا السياسية ضمن مقرراتها الرسمية. إلا أن توظيف المنهج الإقلمي كمهجها الرئيس جعلها تبدو مادة جافة ومملة، لهذا فهي لم تحض في الجامعات الأوربية على عكس نظيراتها الأمريكية بالاهتمام الكافي، ولهذا وصفها بيري (Berry) بأنها تمثل "علماً راكدا ومحتضرا".

لقد وُصفت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الستينيات بمرحلة "التهميش" في تطور حقل الجغرافيا السياسية، بحيث بدا وكأنما لم يكن لها هوية مستقلة متميزة عن الجغرافيا الجهوية (Regional Geography)؛ لأنها بقيت متشبثة بمساحة الأرض كعنصر تحليلي رئيس، فالخوف من الاستدراج مرة أخرى نحو الجيوبولتيك التي أفقدتها علميتها، هي ما جعلت الجغرافيين متحفظين جدا وحذرين من محاولات التنظير (Theorizing) والنمذجة (Modelling)، لهذا بقيت دراسة الجغرافيا السياسية وصفية وبعيدة عن استخدام المناهج التحليلية[2]. وقد ترتبت عن مثل هذا التقييد الذاتي نتائج وخيمة على حقل الجغرافيا السياسية الصاعد من جديد، فيما يمكن تلخيصه غي عنصرين اثنين: أولهما، بقاء الجغرافيا السياسية متأخرة عن التطورات النظرية في مختلف فروع الجغرافيا، ومتخلفة خاصة عن اللحاق بركب الثورة السلوكية الشائع حينها؛ وثانيهما،- أصبحت الجغرافيا السياسية مهمشة وبدأت في الاختفاء من الجامعات؛

---

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص ص 37-38

[2]- Martin & Others, Op, Cit., pp.7-8.

وقد بقيت لجغرافيا السياسية على هذا النحو إلى غاية أواخر الستينيات، حيث بدأ باحثوها يفكرون في كيفية إحداث تطويرها في موضوعاً ومنهجاً، وقد حصل ذلك على مستويين:

– الابتعاد قدر الإمكان عن الاكتفاء بالوصف، وبعث محاولات تقديم نظرية عامة بمستوياتها الثلاث (وصف، تحليل، تفسير)؛

–الابتعاد عن حصر مناهج بحثها في المنهج الوظيفي، ومن ذلك استخدام المنهج التحليلي وكذا الاستفادة من الثورة الكمية في استخدام مناهج التكميم.

ثالثا: مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية

لقد تغيرت مناهج البحث في الجغرافيا السياسية مع التغيرات المتتالية التي تطور وفقاً لها هذا الحقل منذ نشأته الأولى، فعندما كانت دراسة الجغرافيا السياسية في مراحلها الأولى تركز على تأثير البيئة الطبيعية في تشكيل الحياة السياسية للمجتمعات، غلب على المنهج الجغرافي في دراسة الدولة مستوى الوصف أكثر مع طغيان فلسفة الحتمية. ومع تحول الدراسة أكثر نحو توظيف الجغرافيا خدمة للسياسة أي نحو الجيوبولتيك مع إسهامات فريديريك راتزل وكارل ريتر الأولى،اللذين وضعا أسس نظرية الدولة ككائن حي ينمو ويتطور ويضمحل، انتقلت الجغرافيا السياسية نحو توظيف منهج جغرافي جديد لدراسة الدولة هو المنهج التحليلي لعناصر قوة الدولة. في حين نقلتنا المرحلة الثالثة من تطور الجغرافيا السياسية المتعلقة بدراسة الوحدات السياسية نحو منهج جديد هو المنهج الإقليمي.

1– المنهج التاريخي:

يركز المنهج التاريخي على الماضي من اجل تحليل الأحداث السياسية الحاضرة والبحث عن جذور المشاكل (ذات الطبيعة الجغرافية) التي تنتاب الحاضر. إنه يحاول تحقيق درجة من درجات الاتقاء بين نتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية، ومن ثمة يكون هذا الالتقاء محور الانطلاق في البحث والدراسة. ويغلب أن ينتهي مستخدموا هذا المنهج من دراساتهم إلى وضع قواعد ومبادئ عامة يُخضعون لها الدول في نموها وتوسعها، بما يكن أن يوصف بأنه شكل من أشكال الحتمية التاريخية أو قوانين التاريخ[1].

ويتناول هذا المنهج بالتحليل والدراسة نشأة الوحدات السياسية (الدول) ونموها والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم أقاليم جديدة وصولاً إلى حدودها الراهنة منظورا إليها ككائن حي ينمو وينكمش[2]. وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية؛ أي نوع القيود والفرص التي تمنحها أو تحجبها الطبيعة (جبال، أنهار، مناخ، تضاريس...) وكذا الظروف الحضارية (الاستعمار، الثورات،...) التي ساهمت في استمرار أو توقف الدول عن النمو.

إن أبرز ما يعيب هذا المنهج هو اللجوء إلى إقرار قواعد عامة يُراد لها أن تكون بمثابة مقاييس ومعايير تنطبق على جميع الوحدات السياسية عبر مختلف حالات تطورها، ولا شك في أن مثل هذا التصور هو ما يوقع هذا المنهج في فخ الحتمية بينما يسعى لوضع قوانين سببية. فهو بذلك يُسقط حساب العوامل المتغيرة وتلك غير القابلة للقياس كمياً بما يلغي مرونة التعامل مع الأوضاع المختلفة. ووفقاً لذلك قد يصير المنهج التاريخي نحو أن يكون منهجاً مضللاً أحياناً؛ لان الظواهر التاريخية في أزمنة وأمكنة مخنلفة غالباً ما تكون مرتبطة بظروف متغيرة[3]، واعتماد هذا المنهج واتخاذه أسلوباً

---

[1]– صلاح الدين علي الشامي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1999)، ص 26.

[2]– غنيم، مرجع سابق، ص 35.

[3]– العيسوي، مرجع سابق، ص 52.

قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، فالعامل الزمني له تأثير على المكان، بينما لا يكرر التاريخ نفسه بالضرورة، والظروف المتغيرة تفضي بالضرورة إلى نتائج متغيرة.

2- المنهج المورفولوجي:

يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل وينتظم ذلك تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب والتركيب أو البناء. أما الأول فيُعنى بالترتيبات والتنظيمات التي يكوِّنها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكوِّن الدولة والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية. ويشير الثاني إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات[1].

ويبدو المنهج المورفولوجي أقرب أيضاً للوصف منه إلى التفسير والتحليل، فهو يهتم بحجم الدولة وشكلها وموقعها وموقع العاصمة فيها وحدودها ومناطق النواة... وهو بذلك يقوم على دراسة الوحدة السياسية كحيز مساحي على خريطة العالم السياسية. كما يهتم أيضا بدراسة النظام السياسي للدولة والعناصر التي تجسد واقعيا وجود الدولة، متمثلة في شكل الحدود السياسية وأهمية العاصمة وتركيز المراكز الاقتصادية الهامة، بالإضافة إلى دراسة قيمة الدولة كأحد العناصر التي تشكل بنياناً سياسياً محددا[2].

3- المنهج التحليلي:

[1]- رياض، مرجع سابق، ص 37.

[2]- العيسوي، مرجع سابق، ص 50.

إن المنهج التحليلي هو منهج يستعمله الجغرافيون لتحليل طبيعة القوى السياسية على ضوء العناصر الجغرافية[1]. وهو منهج دراسة مقارنة عام، يمكن تطبيقه على دراسة الدولة الواحدة، ويمكن أن يُطبق أيضًا على مستوى أعلى من الدولة؛ أي على مستوى إقليمي لدراسة الدينامية الجغرافية في منطقة واسعة[2].

يتسم هذا المنهج بالواقعية وعدم الجمود أو التقيد بالنمطية والقوالب الجامدة؛ لأنه يدعو الباحث لأن يهتم بكل خصائص الوحدة السياسية من حيث الموقع والشكل والمساحة والحدود وطبيعة الموارد التي تحتويها، وكذا السكان وظروفهم وطبيعة ولائهم للنظام السياسي الحاكم[3].

يهتم هذا المنهج بالدراسة التحليلية لمكونات الدولة وإظهار نقاط القوة ومكامن الضعف فيها، وإيضاح طبيعة العلاقات التي تربط أجزائها من جهة والتي تربطها بالدول المجاورة والأخرى البعيدة من جهة أخرى. ويعدّ هذا المنهج من المناهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية، وقد كان هو المنهج الرئيس المستخدم في الجغرافيا السياسية الألمانية بما أدى لتطورها نحو الجيوبولتيك فيما بين الحربين العالميتين كما سبقت الإشارة لذلك في دراسة تطور هذا الحقل. فاستخدام المنهج التحليلي يؤدي بشكل واضح إلى الجيوبولتيك.

والمنهج التحليلي الذي يظهر قوة الدولة يعتمد على دراسة كل من المقومات الطبيعية والبشرية ويقترح الطريقة المثلى لاستغلالها كما يلي[4]:

أ- الجانب الطبيعي من مقومات قوة الدولة:

---

[1]- صافي، مرجع سابق، ص 28.

[2]- رياض، مرجع سابق، ص 35.

3- الشامي، مرجع سابق، ص 28.

[4]- العيسوي، مرجع سابق، ص 49.

- ✓ دراسة طبيعة الموقع وأثره في قوة الدولة؛
- ✓ دراسة التضاريس وتأثيرها على قوة الدولة؛
- ✓ تأثير المناخ على عناصر قوة الدولة؛
- ✓ دراسة أثر المسطحات المائي في تشكيل قوة الدولة.

ب- الجانب البشري من مقومات قوة الدولة:

- ✓ دراسة سكان الدولة من حيث الحجم والخصائص؛
- ✓ دراسة استغلال الانسان لموارده الطبيعية؛
- ✓ دراسة ظروف النقل واتجاهات المواصلات في الدولة؛
- ✓ دراسة النظام السياسي وأثره في القوة والتماسك.

ومن خلال تطبيقات هذا المنهج، تظهر عدة خصائص خاصة بالدول وسياساتها، فيمكن مثلاً الحكم على دولة ما من حيث هي ذات توجه قاري أو بحري وفقا لعوامل قوتها من الجانبين. وباختصار، فإن هذا المنهج يتسم بالواقعية وعدم الجمود او التقيد بالنمطية والقوالب الجامدة.

4- المنهج الإقليمي (الوظيفي):

تزامن انتشار وتوظيف هذا المنهج مع رغبة الباحثين للجامحة في تخليص الجغرافيا السياسية من الملمح الجيوبولتيكي بعد الحرب العالمية الثانية. وهو المنهج الذي يطلق عليه أحيانا منهج المسرح السياسي؛ بحيث تبدو الوحدة السياسية كمسرح للأحداث.. لذلك يظهر هذا المنهج كمنهج تقليدي لا يكاد يرتكز البحث فيه غلى قواعد وأصول ثابتة، ولا يكاد يكون أسلوباً علمياً في معالجة المواضيع واستخلاص النتائج، إذ يكاد يقتصر هذا المنهج على ملاحظة ووصف الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر

على الوحدة السياسية باعتبارها "المسرح السياسي" الذي تتفاعل فيه العلاقة بين البيئة والسكان[1].

إن الباحث وفق هذا المنهج يستغرق أغلب جهده في دراسة عناصر البيئة في الدولة أو الإقليم المراد دراسته: الأرض (الموقع الجغرافي، ملامح السطح، المساحة، الشكل الجغرافي، الحدود، موقع العاصمة، مراكز الثقل السياسي والاقتصادي...). السكان (الحجم، طبيعة النشاط، التركيب العرقي واللغوي والديني، التماسك الاجتماعي...). إضافة إلى النظام السياسي الداخلي وطبيعة سياساته الداخلية وعلاقاته الخارجية[2].

إن الملاحظ على هذا المنهج أنه يستهلك كل جهد الباحث بما يحول دون احتمال توضيح الرؤى بالنسبة لجوانب قضايا الجغرافيا السياسية التي يدرسها، فهذا المنهج يستغرق في وصف العناصر الجغرافية للدولة دون تحديد أثرها في وزن هذه الدولة السياسي.

[1]- غنيم، مرجع سابق، ص 31.

[2]- الشامي، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الثاني: الدولة كوحدة تحليل في الجغرافيا السياسية

إن دراسة الوحدة السياسية أو الدولة هو الموضوع المعرِّف بالجغرافيا السياسية، والتي استطاعت أن تتأسس كفرع مستقل للدراسة بعد ما أكد الألماني فريديريك راتزل أن مساحة الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة هي أحسن معيار يمكن أن يُستدَّل منه على أهميتها وقوتها، وأن كل وحدة سياسية تعتبر نموذجاً ونمطاً له نطاق محدد. وإذا كانت هذه الوحدات متمايزة من حيث سلوكها ونمط نموها وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يُعزى من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لتمايزها من حيث السمات والخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وذلك ما يبدو –كما يجادل باحثو هذا الحقل– مبررا كافيا ومقنعاً لتخصيص الجغرافيا السياسية بالدراسة.

إن الوحدات السياسية وعلى الرغم من اختلاف أشكالها وأنواعها، تتفق من حيث المضمون الكلي في ثلاثة خصائص مشتركة كما يلي[1]:

أ– وجود كيان مادي للوحدة السياسية، قومه مساحة أرضية بشكل معين وخصائص مناخية وموارد طبيعية، وهذه المساحة هي التي تقرر الحدود السياسية للدولة. وعلى أساس من ذلك، لا يمكن للحكومة في المنفى أن تشكل موضوعاً للجغرافيا السياسية.

ب– ارتباط الوحدة السياسية بوجود كيان بشري؛ أي بوجود سكان يعيشون على أرضها ويدينون بالولاء لسلطتها ويحتمون بسيادتها، ويستغلون ثرواتها لأجل البقاء والتطور.

ج– وجود سلطة سياسية تكفل سيادة الدولة وتنظم حركة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا، وتكون مسؤولة عن العلاقات مع الوحدات السياسية الأخرى خارجيا.

[1]– الشامي، مرجع سابق، ص ص 34–44.

وهكذا، فإن الوحدة السياسية محل اهتمام الجغرافيين السياسيين تتألف من ثلاثية الأرض والسكان والنظام الحاكم. وعلى أساس من ذلك، فإن باحثي الجغرافيا السياسية ملزمون بدراسة خصائص وصفات الكيان المادي للوحدة السياسية، وكذا خصائص وصفات الكيان البشري، وأيضا طبيعة النظام السياسي الحاكم فيها. وفي المحصلة، تتضمن دراسة الوحدة السياسية كوحدة جغرافية دراسة ثلاث مقومات أساسية تشكل محاور البحث الرئيسة في الجغرافيا السياسية هي: المقومات الطبيعية (رقعة الدولة، الموقع، المساحة، الشكل، الحدود)؛ والمقومات البشرية (الحجم، التوزيع السكاني، الكثافة، التنوع، الهجرة) ؛ إضافة إلى النظام الاقتصادي والسياسي والإداري كمقوم ثالث.

أولا- الكيان المادي: رقعة الدولة وامتداداها الجغرافي

إن الدولة منظورا لها بعين الجغرافيا السياسية، تبدو كظاهرة مساحية مادية بالأساس. فلا يمكن تصور وجود دولة دون أرض كجمهورية أفلاطون الفاضلة. ولا يُختزل مفهوم الأرض Territory هنا في الحيز أو الامتداد المساحي الذي يعطيها حدودا مميزة تفصل أرضها عن الأراضي الأخرى، بل هي تعني أيضا الملامح الطبيعية لهذا الحيز؛ والتي تتسع لتتضمن موقع الدولة وحجمها وشكلها، إضافة إلى طبيعة المناخ وشكل سطح الأرض والتربة والنبات، وخصائص الموارد المائية والمواد الخامة والطاقة[1].

1- الموقع: تركز دراسة الموقع على اعتبارات عدة أهمها: الموقع الفلكي، موقع الدولة وفقاً لتوزيع اليابس والماء، الموقع بالنسبة للدول الأخرى والموقع الاستراتيجي.

[1]- صافي، مرجع سابق، ص 115.

1-1الموقع الفلكي:

يحدد الموقع الفلكي موقع الوحدة السياسية على الكرة الأرضية وفقاً لدوائر العرض وخطوط الطول، وهو يوضح بذلك طبيعة الخصائص المناخية للإقليم المختلفة على سطح الأرض. إن المناخ يبدو من العوامل الطبيعية ذات التأثير على قوة الدولة من حيث تحديد الخصائص العامة لطبيعة ونوع الإنتاج الزراعي وموارد الغابات وشبكة النقل، وهو بذلك يؤثر تأثيرا واضحاً على الهيكل الاقتصادي للدولة. وعليه، فإن الخصائص المناخية من المرجح أن تساهم في تحديد أكثر المناطق ملائمة لاستقرار الأفراد ونمو وازدهار الجماعات البشرية. واستدعاء شواهد التاريخ غالبا ما يحيل إلى أن نشوء واستمرار القوى العظمى عبر التاريخ ارتبط بمناطق المناخ المعتدل[1].

1-2 الموقع البحري والموقع القاري:

يتعلق الأمر هنا بالتساؤل عمّا إذا كان إشراف الدولة على واجهة بحرية واحدة أو أكثر له تأثير على شكل نموذجها الاقتصادي ونوع توجهها السياسي. من منظور جيواستراتيجي، نجد أن الموقع المغلق الذي يميـــز الدول الحبيـسة (التي لا تملك منافذ بحرية) يوفر للدولة ميزة للخطوط الداخلية في حالة الحرب؛ فشـبكة اتصالات جيدة ونظام متطور للمخابرات وجيوش قوية قد يمكن الدول الحـبيسة أن تحرك بمرونة أكثر قواتها من جهة لأخرى بما يحقق لها ميزات يصعب اختراقها. غير أن أبرز عيوب الموقع القاري، هو انه دوله تحتل موقعاً منعزلا بالنسبة للتجارة العالمية، فهي تبقى محرومة من الاتصال المباشر بدول العالم الأخرى غير تلك الدول التي تشاركها الحدود، وتبقى علاقاتها مع الدول الأولى مرهونة بعلاقاتها مع دول الجوار المباشرة ذات المنافذ البحرية[2]. إن هذا هو ما يفسر أن الدول الحبيسة أو الدول المطلة على منافذ بحرية محدودة الأهمية، غالبا ما كانت عبر التاريخ تـتحاول الحصول على المنافذ البحرية،

---

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص 63.

2- نفس المرجع، ص 65.

ويقدم لنا التاريخ عديد الأمثلة عن الصراعات بين الدول القارية وجاراتها من الدول المطلة على البحر؛ فتاريخ روسيا الصراعي مثلاً كثيرا ما يجد له تفسيرات في البحث عن المياه الدافئة كإستراتيجية روسية فرضتها قيود الطبيعة؛ لأن بحر الشمال البارد والمتجمد بشتائه الطويل دائما ما كان متواضع الأهمية في حركية التجارة الدولية.

ومن أمثلة الدول الحبيسة نجد في إفريقيا (اثيوبيا، مالي، تشاد، ليسوتو)، وفي آسيا (أفغانستان، قيرغيستان، نيبال، منغوليا)، وفي اوربا (سويسرا، النمسا، التشيك)، وفي أمريكا اللاتينية (البيرو، الباراغواي).

ولعلاقة اليابس والماء دور في أهمية الموقع، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية وأكثر قربا من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع على النشاط البحري التجاري[1]. ولهذا فدائما ما كان لموقع البحري أثاره المباشرة واضحة على سكان دوله؛ فهم في الغالب أصحاب أفق متسع ومنفتح على الآخر، ما مكنهم عبر التاريخ من بناء حضارات راقية وعريقة وموطناً لتلاقي الثقافات المختلفة. هذا فضلا عن المزايا التجارية التي يمنحها الموقع البحري في سهولة التبادل الاقتصادي وفي استغلال الثروات البحرية المتنوعة. وتتفاوت الدول من حيث مدى إطلالها على واجهات بحرية، فهناك الدول الجزرية التي لا تشترك في حدود قارية مع أية دولة أخرى مثل (اليابان، بريطانيا، البحرين). ودول تشرف على ثلاث واجهات بحرية أو أكثر مثل (تركيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية). ودول أخرى ذات واجهتين (جنوب إفريقيا، مصر، المكسيك). ودول بواجهة واحدة (الجزائر، بلجيكا، البرازيل).

وعموما، يمكن تصنيف أهمية الموقع البحري بالنظر لمعايير مثل:

[1]- صافي، مرجع سابق، ص 116.

– الأهمية النسبية للواجهة البحرية التي تطل عليها الدولة؛

–طول السواحل؛ أي نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية؛

– مدى ملائمة السواحل لإقامة موانئ، ومدى صلاحيتها للملاحة لمدة طويلة.

1-3 الموقع بالنسبة للدول الأخرى:

وهو ما يُطلق عليه بموقع الجوار أو الموقع النسبي أو الموقع المتاخم. وتهتم دراسة هذا الموقع بدراسة علاقة الدولة بالدول التي تشترك معها في الحدود؛ فإذا كانت الدولة تجاور دولاً اخرى تعادلها في القوة أو تقل عنها أو ترتبط معها بعلاقات ود وحسن جوار، فإن ذلك يعني التقليل من الإنفاق الضخم على التسلح من أجل حماية الحدود والدفاع عنها عند الاقتضاء، بل وتوفير تلك الموارد الضخمة نحو دعم مشاريع التنمية المحلية. أما إذا حدث العكس، فإن ذلك قد يكون سبباً في تقليص فرص الاستقرار الذي يدفع للتهيؤ الدائم لحالة التهديد. وعلى سبيل المثال فإن وقوع بولندا جغرافيا بين قوى كبرى متنافسة؛ ألمانيا غربا وروسيا شرقا وإمبراطورية النمسا والمجر جنوبا، جعلها تاريخيا محطة للصراع بين تلك القوى.

وفي المقابل، يمكن لطول الحدود وكثرة الجيران أن يكون عاملاً مساعدا على تنويع النشاط التجاري والتبادل المتعدد الأطراف لدولة ما، خاصة إذا ما كان التعاون وحسن الجوار سمة سائدة في هذه العلاقات، فيما قد يكون هذا العامل أحد أسباب تهديد أمن واستقرار الدولة إذا كان الصراع هو سمة تلك العلاقة[1].

وعموماً، يمكن التمييز بين دول ليس لها جيران (الدول الجزرية)، ودولة تحدها دولة واحدة ومثال ذلك (البرتغال، النرويج، كندا، قطر)، ودول تحدها دولتان ومثال ذلك (اسبانيا، هولندا، اليمن، عمان)، ودول لها أثر من دولتين من دول الجوار ومثال ذلك (الجزائر، روسيان الصين، السودان).

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص 76-77.

1-4 الموقع الاستراتيجي:

يُعرّف الموقع الاستراتيجي بأنه الموقع الذي يضيف للدولة التي تسيطر عليه مزايا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية سواء على حدا أو مجتمعة. وجغرافياً تبرز أعلى درجات الأهمية الإستراتيجية في المضايق التي تقع على الطرق التجارية الهامة مثل مضيق جبل طارق الذي تسيطر عليه بريطانيا بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، ومضيقي البوسفور والدردنيل اللذين تشرف عليهما تركيا ويربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط فالمحيط الأطلسي، ومضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي ويربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي عبر البحر الأحمر.

كما تملك القنوات الملاحية أهمية إستراتيجية خاصة في الربط بين البحار والمحيطات، بما تقدمه من خدمات وازنة في ربح الوقت وخفض التكاليف كتكاليف الطاقة والنقل والتأمين. ومثال ذلك قناة السويس التي تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي (عبر البحرين المتوسط والأحمر)، وقناة بنما بين الأمريكيتين التي تربط بين شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادي[1].

ولكن التنويه هنا يبقى ضروريا إلى أن الأهمية الإستراتيجية لأي موقع مرتبط بعاملي تغير موازيين القوى وكذا وتيرة التقدم التكنولوجي العالميين. فقد تراجعت أهمية جزر الفوكلاند التاريخية (وهي الموجودة قبالة السواحل الأرجنتينية جنوب المحيط الأطلسي) بعد حفر قناة بنما، وممر رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا بعد حفر قناة السويس في مصر. لذا يتوجب على دارس الجغرافيا السياسية تكييف تصوراته ومعتقداته الجغرافية عن قيمة الموقع الاستراتيجية بالنظر لمتغيرات مثل[2]:

---

[1]- نفس المرجع، ص 74.

[2]- نفس المرجع، ص 77.

– التقدم في تكنولوجيا النقل والمواصلات، وما ينتج عنه من قطع لمسافات طويلة في وقت أقصر؛

– التغيير المستمر في توزيع مراكز القوى السياسية عالمياً، وما يلحقه من تغييرات في ثقل بعض المناطق سواء بأن يزيد أو ينقص؛

– طبيعة إدراك صناع القرار لأهمية بعض المواقع النسبية الخاصة بمصالح دولهم في فترة زمنية معينة.

2- المساحة:

تنشأ وتتطور كل دولة على كيان كادي يتضمن مساحة معينة من الأرض تكون بمثابة النواة التي تتأصل فيها الرغبة في خلق الوحدة السياسية[1]. من الناحية النظرية، فقد اعتقدت نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية بأنه كلما زادت مساحة الدولة، فإن ذلك مدعاة للاستفادة من مزايا إستراتيجية أكبر؛ سواء من ناحية استيعاب عدد أكبر من السكان، أو من ناحية احتمال أكبر لتنوع مواردها الطبيعية كأهم عاملين في إحداث التطور السياسي والاقتصادي لأي دولة. ويُظهر لنا تجارب تاريخية عديدة أن القوى الكبرى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً–بدرجة اقل– غالباً ما ارتبطت بامتلاك مساحة أكبر من الأرض، في حين أن الدول ضئيلة المساحة غالباً ما أُرغمت على أن تكون تابعة لدول أخرى مثل إمارة موناكو التابعة لفرنسا منذ 1861، وفي أحسن الحالات كانت دولا مستقلة ضعيفة سهلة للغزو أو لموالاة الدول الأقوى منها.

وهناك علاقة وثيقة بين مساحة الدولة وحجم الموارد، ففي الغالب تكون للدول كبيرة الحجم قاعدة متنوعة من الموارد بما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج[2]. وغالباً ما ترتبط أنواع معينة من الصناعات بمساحات الدولة، فالصناعات الثقيلة تقتصر على الدول كبيرة الحجم التي تتوفر لديها

[1]– الشامي، مرجع سابق، ص 52.

[2]– صافي ، مرجع سابق، ص 119

مصانع للأسلحة والطائرات والسفن، وينطبق ذات الأمر على تجارب الأسلحة التي تحتاج لمراكز عميقة جدا آمنة ولحقول واسعة بعيدا عن التجمعات السكانية.

وقد يكون لكبر المساحة أثر في تحقيق الأمن والدفاع، فهي تزيد من فرص الدول في الثبات والمقاومة في مواجهة العدو الخارجي، كما أنها تؤمِّن مساحات بعيدة في العمق تجعلها بمنأى نسبيا عن الهجمات الجوية. غير أن هذا الوضع في المقابل قد يكون سلبياً إذا كانت المساحة غير مرتبطة بشبكة جيدة من وسائل النقل، ا وان يكون عدد سكانها صغيرا بما يجعل هذه المناطق النائية ثقوبا يسهل اختراقها عسكرياً. وفي جميع الحالات، فإن هذه الميزة اقترنت بظروف زمنية وتكنولوجية زادت من قيمة المساحة، التي يبدو أنها تتضاءل تدريجيا تناسبا مع التطور التقني العسكري الذي أصبحت تكنولوجيته العالية تقلل من قيمة العمق الاستراتيجي. أما محلياً داخل الوحدة السياسية ذاتها، فإن المساحة الكبيرة قد تكون عائقاً أمام تكامل التجانس البشري داخل الدولة، بما يمكن أن تؤدي إليه من تفكك أو تلاشي ولاء السكان في المناطق البعيدة عن العاصمة حيث الحكومة المركزية، بما قد يشجع على استقواء الحركات الانفصالية[1].

وعلى العموم، تُصنّف دول العالم استنادا إلى مساحتها إلى ثماني فئات أساسية كما يظهر في الجدول التالي:

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص ص 88–89

جدول رقم1: تصنيف حجم الدول نسبة لمساحتها

حجم الدولة	المساحة
دول عملاقة المساحة	أكثر من 6 مليون كلم^2
دول متناهية الكبر	ما بين 2،5 كلم^{2}و6 كلم^2
دول كبيرة جدا	ما بين 1،250 كلم^2 و2،5 كلم^2
دول كبيرة المساحة	ما بين 650 ألف كلم^2 و1،250 كلم^2
دول متوسطة المساحة	ما بين 250 ألف كلم^{2}و650 ألف كلم^2
دول صغيرة	ما بين 125 ألف كلم^2 و250 ألف كلم^2
دول صغيرة جدا	ما بين 25 ألف كلم^2 و125 ألف كلم^2
دول متناهية الصغر	أقل من 25 ألف كلم^2

المصدر: العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الإسكندري: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 81

وأخيرا، فإن المدى المساحي وحده لا يجب أن يُعتدَّ به وحده –ودون حساب العوامل التي تعزز قيمته– لقياس قوة الدول، فلا بد من الاهتمام بالموارد التي تعطيه معنى وقيمة وظيفية سواء كانت مادية أو بشرية. فهذه الموارد يجب ان تُضاف إلى المقياس المساحي حتى يكون له استخدام فعلي. وعليه، فإن هذا المقياس يكون فعالا حين نستطيع التمييز بين المساحة الفعلية والمساحة المثالية، فقد تكون مساحات كبيرة من الدولة دون قيمة اقتصادية أو استراتيجية مثل الأراضي الصحراوية الجافة في أستراليا والسودان، أو الأراضي الجليدية في كندا وروسيا، أو الغابية كما في البرازيل والكونغو.

3- الشكل:

قد تبدو أهمية دراسة شكل الوحدات السياسية ضئيلة في الجغرافيا السياسية، مقارنة بالحجم. لكن ومع ذلك، فإن اقتران شكل الدولة بعوامل أخرى يجعله عنصرا مهما في جغرافية الدولة السياسية. حيث أن لشكل الدولة أهميته ودلالته الخاصة على المستويين الداخلي والخارجي؛ فترتبط الأولى بشكل إدارة الجماعات المحلية وتقترن الثانية بمسائل في الدفاع والأمن الخارجي؛ فشكل الدولة يؤثر على استراتيجياتها العسكرية سواء للمحافظة على الادارة القومية أو من أجل الدفاع العسكري[1]. وتظهر أشهر أنواع أشكال الدول في التصنيفات التالية[2]:

أ- الشكل المحكم Compact: وهو الشكل الذي يكون فيه المركز الجغرافي للدولة على مسافة منتظمة من الأطراف في جميع الاتجاهات. ومثال ذلك دول كـ: بولندا، بلجيكا، أفغانستان، الأورجواي، فرنسا.

ب_ الشكل المطول Elongated: يمثل شكل الدول التي يتعدى طولها ستة أضعاف عرضها، وأكثر الأمثلة وضوحا عن هذا النموذج دولة الشيلي، التي تمتد على طول 4160 كلم على المحيط الهادي بينما لا يتعدى عرضها 160 كلم. ومن أمثلة دوله أيضا السويد، النرويج، التوجو، مالاوي، بنما، إيطاليا.

ج- الشكل ذو امتداد Prorupt: بحيث تظهر بعض الدول محكمة الشكل بامتداد ضيق انطلاقا من أراضيها ليصل إلى أراضي دول أخرى، ومثال ذلك دول: ناميبيا، بورمانيا، تايلاند.

د- الشكل المجزأ Fragmented: وهو شكل الدول المكونة من جزأين جغرافيين أو أكثر، ودول مثل هذا الشكل تواجه أكثر من غيرها خطر فقدان التماسك الداخلي

1- صافي، مرجع سابق، ص 120.

2- العيسوي، ص ص 86-87.

والانقسام فضلا عن صعوبة إجراءات الدفاع. وتبدو أكثر أمثلته وضوحا الدول الارخبيلية مثل: اليابان، اندونيسيا، الفلبين.

هـ- الشكل المثقب Perforated: وهو شكل الدول التي تضم بين أراضيها أراضي دولة أخرى أو أكثر فتحتويها تماما وتحدها من جميع جوانبها. وتظهر جنوب إفريقيا كأشهر نموذج لهذا النموذج من الدول، بحيث تضم بين أراضيها دولتين هما: ليسوتو وسوازيلاند.

ثانيا/ الكيان البشري: المقومات البشرية للوحدة السياسية

يتعلق هذا المقوم بالعامل البشري في الوحدة السياسية، وهذا ما يعني دراسة السكان الذين يتجمعون على أرض سياسية واحدة، ويدينون لها بالولاء كمواطنين، ويتألف منهم قوامها الحي[1]. ولقد تزايد الاهتمام بالدراسات السكانية في الجغرافيا حتى غدت إحدى الفروع المستقلة عن الجغرافيا البشرية منذ خمسينيات القرن الماضي، ومع ذلك فهي تشكل قاسماً مشتركاً لدراسة أي من مجالات اهتمام الجغرافيا. ولعل أكثر ما يشغل اهتمام باحثي الجغرافيا السياسية هنا هو إيضاح المواضيع التي تؤثر في الظاهرة السياسية. وبهذا الصدد، فإن طبيعة الاهتمام بالعامل البشري تتعلق بالبحث في مقدار التجانس والانسجام بين الأفراد، الذين يشكل ولائهم للنظام السياسي القائم قاعدة أساسية لوجود وبقاء الوحدة السياسية، وتتعداه نحو الكشف عن القيمة الفعلية للسكان وقدراتهم في استغلال موارد الثروة، وأثر كل ذلك في مكانة وأسلوب الوحدة السياسية اجتماعيا، اقتصاديا واستراتيجيا.

إن فحص أثر العامل البشري في شكل الوحدة السياسية يكون إذن من زاويتين رئيستين:الاثنوغرافيا، التي تهتم بالسكان من حيث السلالة واللغة والدين كعوامل تجعل من السكان شعبا وأمة واحدة تحس بالانتماء وتدين بالولاء لوطنها.

[1]- الشامي، مرجع سابق، ص 98.

و"الديموغرافيا" التي تهتم بقضايا التوزيع السكاني والكثافة السكانية والتركيب النوعي...

1- حجم السكان:

لا شك أن نمو السكان هو أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تاريخ البشرية الاقتصادي والسياسي، فتاريخيا جاءت كثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية ما بين الوحدات السياسية كنتيجة مباشرة لزيادة حجم سكانها. وتقدم لنا بيانات حجم السكان عالمياً مؤشرات يعتد بها الجغرافيون في قياس مدى قوة أو ضعف الوحدة السياسية. فغالباً ما تصنف الدول ذات الحجم السكاني الكبير ضمن القوى الكبرى مثل الصين الذي يعد عدد سكانها الذي يناهز المليار ونصف نسمة أحد عوامل قوتها، أو الهند التي يرشحها بعض المحللين لأن تكون كذلك، أو على الأقل يُحسب هذا العامل كأحد عناصر القوة لقوى إقليمية مثل اندونيسيا أو باكستان. وعلى العكس من ذلك، لا تملك القوى المصنفة صغرى هذا العامل المرجح في موازين القوى، مثل بعض الدول الجزرية التي لا تكاد تُعرف لدى عوام الناس، فلا يتعدى عدد سكانها المائة الف نسمة مثل (أنتيجوا والدومينيكان) في الكراييب. وإن سبق وان وُجد اعتقاد سابق من أن العديد الصغير لمجتمع ما يؤدي إلى تنظيم سياسي بسيط ومتماسك على أساس القرابة أو العرق[1].

2- كثافة السكان وتوزيعهم

تقاس كثافة السكان بحاصل تقسيم عدد السكان على مساحة الدولة، وهي تقدم مقياسا لضغط السكان فوق الأرض. وتقترح فئة من باحثي الجغرافيا السياسية أن عامل الكثافة السكانية قد يكون أكثر تأثيرا في قوة الدولة اقتصاديا وسياسيا من تأثير عامل الحجم في حد ذاته. وقد وجدت بعض التفسيرات في السلوك العدواني نحو الحرب

[1]- صافي، مرجع سابق، ص 122.

الدافع في التوسع لاكتساب أراضي جديدة تخفف الضغط السكاني الذي تعيشه دول العدوان مثل ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية[1].

وتقدم بيانات كثافة السكان مؤشرات حول ما إذا كان توزيع السكان معادلاً، أو إذا ما كان يمثل ضغطاً على كل أو بعض من أجزاء الدولة، وما إذا كان هذا التوزيع على أساس محايد أو على أساس التنوع الثقافي أو الديني او العرقي، أو على أساس الدمج الذي يستهدف التنويع الساعي لضمان الولاء للدولة بدل قومية معينة.

3- خصائص السكان النوعية

في ظل التقدم التقني، فإن أهمية عوامل حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم تضاءلت لصالح عوامل النوعية أكثر فأكثر، ففي البلدان النامية تسيطر على اهتمامات السكان الانشغالات التعليمية والصحية والسوسيو-اقتصادية عموماً بسبب قلة الموارد وانخفاض مستوى الدخل وتدني مستويات المعيشة، بما يجعل من كفاءة وطموح الفرد محدودة. أما في الدول المتقدمة، حيث المستوى التعليمي والثقافي مرتفع ومستوى الخدمات العنة جيد، فإن مردودية الفرد تكون أكثر ارتفاعا وكذا سقف اهتماماته التي ترتقي نحو المشاركة السياسية ومحاولة المساهمة في التغيير[2].

4- التنوع السلالي والثقافي للسكان

غالبا ما ارتبط وجود أي وحدة سياسية بوجود تجمع قطاعات من الناس، ومثل هذا التجمع لا يتم في الغالب بطريقة اعتباطية، بل أن هناك ما يؤلف بينهم سواء من لغة أو عرق أو دين[3]. ولكن من القليل جدا في عالم اليوم وجود دول منسجمة تماما حول تلك المسائل لهذا تعد مسألة التنوع العرقي واللغوي والديني إحدى أهم العناصر في دراسة التركيب السكاني، من حيث أنها تثير العديد من المشاكل التي

---

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

[3]- الشامي، ص 100.

تواجه التجانس القومي والوحدة الوطنية للدولة، فقد كانت إحدى الأسباب المباشرة في اندلاع العديد من الحروب الأهلية والنزاعات الوطنية المفضية حتى إلى تغيير خارطة العالم السياسي (انفصال باكستان عن الهند مثلا). وعلى ضوء التجانس العرقي يمكن ملاحظة ثلاثة أنماط من الدول كما يلي:

– دول يتجانس كل سكانها في سمات واحدة لغوية دينية وعرقية؛

– دول لها غالبية متماسكة من سكان ذوي سمات واحدة، مع وجود أقليات منتشرة في أقاليم مختلفة من الدولة؛

– دول بها غالبية متماسكة من السكان، مع وجود أقلية عرقية، أو لغوية أو دينية تعيش متماسكة في بعض أقاليم الدولة مثل: الأكراد في تركيا، الأقلية الناطقة بالفرنسية فيل إقليم الكيبك في كندا، الكتلان في اسبانيا...

ويتفاوت تأثير وجود الأقليات الاثنية على سياسات الدول بالنظر إلى عوامل[1]:

– شكل توزيع الأقلية، فحدة تهديد التماسك الوطني غالبا ما يزيد أكثر في الحالات التي يكون فيها أعضاء هذه الأقلية يعيشون في إقليم واحد (مثل المسيحيين في الجزء الجنوبي من السودان–المستقل الآن–) خاصة إذا كانت على المناطق الحدودية للدولة؛

– مدى التمسك بتراث وملامح ثقافية محددة والتمسك بفكرة الوطن الأم Homeland؛

– شعور الأقلية بتهميش الحكومات المركزية والتوزيع غير العادل للثروات وبرامج التنمية؛

– حجم سكان الأقلية، ومدى غنى إقليمها اقتصاديا، فهذان العاملان يعضدان أكثر من مطالبها في تحصيل بعض الحقوق السياسية وحتى في مطالبها الانفصالية.

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص ص 106–107.

من وجهة نظر الدولة، فإن السؤال الأكثر أهمية هو كيف يتم التعامل مع هذا الوضع؛ أي كيف تسعى إلى تسوية هذه النزاعات؟ هل عن طريق النظر إليها على أنها نزاع صفري يستوجب الحل conflict–resolution أم نزاع غير صفري يستدعي التعايش معه وإدارته conflict–management ؟ ومن زاوية أخرى هل هناك إمكانية لوجود دولة متعددة الاثنيات ومستقرة في نفس الوقت أم لا؟ وما هي السياسات التي اتبعتها الدول في التعامل مع هذا الوضع؟

من خلال فحص الطرق التي انتهجتها الدول في التعامل مع النزاعات، يمكن تصنيفا من ثمان سياسات لتسوية النزاعات الإثنية هي:

1- الابادة الجماعية 2- الترحيل القسري للسكان 3- التقسيم والفصل4- الإدماج والاستيعاب5- الهيمنة 6- التحكيم7- الفيدرالية8- تقاسم السلطة.

وبالنظر إلى أهداف الدولة (الحل أو الإدارة) صنفا هذه السياسات إلى فئتين: فالأربعة الأولى هي سياسات تسعى لفرض التسوية عن طريق الإقصاء Eliminating Ethnic Differences أما السياسات الأربع التالية فتسعى لضمان التسوية عن طريق إدارة النزاع Management Ethnic Differences[1].

ثالثا: النظام السياسي وشرعية الوحدة السياسية

إن المقوم الثالث للوحدة السياسية بعد مقومي الأرض والسكان هو النظام الحاكم الذي يجسد مدى نجاعته في تأكيد سيادة الناس على الأرض وحقهم في استغلال ثرواتها. فالنظام الحاكم مجَسدا في الحكومة، هو الذي يكسب الوحدة السياسية الشرعية الكاشفة عن وجودها ومكانتها لدى مواطنيها وفي مجتمع الدول، فهو يمثل الجهة التي تدبر وتسير علاقات الوحدة السياسية وتنظم وترتب العلاقات وتضمن تأمين السيادة

[1] - McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan, **"The political regulation of national and ethnic conflict"**, Parliamentary Affairs, London Oxford university press, volume 47, N1,january 1994.p,96.

وتأكيد الحقوق في الأرض التي تحتوي الدولة؛ أي أن نظام الحكم يحمل المسؤولية التي تؤمن النظام وتحرص على الانضباط في الداخل، ويؤمِّن وضع الدولة ومكانتها وعلاقاتها بالدول الأخرى في الخارج[1].

وبصرف النظر عن طبيعة النظام سواء كان ملكيا أو جمهوريا، رئاسيا أو برلمانيا، فإن مصدر قوته تزيد حينما يكون من اختيار الشعب، فيكون هذا الأخير هو مصدر ممارسة السلطة، فيما تتراجع قوة نظام الحكم إذا ما استمد شرعيته من التسلط والاستبداد.

ولا تكتسب الحكومة شرعيتها فق من خلال قبول الشعب بها، بل أن اعتراف الدول الأخرى يكون مطلوبا لاستعمال مقومات هذه الشرعية، وسواء كان هذا الاعتراف صريحاً أو ضمنياً، فإن أهم ما يسفر عنه هو القبول بالتعامل معها على اعتبار أنها الممثل الشرعي للدولة في إطار الضوابط التي يفرضها القانون الدولي، وتمليها الأعراف الدولية المعمول بها، وإلا تكون الدولة مجبرة على العيش في عزلة. ولا يكون عدم الاعتراف غالبا غلى شكل النظام الحاكم بقدر ما يكون اعتراضا على الأسلوب والمنطق في الممارسة والتعامل على مستوى العلاقات الدولية، فهو ليس اعتراضا على السيادة، وإنما هو اعتراض على من يمثل تلك السيادة[2].

وعموماً، لا يجب على دارس الجغرافيا السياسية أن يتدخل في معالجة هذا البعد إلا بالقدر الذي يهمه في معالجة أو دراسة المشكلة السياسية التي تواجه الوحدة السياسية ككتلة واحدة وليس التي تواجه النظام؛ أي أن مستوى التحليل هنا هو الوحدة السياسية وليس النظام السياسي.

---

[1]– الشامي، ص 127.

[2]– نفس المرجع، ص 128.

وفي الواقع، فإن استدعاء التجارب التاريخية للاستشهاد بأهمية هذه المقومات الثلاث في تشكيل سياسات الدول، يحيلنا فعلا نحو أهمية الجغرافيا في تشكيل سياسات الدول وبالتالي تحديد مسارات التاريخ. لقد كان الموقع الجغرافيّ للدول تأثير واضح على تشكل الإمبراطوريّات وتوطيد عائم الحضارات القديمة، فأغلبها كالحضارة الفينيقية واليونانية في البحر المتوسط مثلا نشأت على السواحل التي منحها القدرة على تنمية تجارتها الخارجيّة وتطوير أساليب حربيّة معيّنة. فيما شكّل الموقع الجزريّ لدولة مثل بريطانيا حماية طبيعيّة من الخطر الخارجيّ فمنحها فرصة الاستثمار في اقتصادها المحلي ففجرت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، كما أ نّ موقع إمبراطوريّات أخرى في الجبال ذات التضاريس الوعرة مثل التتار قديما وروسيا القيصرية حديثا كان له الأثر في إرهاق الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربيّة. من جهة ثانية، دوما ما كان للعامل البشري دور في ترسيخ مكانة القوى الكبرى سواء كجنود خلال الحرب أو كيد عاملة أثناء السلم. ومن جهة ثالثة، كان للقرار السياسي في كثير من المناسبات أثرٌ هام على الدول تظهره قرارات مثل شق الطرق ومد سكك الحديد وإنشاء الجسور وحفر القنوات.[1]

[1]– طي، مرجع سابق، ص 6.

الفصل الثالث: الجيوبولتيك وتوظيف الجغرافيا في خدمة السياسة

تقليديا ارتبط مفهوم الجيوبولتيك ارتباطا وثيقاً بعامل المكان أي "الجغرافيا"، حتى أن الجيوبولتيك كإستراتيجية قومية للدولة في علاقاتها مع الخارج اشتقت لها اسمها من الجغرافيا. لهذا كثيرا ما قد يحصل أن يحيلنا المفهوم اللغوي الدقيق للجيوبولتيكا حين نترجمه للغة العربية نحو مفهوم الجغرافيا السياسية، ليظهرا –على نحو خاطئ–كمترادفين يمكن استبدال احدهما بالآخر في التوظيف الأكاديمي والسياسي للمفهوم. ذلك أن Geopolitics باللغة الأجنبية تنقسم إلى جزئين: البادئة (Geo) والتي لا يمكن أن تفهم سوى أنها اجتزاء لمفردة الجغرافيا، فيما يشير الجزء الثاني (Politics) إلى معنى السياسة، وبذلك يبدو –لغويا– أنه من الممكن استبدال الجيوبولتيك بالجغرافيا السياسية اسما وصفة، لتبدو الجيوبولتيك كتعبير مركب بسيط عن الجغرافيا والسياسة. غير أن المقاربة الدقيقة للمفهوم كما قصده واضعوه تُفضي بالضرورة إلى نتائج مغايرة، وهذا ما يتطلب منا تحديدا دقيقا لمعنى الجيوبولتيك.

أو: في محاولة التعريف بالجيوبولتيك

تتعدد التعريفات المقدمة للجيوبوليتيك، وذلك بسبب اجتماع عاملين قد تشترك فيهما أغلب محاولات تحديد المفاهيم في العلوم الإنسانية عموماً وهما: تعدد الاتجاهات الفكرية واختلاف الفترات الزمنية والأحداث المرتبطة بها. ولهذا كان هارولد ماكيندر قد قال "بأن لكل عصر جيوبولتكيته". ولكن مع ذلك، يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً حذراً قد حصل بين أغلب تلك التعريفات حول أن جوهر الجيوبوليتيك هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي[1]. و فيما يلي نعرض بعضا من تلك التعريفات:

[1]– صافي، مرجع سابق، ص 61.

في ألمانيا مهد الجيوبولتيك، اعتبر علم الجيوبوليتيك بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافيا. وقد كان **رودولف كيلين** – Rudolf Kjellen أول من استخدم المصطلح عام 1905 في كتابه "**الدولة مظهر من مظاهر الحياة**" معرفاً إياه بأنه "**دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأنَّ أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة**"، مؤكدا على أنَّ الغرض الأسمى للعلم هو جعل الجغّرافيا في خدمة الدولة أي بعبارة أخرى أكثر دقّة كيف يمكن لصانّع القَّرار جعل الموقع الجغرافي كمصدر قوّة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية[1]. أما **كارل هاوسهوفر** – Karle Hawshofer فقد عرف علم الجيوبوليتيك على أنَّه: " **دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، إذ ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسة**"[2].

وقد عرفَها **بيار ماري كلاوس** – Piene Marie Gallois على أّها: "دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه"[3].

وعرفها **أتو ماول** Otto Maul بأنها "تعنى بالدولة باعتبارها كائناً حياً وليس من خلال مفهوم ساكن، فهي تبحث وراء علاقة الدولة بالبيئة مساحتها– ثم تحاول أن تعالج تلك المشكلات الناتجة عن العلاقات المساحية"[4].

أما **إف كوست** – Yves Lacoste فقد اعتبرها: "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم"[5].

---

[1]– الموسوعة السياسية، "الجيوبولتيك"، تم التصفح يوم 2021/09/05، على الرابط: https://bit.ly/3AYOYBn

[2]– شبكة النبأ المعلوماتية "مصطلحات سياسية: جغرافيا سياسية"،تم التصفح يوم 2015/09/05، على الرابط: https://annabaa.org/nbanews/64/83.htm

[3]– الموسوعة السياسية، نفس المرجع السابق.

[4]– العيسوي، مرجع سابق، ص33.

[5]– الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

في حين عَرَّفَهُ **بارتس شابمن** Bert Chapman من منطلق "العلم الذّي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت"[1].

أما في تصور **ألكسندر دوفاي** للجيوبولتيك، فإنها بالإشارة إلى الأعمال التي تؤدي إليها تعني "دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها؛ فينظر للموقع الجغرافي بالنظر للقيود التي يفرضها والفرص التي يمنحها"[2].

كما يبدو من خلال أغلب التعريفات السابقة، فإن المساحة في الجيوبولتيك ليست كما في الجغرافيا السياسية مكونة ومحددة فقط بتنوع الموقع الطبيعي وتنوع السكان، بل هي تتعلق أساساً بممارسة القوة بين الحكومات المتنافسة، فالمساحة في الجيوبولتيك هي المسرح والرهان لأشكال التنافس والصراع، ومن أجل زيادة قوتها المادية وكذلك الرمزية يجري التنافس عليها للسيطرة عليها بالحروب، التحالفات أو التفاوض. إن الجيوبولتيك بهذا المعنى تصف تشرح وتبرر وجهات النظر الخاصة حول كيف تشكل وتوظف الدول –كأقاليم جغرافية– القوة السياسية والجيوبولتكيون هم الذين يستخدمون مناظير جغرافية لفهم النظام الدولي وشرح السياسة العالمية.

فإذا كانت الجغرافيا السياسية كما سبق تقديم معناها في الفصل الأول، تتمحور أساسا حول كيفية تشكل الشأن السياسي في مختلف مناطق الكرة الأرضية، وهي بذلك تهتم أساسا بشكل الدولة وطبيعة توزيعها على الكرة الأرضـــية. فإن الجيوبولتيك تعتمد منظوراً مختلفاً قوامه" النـزاع السيـاسي على الأراضي" أو تنافس القوى الكبرى على

1– نفس المرجع.

2– ألكسندر دوفاي، **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: عويدات للنسر والطباعة، 2006)، ص7

سطح الأرض؛ فبادئة "جيو" تعني في الجيوبولتيك الأراضي (Territories) كمساحة جغرافية يعتبرها الإنسان ملكا له، أما "البوليتيكا" فهي تعني القوة أي كل ما تنطوي عليه لعبة السلطة السياسية على الأراضي المعنية بها[1]. لذلك، تُفهم الجيوبولتيك نظرياً بأنها "السياسة الخارجية للدول محكومة بالموقع الجغرافي الموارد الطبيعية والمحددات الفيزيائية"،رفهي تعنى بدراسة العلاقات الدولية بمركزية جغرافية Geocentral أي تحليل العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيبة الجغرافية[2].

ما هو الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك؟

إنه غالبا ما يتم الخلط بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك لأنهما تشتركان في إطار مرجعي واحد هو الجغرافيا الطبيعية، فالمظاهر الطبيعية لسطح الأرض كما تشرح جغرافية الدولة السياسية، فإنها ترسم أيضا الإطار العام للجيوبولتيكا، والذي يجب أن تتحرك فيه الأحداث السياسية التي تحدث إن أُريدَ لها النجاح المستمر. وهي بذلك تهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي وليس في إطار ستاتيكي جامد.

وتُعنى الجيوبولتيك بالدولة باعتبارها كائناً حياً وليس من خلال مفهوم ساكن، فالجيوبولتيك تبحث فيما وراء العلاقة بالموضوعية للدولة بالبيئة الجغرافية (الشكل والمساحة والتضاريس) نحو العلاقة الذاتية، أين تحاول اقتراح الأفكار والحلول لمعالجة المشاكل الناجمة عن العلاقات المساحية.

فالجيوبولتيك تهتم بالمتطلبات المساحية للدولة، في حين أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة ظروفها المساحية. وعندما نضع الجغرافيا في خدمة السياسة المساحية

---

[1]– معين حداد، الجيوبولتيكا:**قضايا الهوية والانتماء**، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر:2006)،ص 6

[2] - Almeida, Bruno de, '*Some consideration about the methods and the nature of political geography and geopolitics*', unpublished document, (ciari), 2005.

للدولة الحالية، نجد أن الجيوبولتيك تتبنى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمستقبل[1]؛ أي هل تحققت المتطلبات المساحية للدولة؟ وإن لم تكن قد تحققت فكيف يتم الحصول على تلك المتطلبات بما يتناسب وظروفها الجغرافية؟ وفي أي اتجاه يجب أن يحدث التغيير؟

وبناء على ذلك، يمكن تلخيص الفروق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك فيما يلي:

جدول رقم 2: الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك

الجغرافيا السياسية	الجيوبولتيك
– تعامل الدولة ككيان ساكن –دراسة الظروف المساحية للدولة –دراسة وصفية للعلاقة بين الجغرافيا والسياسة –دراسة كيان الدولة الجغرافي بعناصره المختلفة – ترسم صورة وصفية عن الحاضر – تبحث فيما هو كائن فعلا	– تعامل الدولة ككائن حي – الاهتمام بالمتطلبات المساحية للدولة – إخضاع الجغرافيا لخدمة السياسة – مناقشة كيف يجب أن تتوسع الدولة – تضع تصورا لحالة الدولة مستقبلا – تبحث فيما يجب أن يكون

ثانيا: عوامل ظهور وتطور الجيوبولتيك

في الحقيقة، لقد بدأت الممارسة الفعلية للجيوبولتيك مبكراً قبل القرن التاسع عشر بكثير. فأفكار الجيوبوليتيك قديمة قدم المجتمعات البشرية على الأرض، ولكنها فقط

[1]– طي، مرجع سابق، ص 5.

بدأت تتضح أكثر منذ أن أخذت المجتمعات البشريّة تتّجه نحو إقامة الدولة، حيث بدأ اهتمام المفكّرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافيّة على الشُّؤون السياسيّة والتخطيط لمستقبل هذه الجغرافيا، ومنها توصّل المؤرّخ اليوناني هيدروت Hiroudot إلى أنّ سياسة الدولة تعتمد على جغرافيّتها[1]. وقدُ ترجم الجيوبوليتيك في السياسات الأساسية طوال العصور من مصر القديمة والممالك الجرمانية والإمبراطورية الصينية...الخ. وحينها ارتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة عامة بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو مملكة أو مفكر، وكانت تسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل البحار والأنهار و الجبال[2].

ولكن التنظير العلمي للجيوبوليتيك كان منذ أواسط القرن التاسع عشر، وكان روّاده من الأميركيّين والبريطانيين ومفكّري ألمانيا الصاعدة. أمّا الفرنسيّون فكانوا معارضين لهذا العلم الذي شعروا بأنّه يتجاوزهم ويعطي أسلحة أيديولوجيّة لخصومهم الألمان، لكنّهم ما لبثوا أن انخرطوا فيه دفاعا عن مصالحهم. ولهذا فقد بدأ استخدام مصطلح "الجيوبولتيك" بصيغته الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، لأن تفكير الدول بمنطق عالمي ارتبط حينها بالعوامل الجغرافية التي أصبحت تسمح بالتحرك على مستوى عالمي لا محلي أو إقليمي محدود[3]. وفي الواقع، لقد اجتمعت ثلاثة عناصر رئيسة مساهمة في تطور الجيوبولتيك تلك المرحلة: علمي، تقني وسياسي كما يلي:

أ- العنصر العلمي:

كان ظهور الجيوبولتيك أحد نتائج العلمية المنتصرة التي يؤكد أنصارها أن كل شيء في الكون تحكمه قوانين بما في ذلك علاقة الدول بالمساحة والإقليم. إنها الفلسفة

---

[1]- طي، مرجع سابق، ص 6.

[2]- صافي، مرجع سابق، ص 63.

[3] - John Agnew , **Geopolitics Re-visioning World Politics Frontiers**, (London : Routledge , 2004), p.1.

الوضعية التي أسسها أوجست كونت والتي أوصت بإنتاج القوانين العلمية في العلوم الإنسانية كما في العلوم الطبيعية إذا ما أريد لها الارتقاء إلى دقة ويقين العلوم الطبيعية. إذن لم يعد الدين مصدرا لفهم وتوجيه المجتمعات بل العلم الذي ينتج قوانين، هذه القوانين لا تكتفي بتقديم المعرفة فقط ولكن تقدم أيضا تطبيقات.

في بريطانيا القرن التاسع عشر، ظهرت نظرية داروين عن التطور البيولوجي والتي تجادل بان الكائنات الحية في صراعها على البقاء تتنازع بيئات بعضها البعض وتتسع دائرة المحيط الطبيعي للكائن الأقوى على حساب الكائن الأضعف فتأثير الداروينية الاجتماعية كان كبيرا[1]. وفي العلاقات ما بين الدول، فهمت السياسة ما بين الدول كصراع غير منتهي لأجل بقاء الوحدات السياسية لذا فالأخلاق والعدالة غير مهمة مقارنة بالحاجة لتحصيل مزيد من القوة والموارد.

ب- العنصر التقني:

بفضل الثورة الصناعية زادت حدة المنافسة ما بين الدول لتوفير الموارد الاقتصادية الضرورية للإنتاج، كما أن تطور الصناعة العسكرية ارتقى بقوة الجيوش أكثر وبالتالي أصبح توفير المجال الحيوي وتحصيل القوة أكثر حيوية وصعوبة لتحقيق البقاء. كما أدت أشكال التقدم في مجال المواصلات (السكك الحديدية، الملاحة البخارية) والاتصال (التيليغراف) والأفاق التي فتحتها الاختراعات الجديدة (السيارة، الهاتف، البث الإذاعي..) إلى خلق الشعور بأن المسافات بدأت بالتقلص وأن الكرة الأرضية قابلة للإدراك بشكل إجمالي وبدأ ينظر للعالم كوحدة واحدة، وبهذا بدأت الجيوبولتيك تتحرر من الرهانات المحلية والإقليمية نحو العالمية[2].

1- العيسوي، مرجع سابق، ص 24.

2- دوفاي، مرجع سابق، ص7.

ج- العنصر السياسي:

تجد الجيوبولتيك جذورها الأولى في ظهور مفهوم الدولة القومية الناشئ عن يقظة القوميات؛ فمعظم القوميات الأوربية جددت هوية الأجداد ثبتت اللغة الوطنية وأحيت التاريخ الوطني واشتدد الشعور الوطني، وهذا ما أدى للانزلاق نحو الصراع؛ لأن القومية لم تنحصر في الأراضي القومية للدفاع عنها بل امتد للحماية والتوسع . لقد اشتد صراع القوى الكبرى على النفوذ بعد أن اتسعت خارطة القوى السياسية الكبرى لتشمل قوى أخرى بعد الوحدة الألمانية والايطالية، وكانت بعض الدول مهددة بالنزول إلى دول الصف الثاني إذا لم تحصل على أراضي جديدة لسكانها والحصول على الموارد الأولية، وهذا ما أدى إلى ظهور الاستعمار ثم إلى التنافس في أوربا ذاتها بعد نفاذ مجالات للتوسع.

لقد كانت أواخر القرن التاسع عشر عصر الصراع بين القوى الأوروبية التقليدية والوقت الذي صعدت فيه قوى من خارج القارة العجوز كقوى كبرى مثل الولايات المتحدة واليابان، فلم يتوقف الأمر عند استعداد القوى التقليدية كفرنسا وبريطانيا للدفاع على نشاطاتها الاستعمارية أمام طموحات ألمانيا وايطاليا الموحدتين حديثا حينها، ولكن أوربا في حد ذاتها لم تعد مركز القيادة العالمية.[1]

ثالثا: الجيوبولتيك والستراتيجيا

إذا كانت الجيوبولتيـتك تختص بدراسة الدولة من وجهة النظر السياسية، فإن هذا ما ينقلها من دائرة العلم المحض لتكون فنا أيضا: فهي تدرس العلاقات الداخلية والخارجية للدولـة وتبحث في قضايا السياسة العالمية من وجهة نظر قومية وذاتية متشبعة بفلسفة القوة، وتستخدم التاريخ القومي والعالمي لخدمة هذه الأغراض. فالجيوبولتيك علم وفن يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبة، ويعمل على

[1] John Agnew**, Making Political Geography**, (Arnoldpublishers, London, 2OO2), p.53/

الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صناع القرار وخبراء الاستراتيجيا في الدولة[1].

تنطلق الجيوبولتيك من فرضية أنه إذا كانت البيئة تؤثر على السلوك السياسي للدول، فإن الإنسان قادر على تغيير والتحكم في هذا السلوك من خلال استغلاله الأمثل وتطويعه لتلك البيئة، وبذلك فهي تقدم لنا رؤية مختلفة للجغرافيا السياسية، فالجيوبولتيك تتجاوز الرؤية التقليدية للدولة ككيان ساكن يهتم بدراسة أثر ظروفه المساحية على سلوكه السياسي، وبدلا من ذلك فهي تعتقد بالنظرية العضوية في دراسة الدولة والتي تنظر للدولة ككائن حي ينهمك في صراع شديد من أجل البقاء. وعلى أساس من ذلك، فإن الجيوبولتيك يجب أن تعنى بتحقيق المتطلبات المساحية للدولة وبمضمون أوسع أن تهتم بتشكيل الإستراتيجية السياسية للدولة. لذلك فالجيوبولتيك تمثل موضوعاً لالتقاء الجغرافيا السياسية بالإستراتيجية.

في الحقيقة، فإن الإستراتيجية نشأت وتطورت أساسا كمفهوم عسكري في الأصل وتعني الخطط العسكرية التي يجب أن تأخذ بها الجيوش في المعارك، إلا أنها استعملت بعد ذلك بمعنى أوسع، فاتخذت في سياق توظيف الجغرافيا مضمونا يناسب معنى الجيوبولتيك؛ بمعنى العلم والفن الذي بموجبه يجب تجنيد كافة الإمكانيات والكفاءات البشرية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لأجل بلوغ حماية وتوسيع المصالح القومية.

تقليديا، كانت الجغرافيا مهمة في الإستراتيـــجية في الجانب الميداني المتعلق بإدارة الحروب، فهي دائما ما كانت تهتم بالشـروط الطبيعية لإدارة العمليات العـسكرية. ولكن الجغرافيا بعد أن اكتسبت معاني جديدة حين سمحت الأساليب والوسائل العملية الحديثة بالحصول على المعرفة الدقيقة للعالم في مظاهره وأشكاله المتعددة، أصـــبح لها

[1]– شبكة النبأ المعلوماتية، مرجع سابق.

فوائد تتجاوز إدارة الحرب، التي لطالما كانت كما وصفتها عبارة كلاوزفيتس الشهيرة "استمرار للسياسة بوسائل أخرى". وبالتالي فالمعلومات الجغرافية يمكن أن تكون مفيدة بل وضرورية لقيادة الشعوب في السلم كما في الحرب[1].

لقد نشأت الجيوبولتيك وتطورت في ظروف ارتبطت بالحرب ارتباطاً وثيقاً، إذ كان للظروف الحربية والاستعدادات العسكرية، خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، دوراً كبيراً في تدافع نظريات الجيوبولتيك الألمانية والانجلوسكسونية والروسية المتنافسة الشهيرة، لأنها كانت ترسم الطريق لتحقيق المصالح القومية للدولة بطريقة ذاتية، وتساعد الخبراء الاستراتيجيين وصناع القرار في اتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية المناسبة لمصالح تلك الدول القومية.

إن الجيوبولتيك والإستراتيجية تسيران بخط واحد، واجتماع الجيوبولتيك بالإستراتيجية هو ما منحنا الجيوستراتيجية Geostrategy، وهي لغويا يتكون مصطلحها من مقطعين Geo وتعني أرض و Strategy وتعني لغوياً فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثم يجادل البعض من أن مصطلح الجيوستراتيجية قد يكون أكثر شمولاً من الجيوبولتيكا.[2]

لقد عرف زبيجنيو برجينسكي (Z. Brrezinski) الجيوستراتيجية انطلاقا من العلاقة الثنائية بين الجغرافيا السياسية والإستراتيجية قائلا "**تحمل مفردات الجغرافيا**

---

[1]- بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية والإستراتيجية**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، (الإسكندرية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988)، ص 17.

[2]– شبكة النبأ المعلوماتية، مرجع سابق.

السياسية، الستراتيجية والجيواستراتيجية المعاني التالية؛ فالجغرافيا السياسية تعكس العلاقة بين الجغرافيا والسياسة وتحديدا تأثير الجغرافيا على السياسة. أما الستراتيجية، فتشير للتوظيف المقصود والمخطط له للوسائل لتحقيق هدف مركزي أو حيوي عسكريا. أما الجيواستراتيجية فتجمع بينهما"[1].

إذن فالجيواستراتيجية تتضمن بعداً جيوبوليتيكياً أكثر منه جغرافيا سياسيا، ووفقا لما يذهب إليه كل من لويس سيمون (Luis Simon) وجيمس روجرس (James Rogers) فإن الجيواستراتيجية تتضمن ما هو أبعد من البعد العسكري لتتمحور حول" **كسب النفوذ على منطقة حاسمة من سطح الأرض، وزيادة الامن والازدهار للدولة، وجعل النسق الدولي اكثر ملائمة لمصالحها، والعمل على توجيه الدول الاخرى بدل ان تكون محل توجيه منها، والعمل على ضمان الولوج إلى اهم الطرق التجارية، والسيطرة عللى البحار والأنهار والمضايق الإستراتيجية، وضمان انتشار عسكري واسع، وقواعد عسكرية عابرة للبحار، وسفن حربية لها قدرة التواجد في أعماق المحيطات، والحاجة لشبكة تحالفات مع قوى كبرى تشترك معها في نفس المصالح، ودول صغرى للنفوذ في مناطق تعتبرها الدولة مهمة لمصالحها"**[2].

وفي المحصلة، فإن التقاء الجغرافيا بالاستراتيجيا وهو ما قدم لنا نظريات جيوبولتيكية يسعى من خلالها الجيبولتكيون إلى تعزيز مكانة دولهم السياسية، الاقتصادية والعسكرية. فالجيوبولتيك هي الاستراتيجيات الكبرى للدول محكومة بالعوامل الجغرافية التي تقيد أو تيسر الخيارات السياسية والعسكرية للدول، والجيوبولتكيون هم الذين ينظرون إلى الجغرافيا وجغرافية العالم تحديدا من وجهة نظر قومية فيقدمون نظريات تدافع عن استراتيجيات دعائية تتناسب مع سياق وجود دولهم

---

[1] - *Zbigniew Brzezinski, Game Plan: A Geostrategic Framework for the Conduct of the U.S.–Soviet Contest*. Boston: The Atlantic Monthly Press, (1986). p. 117.

[2] - *James Rogers, Luis Simón,*"Think Again: European Geostrategy"*., (14 March 2010).* Retrieved 1 May 2021, at: https://bit.ly/3FhYQss.

قوة أو ضعف مواردها قارية أو بحرية، مجال أهدافها، توزيع القوى العالمي والعوامل التكنولوجية المؤثرة في قدراتها العسكرية والاقتصادية.

الفصل الرابع: النظريات الجيوبولتكية

اتسمت النظريات الجيوبولتكية قبل القرن العشرين بالنظرة المحلية والإقليمية لأن النظرة إلى العالم لم تكن شاملة على أساس أنه يشكل وحدة واحدة لضعف التكنولوجيا ووسائل الاتصال، والتي جعلت الوصول إلى الأماكن البعيدة صعبا أو متعذرا. لكن وكما لاحظ هالفورد ماكيندر، فإنه مع التحول النسبي للعالم إلى عالم مفتوح Open space والذي بدأ مع اكتشاف العالم الجديد من قبل كريستوفر كولومبوس سنة 1492[1] ومع وتزايد أهمية الأساطيل البحرية، بدأ العالم يتقلص تدريجيا ليبدو كوحدة واحدة، ومن هنا بدأ المنظور الجغرافي في الاستراتيجيا يتغير ليأخذ بعدا عالميا وهذا ما بدأ يتضح في الكتابات الجيوبولتكية أواخر القرن 19 وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي عُرفت بالمرحلة الذهبية للجيوبولتيك.

لقد عرفت المرحلة الأخيرة ظهور عدد من النظريات الجيوبوليتيكية، فصعود العديد من القوى الكبرى ذات الطموح العالمي اصطدم بنفاذ مجالات جديدة للتوسع والاستعمار لأن العالم كان مقسما بين القوى الاستعمارية ما جعل الصراع يتحول بين هذه القوى. وقد شهدت هذه المرحلة ظهور مدرستين رئيسيتين: المدرسة الألمانية التي تؤمن بفكرة المجال الحيوي ومن أبرز روادها فريديريك راتزل، رودوف كيلين وكارل هاوسهوفر، والمدرسة الانجلو–أمريكية التي تعكس المفاهيم الغربية ومن أقطابها ألفريد ماهان، وولفرد ماكيندر وسبيكمان.

[1] - Agnew, making political geography, Op,Cit., p.53.

أو: مفهوم المجال الحيوي في الجيوبولتيك الألماني

لم يكن الجيوبولتيك في ألمانيا مجرد نظرية أكاديمية، ولكنها كانت أكثر من ذلك لقد كانت خطة ديناميكية تستهدف إخضاع أوراسيا للسيطرة الألمانية ومن ثمة السيطرة على العالم. وعلى أساس من ذلك قد يُجادل بأن أدولف هتلر رمز النازية الألمانية، لم يكن سوى مطبق لسياق فكري أكثر عمقا عن المجال الحيوي.

لقد كان مفهوم المجال الحيوي Living space أو (Lebensraum) شعارا للوحدة الألمانية سنة 1971. وقد كان يعني في هذه المرحلة إضافة المستعمرات بإتباع النموذجين الفرنسي والبريطاني من أجل مساعدة ألمانيا في التغلب على مشاكلها الداخلية وجعلها أقوى عسكريا ومكتفية ذاتيا اقتصادياً بإيجاد موارد جديدة للغذاء والموارد الحيوية. وقد تطور هذا المفهوم فيما بعد بفضل راتزل وكلين وهاوسهوفر. وفي سنة 1926 نشر هانس غريم (Hans Grimm) كتابه شعب بلا أرض والذي أصبح فيما بعد شعارا للحزب النازي[1].

يقوم البناء الفكري للجيوبولتيك الألماني على دراسة الانسان والدولة والعالم كوحدات عضوية، وهي الفكرة المستقاة عن الداروينية الاجتماعية وفق "الاختيار الطبيعي والبقاء للاقوى"، التي وظفها كارل ريتر في مفهومه عن الحضارة العضوية، وطبقها بعد ذلك فريدريك راتزل على الدول، فالوحدات السياسية هي كائنات حية؛ وكأي كائن حي في الطبيعة، فهي تعيش في صراع دائم على مساحات أكبر لتكفل لها البقاء، وهي في حياتها تمر بعملية تطورية؛ فإما أن تنمو أو تتحلل وتموت، حيث أنها بطبيعتها لا تستطيع أن تظل ثابتة وساكنة[2].

[1] - Martin, Op, Cit., p.4.

[2] – العيسوي، مرجع سابق، ص 24

1- قوانين النمو المساحي عند فريدريك راتزل

بدأ فريديريك راتزل (1844-1904) دراسة الصيدلة ثم تحول غلى دراسة علم الحيوان تحت تأثير الفكر الداروينى الشائع حينها، ومن جهة أخرى كان متأثرا بأفكار هيغل عن الدولة. وهذه الثنائية في تكوينه هي التي جعلته يتجه لدراسة الجغرافيا السياسية على هدى أفكار الانتقاء الطبيعي وتراتب السلالات البشرية, لقد كان أستاذا للجغرافيا في جامعة ميونخ في الوقت الذي تزايد فيه اهتمام الرايخ الثاني بالجغرافيا لحفز ألمانيا على كسب أراضي جديدة، ولهذا فقد جاءت أفكاره وكتاباته محل اهتمام خاص في دوائر صنع القرار الألماني حينها، والتي تضمنتها أشهر كتبه: الجغرافيا السياسية (1879)، المجال الحيوي (1901)، الأرض والحياة (1902)[1].

ينطلق راتزل من النظر إلى الدولة كنوع معين من التجمع المساحي على سطح الأرض، وهي كائن يتكون من جزء إنساني وجزء أرضي؛ أي أن للدولة موقعاً سياسياً تتحدد به علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج وموقعا مساحياً يُنظر له من خلال موقعها الأرضي. ويؤكد راتزل على أن الدولة تتطور ضمن حدود ثابتة أو ما يطلق عليه "الإطار الطبيعي"، والتي تبدأ من وحدة ارض ثابتة، ثم إذا لم تجد منافسة من الدول الاخرى، فإنها تسعى لتتمدد وتتخطى تلك الحدود "الحدود المتحركة"، وهذا هو ما يُطلق عليه راتزل "الحدود الطبيعية".

إذن فلقد نظر للدولة ككائن حي، فالأمة الحية عنده هي التي تستثمر البيئة المحيطة بها لاستمرار وجودها. فالجغرافيا تمثل بالنسبة للدولة مثل الجســـد للكائن الإنساني، لذا لا يمكن دراسة الدولة وفهم ماهـــتتتتتيتها دون دراسة أراضيها ومكوناتها الطبيعية. فالدولـــــة تتكون الدولة من قطبين: السلالة أو العرق كمكون اجتماعي والجغرافيا كمكون طبيعي والدولة تنمو بفضل حيوية ونشاط القوة العسكرية وتتمدد

[1]- دوفاي، مرجع سابق، ص 22.

بسبب ذلك، وإن لم تفعل ستستباح من غيرها. ومن أجل ذلك تتنازع الأمم على المجال الحيوي، والتزاحم على الأرض هو لبلوغ المكانة الأكبر بين القوى[1].

وعلى هذا الأساس، طوّر راتزل مفهوم المجال الحيوي، مؤكدا أن الدولة القوية يجب أن تكون لها مساحة أكبر لكي تستطيع البقاء وشرح ذلك في قوله أن "التوسع الجغرافي له جميع الخصائص المميزة للجسم الحي المتحرك، والذي يتمدد وينكمش تقدما وتراجعا، وان أساس هذه الحركة هو الحصول على مساحة أكبر بالنظر للحجم الأساسي للدولة".

ولكي تنمو الدولة بصورة سليمة مستغلة المجال الحيوي لديها، أوضح راتزل سبعة قوانين[2]:

أ- تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها؛ فالنفوذ الحضاري بنشر اللغة والدين يخلق ترابطا نفسيا وعقائديا يمكن أن يكتمل بترابط سياسي. وعليه، فإن المناطق المتاخمة لحدود دولة يتحدث سكانها بلغتها ويعتنقون دينها، من السهل أن يمثلوا امتدادا جغرافيا لها في المستقبل؛

ب- تزايد عدد السكان وتزايد ضغطهم على الموارد المحلية بالتبعية، يجد حله في تدعيم الهجرات غلى المناطق المجاورة وتدعيم الرحلات التجارية إلى أقاليم مختلفة، وهكذا تجد مبررا لضمها مستقبلا؛

ج- نمو الدول يتم عن طريق ضم وحدات صغيرة ودمجها سواء بسبب ضعف عدد سكانها أو حجم مساحتها أو مواردها أو قوتها العسكرية أو تبعيتها الحضارية؛

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص25.

[2]- نفس المرجع، ص ص 25-27.

د- الحدود هي الإطار الخارجي للدولة وتتسع بنمو الدول، فالحدود لا ينبغي أن تكون ثابتة بل متحركة. والدولة ككائن حي كلما زاد عدد سكانها وازداد نفوذها الحضاري، فغن حدودها يجب أن تتغير لتوافق هذا التوسع؛

هـ- الدول في نموها تسعى دائما لضم المناطق ذات القيمة الاقتصادية أو الموقع الاستراتيجي؛

و- تنتقل أفكار الوحدة من الوحدات السياسية الصغيرة ذات الجذور الثورية، أو التي تبرز فيها شخصية ثورية قيادية تدعو إلى الوحدة (مثال بيسمارك في ألمانيا)؛

ز- تنتشر عدوى الضم وتوسيع المساحة بصورة سريعة بين الدول لإثبات وجودها استراتيجيا، وغالبا ما يكون التنافس على حساب الوحدات السياسية الصغيرة والضعيفة ومثال ذلك التنافس الأوروبي على المستعمرات في افريقيا وآسيا.

2- إسهامات رودولف كيلين

كان السويدي رودولف كيلين (1864-1922) هو أول من بدأ باستخدام مصطلح الجيوبولتيك. وفي كتابيه الشهيرين "**الدولة كمظهر من مظاهر الحياة**" 1917، و"**الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي**" 1920، استخدم كيلين بشكل واضح الفلسفة العضوية في فهم نشأة وتطور الدول. فقد استلهم عن راتزل فكرة الدولة ككائن عضوي تمثل الأرض التي يعيش عليها الجسد، وتكون العاصمة فيها القلب والرئتان، وتكون الأنهار فيها بمثابة الشرايين، ومناطق الإنتاج الزراعي والصناعي كأطراف لها. لذا فالجغرافيا يجب أن تُسخَّر لخدمة الدولة وهي الفرصة الأسمى لدراستها، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى جيوبولتيك[1].

صحيح أن كيلين بذلك يكون قد أكمل نهج راتزل في رؤية الدولة باعتبارها كائناً حياً، ولكنه نوَّه في ذات الوقت بأنها كائن عاقل له قدرة أخلاقية وذهنية؛ فقد رأى كيلين

[1]- صافي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

أن الدول ليست بكيانات شرعية، لذا فهي في صراع مستمر للاعتراف بسيادتها على الأراضي التي تسيطر عليها. وقد اتفق مع راتزل في اعتبار أن المرحلة النهائية لتطور الدولة هو تحقيق السلطة (القوة)، التي تعني الحصول على حدود طبيعية جديدة خارجياً، ووحدة متجانسة داخلياً. وفي سعيها لهذا الهدف أوضح كيلين أن الدولة لا تتبع القوانين الطبيعية العضوية البسيطة، ولكنها توظف أيضاً ما لديها من إمكانيات وتقنيات حضارية للوصول لأهدافها المرجوة. ولأجل ذلك كان كيلين قد اهتم بدراسة العملية التي تتسع من خلالها منطقة جغرافية بسيطة إلى قوة سياسية وحضارية، ويفسر كيلين ذلك بأنه إذا ما استوطن الانسان في منطقة ما من الأرض بصفة مستمرة، واتسمت إقامته بالتعايش والتماسك والولاء، فإن هذا سوف يؤدي إلى ميلاد أمة عن طريق ما أطلق عليه "الغريزة الجغرافية"[1].

نقل **رودولف كيلين** مفهوم الجيوبولتيك نحو العلمية، فهو كان يعني عنده العلم الذي يعين على ما يجب أن تقوم به الدولة الطامحة للقوة وكيف يجب استغلال الجغرافيا لأجل ذلك. حسب كيلين، فإن الدولة هي شكل من أشكال الحياة أي كائن حي يتصارع على المجال الحيوي من أجل البقاء والصراع الذي كان جاريا بين الدول في بداية القرن ال20 هو سنة من سنن الطبيعة[2].

في الأصل، كان رودولف كيلين عالما للسياسة، وقد حاول جعل هذا الحقل علميا أكثر ولهذا أخذ بفكرة الدولة ككائن حي مستهدفا بناء نظرية "موضوعية" لتحليل نشأة وتطور الدولة وكيف يؤثر ذلك على العلاقات الدولية.، وكعالم سياسية، فقد ركزّ على تحليل الدولة ككل في جميع أبعادها ومظاهرها، فاقترح أن يتم ذلك في خمسة مناهج أو مجالات[3]:

---

[1]– العيسوي، مرجع سابق، ص ص 30–31.

[2]– صافي، مرجع سابق، ص 85.

[3]– حداد، مرجع سابق، ص 10.

1- الاثنولوجيا السياسية Ethnopolitik

2- علم الاجتماع السياسي Soziapolitik

3- الاقتصاد السياسي Oekopolitik

4- علم الادارة السياسي Kratopolitik

5- علم الأرض السياسي Geopolitik

لقد ركز كيلين على الجيوبولتيك أكثر من المجالات الأخرى، واصفا إياها بأنها دراسة الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة مكانية على الأرض، وهي تمثل العلم الذي يعين على ما يجب أن تقوم به الدولة الطامحة للقوة وكيف يجب استغلال الجغرافيا لأجل ذلك. وكإطار تحليلي للدولة، فهي تستهدف دراسة ثلاثة أبعاد: حجمها (Phisiopolitic)، وشكل أراضيها (Morphopolitik)، وعلاقتها مع الدول الأخرى [1](Topopolitik).

وحسب كيلين، فإن كل دولة هي في جزء منها جزء إنساني وفي الجزء الآخر جزء طبيعي؛ بحيث هي تتكون أساسا من إقليم وشعب. وإذا كانت الاثنوبوليتيك (الاثنولوجيا السياسية) تنظر إلى الأمة، فإن الجيوبولتيك تنظر إلى الأرض التي تعيش عليها، وكلاهما مجتمعين يشكلان البعد الطبيعي للدولة، بينما المجالات الثلاثة الأخرى (علم الاجتماع والاقتصاد والإدارة السياسية) فهي تشكل البعد الثقافي للدولة. وهذا ما يبرر أن يُنظر للدولة طبيعيا ككائن حي تحكمه الرغبة في النمو والبقاء والقوة.

ورغم تشبيهها بالكائن الحي، فإن راتزل لم ينفي أن وجـــتود الدولة ذاته مرتهن في النهاية بأيدي الأفراد، لذا اعتبر أن وجود عدد قليل من القوى الكبرى إنما هو نتيجة لوجود حكومات قوية سعت نحو التوسع. وفي ذلك كان كيـــلين قد تنبأ بأن ألمانيا ستـــكون

[1] - **Pascal** Venier, Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century, L'Espace Politique , Université de Reims Champagne-Ardenne, 2011-02-11, p.3.

دولة عظيمة نظرا لما تتمتع به من مزايا الموقع الجغرافي البري، وستنتقل إليها السيادة بدلا عن القوة البحرية (بريطانيا)[1]. فرغم أنه كان سويديا، إلا أنه كان مواليا لألمانيا التي قدرت أفكاره، فقد كان يعتقد أن ألمانيا تمثل المستقبل بينما تمثل فرنسا وبريطانيا الماضي، وكان يتوقع أن تصبح دول أوربا الوسطى مجبرة على الاندماج في رابطة من الدول تحت الحماية الألمانية[2].

3- تطبيقات كارل هاوسهوفر

سعى الباحثون الألمان خلال فترة ما بين الحربين العالميتين إلى تطوير أفكار فريدريك راتزل ورودولف كيلين لتكون كإطار نظري لتبرير توسع ألماني محتمل على حساب أراضي الجوار، وكبرنامج عمل وإستراتيجية فعالة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي هُزمت فيها ألمانيا وقُيدت أراضيها وتسلحها. فأوجد الجنرال الألماني كارل هاوسهوفر 1896-1946 (Karl Haushofer) الأكاديمية الألمانية للجغرافيا السياسية سنة 1924[3]، والتي كانت تصدر مجلة دورية باسم "مجلة الجيوبولتيك" التي كان عمل كمحرر لها طوال فترة وجودها بين 1924 و1944. وقد أصبح هاوسهوفر بسبب اهتماماته تلك صاحب تأثير كبير في الدوائر العسكرية الألمانية وكذا دوائر صنع القرار السياسي، فأصبح بعد ذلك احد مستشاري هتلر. فمسار هاوسهوفر جمع بين الرجل الأكاديمي والمنظر الاستراتيجي للرايخ الثالث.

ورغم أن هاوسهوفر لم يقم بنشر أي مخطط واضح لغزو أوربا والعالم كما أقدم على تنفيذه هتلر، إلا أن المواضيع التي كان ينشرها كانت توحي بالفكرة العامة لدى الجيوبولتكيين الألمان عن المجال الحيوي[4]، فكانت أهداف ألمانيا هي التحكم في وسط

---

[1]- غنيم، مرجع سابق، ص 175.

[2] - Venier,Op, Cit., p. 4.

[3]- صافي، مرجع سابق، ص 85.

[4]- العيسوي، مرجع سابق، ص 34.

أوربا وإفريقيا وتدمير القوة البحرية البريطانية كقوة بحرية عظمى، وتجميع الحلفاء (اليابان، الاتحاد السوفييتي) لجعل العالم تحت القيادة الألمانية[1]. فجيوبولتيك هاوسهوفر جاءت لكي تجابه الأخطاء الجغرافية لاتفاقية فارساي في نظر ألمانيا، والتي قسمت أوربا إلى قوى كبرى مستعمرة في الغرب وقوى متحصله على الأراضي في الشرق ودول مختنقة في الوسط مثل ألمانيا.

كان هاوسهوفر يرى أن الصراع بين الدول الكبرى في أوربا مسألة لا ضرار منها؛ لأن الصراع سيدفع القطاع القاري من أوربا بقيادة ألمانيا إلى التحالف مع مجموعة المحيط الهادي بزعامة اليابان لمواجهة التكتل الأطلسي تحت قيادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة يكون الصراع على المجال الحيوي على أشده.ومن أجل ذلك، دعا هاوسهوفر إلى ضرورة توسيع القوى العظمى حدودها للحصول على المجال الحيوي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام خدمة لمتطلبات الصناعة وكاستجابة لمقتضيات النمو السكاني؛ لأن هناك ترابطاً وثيقاً بين اتساع المجال الجغرافي والقوة الذاتية للدولة. ويبدو هاوسهوفر في فكرته هذه مدينا لنظرية البريطاني هارفولد ماكيندر القائلة بأن السيطرة على قلب العالم تؤدي إلى السيطرة على العالم[2] (سنتطرق إليها في عنصر لاحق بالتفصيل).

نظر هاوسهوفر للجيوبولتيك كتطبيق عملي للجغرافيا، ولهذا أخذ بأفكار راتزل وكيلين نحو الممارسة العملية. لقد كان هاوسهوفر يعتقد بأن سبب خسارة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى هو الافتقار للمعرفة الجغرافية الصحيحة والإدراك الجيوبوليتيكي السليم، فهي وجدت نفسها في الحرب بمحاذاة الأعداء وهو ما كلفها الخسارة، ولهذا جادل مثلا بأن ألمانيا لا يجب أن تصطف أبدا ضد روسيا[3]. ولكن

---

[1] - Martin, Op, Cit., p.6.
2 - Ibid.
[3] - Venier, Op, Cit., p.4.

هاوسهوفر لم يكن نازيا في أفكاره، فوجه الاختلاف بين أفكاره وأفكار النازيين تكمن أساسا في دور العرق، فهو لم يكن عرقيا يؤمن بتفوق الجنس الآري، ولكنه مثل راتزل كان يؤمن بالحتمية الجغرافية، وبأن الشعوب لا يجب أن تغادر مناطقها، بينما تعتقد النازية أن أهم محددات التاريخ يكمن في الأصل الجيني للبشر.

حسب هاوسهوفر فإن أفضل طريق يمكن أن تسلكه ألمانيا هو التحالف مع روسيا أو على الأقل عدم معاداتها، ولهذا كان قد جادل بأن القطيعة مع روسيا كان خطأ قاتلاً وأهم عامل تسبب في هزيمتها خلال الحرب العالمية الأولى، ولهذا كان موقفه ايجابيا ومؤيدا للتحالف الذي أقامه هتلر مع الاتحاد السوفييتي في مؤتمر ميونيخ الشهير سنة 1938، فرغم انه كان يمقت الأيديولوجية الشيوعية السوفييتية إلا أنه كان يرى بأنه لا يجب أبدا السير ضد قوانين الجغرافيا والدخول في حرب أو عداوة مع قوة قلب الأرض الأرضية "الهارتلاند" أي الاتحاد السوفييتي، ولأجل ذلك لم يكن راضيا بخرق هتلر لمعاهدة ميونخ وإعلانه الحرب على الاتحاد السوفييتي.

من جهة أخرى، كان هاوسهوفر يرى بأن اليابان التي تكافح لإقامة امبراطوريتها في شرق آسيا، يمكن أن تضطلع بدور "العازل" في أقصى الشرق، بأن تشغل الولايات المتحدة دون التدخل فيما يحصل داخل اوربا.

خلاصة:

لقد كان إحساس لدى الألمان بأن أراضي دولتهم أصبحت مكتظة، وهو ما تسبب في نتيجتين، أولهما استغلال الأراضي الزراعية بما أدى إلى تقلص نسبة الأرياف كحاضنة مهمة للثقافة ونمط العيش الألماني. وثانيهما، هجرة الألمان نحو الخارج خاصة نحو الولايات المتحدة والذي كان من شأنه أن يفقدهم هويتهم الألمانية الأصيلة. ومن اجل ذلك كان البحث عن المجال الحيوي بديلا مثمرا

الألمان للحفاظ على الثقاة والهوية الألمانية.

إن أفكار الجيوبولتكيين وفرت لصناع القرار أفكارا إستراتيجية تتناسب وحالة ألمانيا المقيدة بعد الحرب العالمية الأولى، فدولة كثيفة السكان مثلها، كان عليها أن تفكر –وفق تصور الدولة ككائن حي– في البحث عن المجال الحيوي للنمو على حساب دول أقل كثافة سكانية مثل تشيكسلوفاكيا وبولندا[1]، والحدود التي فرضتها اتفاقية فرساي تم النظر إليها كحدود غير طبيعية، وكان لزاما على ألمانيا توسيع حدودها بما يتناسب وعدد سكانها.

وعموما تدور خلاصة الفكر الجيوبولتيكي الألماني حول خمسة مفاهيم أساسية:

– الحكم المطلق والاكتفاء الذاتي يحولان دون الاعتماد على الخارج؛

– المجال الحيوي؛ أي ضرورة وجود مساحة وموارد طبيعية كافية لسد حاجيات سكان الدولة؛

– استبدال المفهوم التقليدي للحدود الثابة، بالحدود المتحركة التي يمكن أن تتسع لتضم مساحات وأقاليم حدودية؛

– أن للدولة الحق في الحدود الطبيعية التي ترسمها الطبيعة.

ثانيا: جييوبولتيك القوة البحرية

تمثل البحار مساحات شاسعة من سطح الكرة الأرضية، وهي تمثل عصب التجارة والاتصال والموارد لكثير من الدول، خاصة وأن غالبية دول العالم تملك واجهة بحرية واحدة على الأقل؛ فيمكن أن تكون أحادية الواجهة، متعددة أو حتى جزيرية؛ أي محاطة كليا بالبحر. وعلى مر الزمن، مثلت البحار والمحيطات نظاما رائعا للربط والاتصال بين أرجاء المعمورة، كمعبر مفتوح متسع يتيح للدول ذات الأساطيل البحرية التحرك في جميع الاتجاهات، بما مكنها من تحصيل مزايا اقتصادية

[1] - Martin, Op, Cit., p.7.

جمة وفرتها المبادلات التجارية النشطة عبر الموانئ. ولأجل ذلك، كان قد جادل المستكشف الانجليزي **السير والتر راليه** Sir Walter Raleigh منذ القرن السادس عشر مقدرا أهمية البحر، أن الذي يسيطر على البحر، ويتحكم في التجارة، فسيكون سيد تجارة العالم وسيد ثروة العالم.

لكن شواهد التاريخ تظهر بأن البحار بقدر ما أنشأت قناة للتنمية الإنسانية المشتركة بين الحضارات، فإنها بالقدر ذاته شكلت أداة الهيمنة الجيوسياسية؛ فليس من قبيل المصادفة أن القوى العالمية العظمى طيلة القرنين الماضيين كانت من القوى البحرية العظمى أيضاً. فقيمة البحر تتجاوز ما يمنحه من مزايا اتصالية وتجارية نحو حزمة من المزايا والمصالح الإستراتيجية؛ فالموقع البحري عبر التاريخ أتاح للدول الجزيرية أو شبه الجزيرية مزايا سياسية؛ حين جعلها بعيدة كل البعد عن الصراع الدولي بما أتاح لها الانخراط في سياسة داخلية للنمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي. ومزايا عسكرية أيضا، حين أهلها لامتلاك خاصية الدفاع المتقدم بأسطول عسكري بحري. ولهذا كانت الإستراتيجية البحرية تصاغ وتنفذ من قبل صناع القرار في الدول لأنها كما عبر عن ذلك ألفريد ماهان تجمع الدبلوماسية والسيف وهما في نظره الأداتان الرئيسيتان للعلاقات الدولية.

إن هدف القوة البحرية لا يتعلق –كلياً– بقوة الأساطيل البحرية التجارية والحربية كنهاية، بل يتعلق أساسا بالقدرة على ترجمة هذه القوة في الواقع الدولي؛ أي التأثير على الأحداث والتطورات في الأرض. ولهذا أكد أكثر الاستراتيجيين البحريين شهرة في التاريخ الحديث الأدميرال **ألفريد ثاير ماهان** Alfred Thayer Mahan أن السيطرة على البحر من خلال التجارة البحرية والتفوق البحري يعني فرض الهيمنة على العالم كعامل رئيسي بين العناصر المادية في قوة الأمم وازدهارها.

لقد اعتقد ماهان بأن البحر مثل أعظم معبر استراتيجي لقوة عظمى كبريطانيا بفضل موقعها الجغرافي المثالي. ومثل بريطانيا، فإن الموقع البحري للولايات المتحدة الأمريكية مناسب كفاية ليمنحها ميزة إستراتيجية بعيدة المدى بما يمكنهما من تحصيل السيادة العالمية باستخدام قواعد عسكرية بحرية تحيط بأورواسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية عبر التاريخ؛ لأن الموقع الحبيس لروسيا كقوة قارية يمثل نسبياً عيباً استراتيجياً يقيد حركتها. وقد ينظر للتفوق الأمريكي كأسطول بحري متطور مع انهيار الإمبراطورية السوفييتية كإمبراطورية مقيدة بالأراضي وغير بحرية في نهاية القرن العشرين على أنه ببساطة آخر مثال على المزايا الإستراتيجية التي تتمتع بها القوة البحرية كما جادل ماهان.

1- مفهوم وشروط القوة البحرية

من حيث المبدأ، وكمفهوم عام، تتعلق القوة البحرية أساسا بمدى متانة القوات البحرية وخفر السواحل، وحيثما كان ذلك مناسباً، مساهمة القوات البرية والجوية في مساندة القوات البحرية، إضافة للصناعات البحرية والبحرية المدنية. ولا يتوقف الأمر هنا؛ فهي تتعلق أيضا بالموقع الجغرافي، الجيوبولتيك، الجغرافيا الاقتصادية وحتى الثقافة الجغرافية. إن القوة البحرية لا ترتبط بقوة الأساطيل البحرية الحربية والتجارية كغاية، بل هي ترتبط أخيرا بمدى القدرة البحرية لدولة ما على تحديد أو التأثير على الأحداث والتطورات في البحر والأرض. و كما سبق وأن **أشار السير جوليان كوربيت** Sir Julian Corbett ، فإن جوهر القوة البحرية لا يتعلق بما يحدث في البحر بقدر ما يتعلق بالكيفية التي يؤثر بها ذلك على نتائج الأحداث على الأرض[1].

في القرن التاسع عشر كتب ألفريد ماهان مجادلاً بأن الدول بحاجة إلى الإنتاج لتوفير السلع الضرورية لعمليات التبادل التجاري، وإلى موانئ لتأمين نقلها، ثم إلى

[1] - Ilias Iliopoulos,"*Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout History"*, **Baltic Security & Defence Review**, Volume 11, Issue 2, 2009, p.5.

مستعمرات تسهل عمليات النقل البحري وتوفر الحماية من خلال مضاعفة النقاط الآمنة، وهذه العوامل الثلاث هي التي تحدد تاريخ وسياسة الدول الواقعة على البحر[1]. على هذا الأساس، فإنه لطالما تم الافتراض بعلاقة الاعتماد المتبادل بين التجارة والقوة البحرية وفق المعادلة البسيطة التالية: الإبحار بهدف التجارة يفرز طبقة قوية من التجار، والتجار يجمعون الثروة، ثم يمارسون السلطة السياسية؛ فغالبا ما يسودون في الحكومة ويفرضون أفكارهم على الآخرين من أجل الدفاع عن التجارة وتنميتها[2]. وكما تحدث **لورد هافيرشام** Lord Haversham عن الأسطول البحري البريطاني " **إن أسطولك البحري وتجارتك قريبين للغاية من بعضهما، وبسبب هذه العلاقة القريبة والتأثير المتبادل فيما بينهما، فإنه يمكن الفصل بينهما؛ فتجارتك هي بمنزلة أم البحارة، والبحارة هم حياة أسطول، وأسطولك هو أمن وحماية تجارتك: وكل منهما معاً يشكلان ثروة بريطانيا وقوتها وأمنها ومجدها**".[3]

ولأجل ذلك، فإن ألفريد ماهان لم يكتفي بالنظر للقوة البحرية من وجهة نظر اقتصادية تجارية بحتة، بل أنه قارب لها من زاوية تحليل إستراتيجية، فهو لم يكن يعني بالأسطول البحري الأسطول التجاري فقط، وإنما كان يعني أساسا القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى البر، ومن ثم فإن التحكم في البحار كان يعني عنده التحكم في القواعد البرية ذات الموقع الاستراتيجي، بفضل أشكال سواحلها وعمق خلفيتها الأرضية، سواء لغرض النقل البحري أو كقواعد بحرية،[4].

في مناقشته لشروط القوة البحرية، نوه **بادفيلد** Padfield بمزايا تلك المجتمعات التي ينتجها اقتصاد بحري، وناقش الظروف التي يمكن فيها للدول أن تكون مؤثرة في

---

[1]– العيسوي، مرجع سابق ص 301.

[2] - Iliopoulos, Op, Cit., p.7.

[3] - Idem, p.8.

[4]- صافي، مرجع سابق، ص 97.

العالم بفضل قدرات قواتها البحرية، وعلى وجه خاص ازدهار مجتمع واقتصاد بحريين:

– إدراك أهمية التجارة البحرية في المجتمع والحكومة، مما يساعد على تهيئة الظروف التي تزدهر فيها تلك التجارة؛

–ارتفاع طبقة التجار اجتماعيا وسياسيا، ومن ثم تشجيع تطوير نظام قيم وأسلوب حكومي يعزز التجارة؛

–تيسير تطوير الأسطول البحري، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها أكثر كفاءة في جمع الموارد التي تحتاج إليها القوات البحرية، باعتبارها وسيلة لحماية التجارة البحرية[1].

تشير الشواهد التاريخية إلى أن الأساطيل البحرية الفعّالة عبر التاريخ ازدهرت في ظل حكم أنظمة استبدادية، الأرمادا الاسبانية (الاسم الذي أطلق على الأسطول البحري الاسباني في القرن 16) ، البحرية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر أو فرنسا النابليونية، أسطول الإمبراطورية العثمانية، البحرية الحمراء السوفيتية، وبحرية الرايخ الثالث الألمانية. ولكن على حد تعبير ماهان، فإن القوة الاستبدادية نجحت في بعض الأحيان في خلق تجارة بحرية عظيمة وأسطول بحري قوي مقارنة بالأنظمة الحرة، لكنها – في الغالبا– لم تستطع ضمان الاستمرارية بعد وفاة الطاغية أو الحاكم المستبد.

إن تتبع القوى البحرية عبر التاريخ، يستدعي ملاحظة أنه وعلى عكس النظام العسكري القادر على دعم نفسه بالقوة، إذ غالبا ما كان الاستبداد كافيا لقوة الجيش، فإن القوة البحرية دائما ما كانت بحاجة إلى الإجماع ولهذا السبب فشلت اسبانيا وفرنسا أخيرا في اجتياز اختبار الإستراتيجية البحرية في القرنين السادس عشر والســـتابع عشر

[1] - Iliopoulos, Op. Cit., p.6.

على التوالي، ولو أنهما كانت قوتان بحريتين كبيرتين لفترة طويلة قبل ذلك، ونفس الأمر ينطبق على الإمبراطورية العثمانية، ولذات السبب أيضا فشل كل من القيصر فيلهلم Kaiser Wilhelm وأدولف هتلر في اختبار الإستراتيجية البحرية في ألمانيا. وأخيرا، يبدو أنه نفس السبب الذي فشل روسيا القيصرية والسوفييتية في القرن العشرين أيضا.

تُظهر تجربة البحرية البريطانية إلى أن الملاحة البحرية تحتاج إلى توافق في الآراء؛ لأنها تتطلب أقصى مشاركة من البحارة ومالكي السفن، التجار، الصناعيين، الحرفيين المهرة، الممولين والمستثمرين، وهو الأمر الذي كان متوفرا في بريطانيا، التي أطلق عليها الفيلسوف الفرنسي الشهير مونتيسكيو في القرن الثامن عشر وصف "الدولة الأكثر حرية في العالم"؛ فحرية المعلومات وبالتالي حرية الرأي، الحكومة المفتوحة المستجيبة، الضرائب العادلة، المشاريع الاجتماعية وكل القيم الحرية المألوفة اليوم هي قيم لا غنى عنها لقوة البحر. إن قوة وغلبة الأسطول البحري البريطاني عبر التاريخ، لم تكن مستمدة وحدها من البحرية أو أسطول المعركة، بل وأيضا في التكامل الفعّال بين إدارتها ونظامها السياسي وجيشها ومستعمراتها واقتصادها البحري في خدمة مصالح الدولة[1].

2- اكتشافات الجغرافية وثورة القوة البحرية

منذ بروز الأساطيل البحرية الأولى في التاريخ، رسم المؤرخون تمييزا بين القوة البحرية العضوية التي تتطور بشكل طبيعي (دول المدينة اليونانية القديمة أو دول العصور الوسطى الإيطالية، بريطانيا، هولندا، السويد، النرويج) عما يمكن وصفه بالقوة البحرية الاصطناعية التي تأتي نتاج مرسوم إمبراطور، قيصر أو ملك كمحاولة لاستغلال البحر لخدمة إستراتيجية الدولة التوسعية، وغالبا ما تم ما النظر إلى الأولى

[1] - Idem, pp.7-10.

باعتبارها الأفضل كنموذج الأسطول البريطاني، عكس الثانية التي يحتمل أن لا تستمر إذا لم تتوفر لها شروط خاصة[1].

رغم اقترانها بنموذج الدولة الأمة الأوربي الحديث، فإن القوة البحرية لم تكن ملكية خاصة أو اختراع أوروبي، ذلك أن العديد من التقدم الملاحي الذي تم إحرازه مع نهاية العصور الوسطى الأوروبية كان مستمداً من الاتصال بالعالم الإسلامي، حتى أن استخدام كلمة **أدميرال** Admiral تعني باللغة العربية "أمير البحر". وقبل ذلك بقرون، وفي أنحاء مختلفة من العالم، أدركت الحضارات القديمة أهمية البحر لذا سيطر الفينيقيون والرومان على مضيق جبل طارق لكونه بوابة العبور من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي وأقرب نقطة ربط بين أوربا وإفريقيا[2]، كما نشر الكوريون أول سفينة حربية مدرعة، وكانت الصين في عهد أسرة سونج (حوالي القرن العاشر ميلادي) تتباهى بالبحرية الأكثر قوة وتطورا تكنولوجيا على مستوى العالم. لكن ما كان يميز النهج الأوروبي في التعامل مع القوة البحرية في هذا الوقت هو الميزة الضخمة المستمدة من الارتباط الوثيق بين الجانب العسكري والجانب التجاري البحريّ للقوة البحرية؛ وثانياً، الربط بين السيادة البحرية ونمط معين من الحكم قائم على المصلحة القومية[3].

لقد تميزت مرحلة ما بعد اكتمال الاكتشافات الجغرافية وظهور الدول القومية بتنافس القوى الكبرى على الثروة والنفوذ خارج حدود إقليمها فيما عرف بالمرحلة

[1] - Idem, p.7.

[2] – العيسوي، مرجع سابق، ص 221.

[3] – Iliopoulos, Op. Cit., p.9.

الماركانتيلية، وهي مرحلة تميزت بتشابك المصالح بين التجارة والسياسة ما أدى إلى ازدهار المقولة التالية:[1]

- من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم؛
- ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم؛
- ومن يملك ثروة العالم يحكم العالم ذاته.

في الحقيقة، فإنه انطلاقا من عصر النهضة الأوروبية وما تلاه من تنافس على الاكتشاف الجغرافية وحركة الاستعمار الناشئة، دخلت الدول القومية الفتية في تنافس محموم على الموارد الطبيعية ما وراء البحار لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مثل هذا السياق، أصبحت القوة البحرية معيارا لقوة الدولة واتساع مجال نفوذها الاقتصادي والسياسي، فقد جرى الاعتقاد حينها أن الدولة وحتى تتمكن من الاحتفاظ بمكانتها وتعزيزها كان لا بد لها من قوة تحركها وأن أفضل قوة كما جادل ألفريد ماهان هي القوة البحرية؛ لأنه عن طريقها يمكن أن تتصل بجميع أنحاء العالم[2].

على الرغم من أن ظهور القوة البحرية تاريخيا ارتبط بنشأة الدولة الأمة، التي أسست لبروز بيئة أمنية تنافسية خاضعة لمفاهيم جديدة من قبيل القوة السياسية والمصالح القومية، فإن القوة البحرية ليست، ولم تكن، ملكية حصرية لعدد محدود من القوى العظمى، فكما يجادل **السير جوليان كوربيت** Sir Julian Corbett فإن القوة البحرية وحدها هي التي شرحت كيف كان من الممكن لدولة صغيرة (مثل بريطانيا)

---

[1]- عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 15.

[2]- غنيم، مرجع سابق، ص 171.

ذات جيش ضعيف أن تتمكن من الوصول إلى المناطق الأكثر جاذبية على وجه الأرض، وجمع هذه المناطق على حساب القوى العسكرية العظمى[1].

لقد تمكنت بريطانيا من تأسيس إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس بالرغم من صغر مساحتها، وذلك بفضل التفوق البحري الذي جعل منها أعظم قوة بحرية في العالم بما تملكه من قواعد بحرية متعددة منتشرة عبر مناطق متفرقة من المعمورة. لقد منحتها حالتها الجزرية الفريدة تأمينا طبيعيا أغناها عن التجهيزات الدفاعية المكلفة، ما جعلها تستغل المال والأفراد للاستثمار في الأسطول البحري، كما منحها ميزة التحكم في التجارة عبر الأطلنطي والمحيط الهادي وجميع طرق التجارة العالمية بفضل تحكمها في النقاط الإستراتيجية البحرية مثل: مضيق جبل طارق، قناة السويس، رأس الرجاء الصالح، سنغافورة، هونغ كونغ وغيرها.[2]

3- جيوبولتيك البحر عند الفريد ماهان

يعد القائد البحري الأمريكي ألفريد ماهان (1840-1914)، الذي نال شهرة واسعة كمؤرخ واستراتيجي، من بين أوائل وأهم من كتب في جيوبولتيك البحر. وقد تضمن كتابه الشهير "أثر القوة البحرية في التاريخ" **The Influence of sea power upon history** سنة 1890 خلاصة أفكاره عن الإستراتيجية البحرية. لقد جادل ماهان أن القوة البحرية عبر التاريخ أحدثت تأثيرا فعالا في مصائر الشعوب لكنها لطالما أهملت من قبل السياسيين، المؤرخين والاستراتيجيين. فكان من بين أوائل من تحدثوا عن جيوبولتيك البحر مجادلا بأن الشرط الأساسي للقوة والسيطرة العالمية هو التحكم في البحر؛ حيث أن القوة البحرية في المحيطات ستمنح لصاحبها الأفضلية في ترجيح كفة أي صراع عالمي[3]. ويظهر البعد الجيوبولتكي في كتابات ماهان عن

[1] - Iliopoulos, Op. Cit., p.10.

2- العيسوي، مرجع سابق، ص 303.

[3] - الحديثي، مرجع سابق، ص 14.

السيطرة البحرية حينما يتناول العالم كله في نظرة إستراتيجية واحدة، فقد ظهر بوضوح الاتجاه الجيوبوليتيكي في كتابه "مشكلات آسيا " سنة 1900، حين اعتبر أن قارات العالم الشمالية المتميزة بتكاثف الحركة التجارية والسياسية العالمية هي مفتاح السيطرة العالمية، وأن قناتي السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال.[1]

لقد كانت جل أفكار ماهان تدور حول محور واحد وهو إبراز أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر؛ لأن ترجيح كفة الصراع في أي رهان عالمي هو التحكم في البحر. وقد وضع ماهان أربعة مفاهيم أساسية حول دور القوة البحرية في العالم وهي[2]:

أ- أن البحار تمثل نظاما للربط والاتصال بين أرجاء العالم؛

ب-تمثل روسيا نموذجا للدولة القارية الحبيسة؛

ج-تحيط بالإمبراطورية الروسية دول بحرية أوربية وآسيوية؛

د- تقع ثلاث دول جزرية قوية خارج الكتلة الأوراسية هي بريطانيا، اليابان والولايات المتحدة.

أولا: تمثل البحار والمحيطات نظاما مثاليا للربط والاتصال بين أرجاء العالم، كمعبر متسع يسمح للدول ذات الأساطيل البحرية التحرك غي جميع الاتجاهات، وذلك ما يتيح للدول الجزرية أو شبه الجزرية من خارج الكتلة الأوراسية (بريطانيا، اليابان، الولايات المتحدة) مزايا سياسية؛ تظهر في البعد عن الصراع. اقتصادية؛ من خلال إقامة موانئ تيسر المبادلات التجارية. وعسكرية، تكمن في خاصية الدفاع المتقدم بأسطول عسكري بحري.[3]

---

[1] – رياض، **مرجع سابق**، ص77.

[2] – خليل حسين، **الجغرافيا القتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص 270.

[3]– الحديثي ، مرجع سابق، ص14.

ثانيا: بحسب ماهان تمثل الإمبراطورية الروسية مثالا لضعف القوة الأرضية Land Power؛ فمساحتها الكبيرة وصعوبة الاتصال والمواصلات تؤثر بشكل كبير على تماسكها الداخلي. فرغم أن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في أسيا يعطيها منعة طبيعية من المهاجمين، إلا أن أهم عيوبها هو كونها كتلة أرضية حبيسة تمنعها من التوسع، وذلك أكثر ما يفسر البحث التقليدي في الجيوبولتيك الروسي عن المياه الدافئة.

ثالثا: إن موقع روسيا الحبيس جعل منها امبروطورية مغلقة قد يصعب تحطيمها ولكن من السهل احتوائها من طرف القوى البحرية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن ماهان كان قد أشار –حتى قبل ماكيندر– لأهمية جزيرة العالم (أورواسيا)، غير أنه كرجل بحر يؤمن بإستراتيجية البحار توصل لنتائج مختلفة قللت من شأن قلب الأرض لصالح القوة البحرية.[1]

رابعا: اعتبر ماهان المناطق الآسيوية بين درجات العرض 30 و40 شمالا بأنها نطاق الاحتكاك والصراع بين روسيا وبريطانيا أي بين القوى الأرضية والقوى البحرية. وإذ رأى في القوى البحرية مفتاح السيطرة العالمية، فإنه تنبأ بأن بإمكان كل من بريطانيا وأمريكا المتحالفتين الحصول على السيادة العالمية باستخدام قواعد عسكرية تحيط بأورواسيا نظرًا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية[2].

لقد اعتقد ماهان أن القوة البحرية يجب أن تهدف إلى امتلاك قوة حربية خارج حدود الدولة الإقليمية، وكان يرى في الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي يضاهي موقعها موقع بريطانيا لتحقيق هدف السيادة البحرية العالمية، فموقعها البعيد عن الصراع في أوربا يمنحها جميع ميزات الأمن والدفاع، كما أنها تتمتع بموارد

[1]– صافي، مرجع سابق، ص98.

[2]– رياض، مرجع سابق، ص 77.

اقتصادية ضخمة وموقع استراتيجي ما يمنحها كل ميزات القوة البحرية لتحل محل بريطانيا كقوة بحرية تقليدية[1]. وبفضل علاقته المباشرة مع صناع القرار الأمريكي خاصة في عهد ثيودور روزفلت، ساهم ماهان بقوة في إرشاد السياسة البحرية الأمريكية نحو توجيه إستراتيجيتها العسكرية لبناء قوة بحرية في المحيط الهادي وبحر الكراييب والحصول على قواعد بحرية أمريكية هناك. وهو ما حصل في الواقع عبر احتلال الفلبين وشق قناة بنما 1898 بعد الحرب مع إسبانيا، وكذلك فرض حماية الولايات المتحدة على جزيرة كوبا، واحتلال جزر جوام وهاواي في وسط المحيط الهادي، واحتلال بورتوريكو لتأمين مدخل الملاحة في البحر الكاراييب. وبذلك فإن أفكار ماهان قد أثبت أن الآراء الجيوبوليتيكية تعمل لخدمة مصالح الدولة، تماما كما فعل هاوسهوفر ومدرسة ميونخ في ألمانيا[2].

4- المحددات الجغرافية، ا□قتصادية والسياسية للقوة البحرية

جادل ريتشارد هاردينج Richard Harding أن القوة البحرية اعتمدت تاريخيا على عدد من العوامل ذات الصلة، سواء داخل البحرية أو خارجها: "**كانت القوة الفعلية للبحرية تعتمد إلى حد كبير على التمويل، وقدرة الإدارة المركزية، ونوعية وكمية الموارد البحرية الحقيقية، والسفن، والبحارة وسلا□ الضباط، والبنية الأساسية البحرية، ونوعية صنع القرار السياسي والبحري**"[3]. وهو ما يؤكد عدم كفاية العوامل الجغرافية كمحدد طبيعي للقوة البحرية، وحتمية ارتباطها بعوامل اقتصادية وسياسية متداخلة.

لعل أكثر من كتب بالتفصيل عن هذه المحددات الثلاث للقوة البحرية هو الفريد ماهان، الذي اختبر فروضه من خلال تحليل التاريخ البحري للإمبراطورية

---

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص 303.

[2]- رياض، مرجع سابق، ص 78.

[3] - Iliopoulos, Op. Cit., p.6.

البريطانية، جاعلا منها دليلا يؤكد به أرائه، فأرجع سيادتها عبر بحار العالم إلى موقعها الجغرافي الجزري الذي سمح لها بتشكيل أسطول بحري قوي حتى صارت محيطات العالم بحارا داخلية لإمبراطورية بريطانيا العظمى وأصبحت مضايق البحار وجزرها كجبل طارق، باب المندب، هرمز وجزيرة قبرص محطات مهمة لسفنها.[1] بالإضافة للتكامل الفعّال بين إدارتها، نظامها السياسي واقتصادها البحري في خدمة مصالح الدولة[2].

وفقا لذلك، قسم ماهان محددات القوة البحرية إلى ثلاثة محددات:

1/ المحددات الجغرافية: (الموقع، الساحل، الظهير)

أ- الفروض المتصلة بالموقع: [3]

أ-1 اقتصاديات الموقع بين الهامشية والمركزية: ويقصد به مدى التحكم في خطوط التجارة العالمية الرئيسية. وقد اعتقد ماهان بأن اكتشاف العالم الجديد أدى لتغيير توزيع الأهمية النسبية لمعظم المواقع الجغرافية العالمية فكان ذلك لصالح بريطانيا، حيث تحكمت مدنها في خطوط التجارة العالمية سواء المنتهية إلى أوربا أو المنطلقة منها نحو الولايات المتحدة.

أ-2 مرونة الموقع بين العزلة والاتصال: يتعلق هذا الفرض بأهمية الجزر خاصة حين تشكل وحدة سياسية مستقلة، فحين تتفق خطوط انقطاعها الطبيعية (السواحل) مع حدودها السياسية، فهذا يضمن مزايا إستراتيجية يجب استغلالها.

أ-3 فعالية الموقع بين الهجوم والدفاع: تمثل خطوط الانقطاع الطبيعية للدولة خطوط الدفاع الأولى، وعندما تكون هذه الخطوط ساحلية، فإنها تمنح ميزة نسبية في الدفاع

---

[1]- غنيم، مرجع سابق، ص.172.

[2] - Iliopoulos, Op. Cit., p.10.

[3]- الحديثي، مرجع سابق، ص ص 16-18.

نظرا لصعوبة اقتحام سطح يابس من سطح متحرك، على عكس خطوط الدفاع العليا (الجبال)، المتوسطة (الهضاب)أو الدنيا (السهول) على التوالي.

ب- الفروض المتصلة بالساحل[1]:

ب1- مورفولوجية الساحل: فالسواحل تختلف من حيث شكلها بما يؤدي لاختلاف صلاحيتها في تكوين القوة البحرية. وفي شكل الساحل، ينظر خاصة إلى العلاقة بين الاستقامة والتعرج ومدى صلاحية التعرجات لإقامة الموانئ، فعدد وأهمية الموانئ يرتبط أساسا بما يتهيأ لها على خط الساحل من انحناءات ومساحة المياه الهادئة.

ب2- خصائص الجهات المائية: يتعلق الأمر بمسافة المياه الإقليمية التي تشرف عليها الدولة وصولا إلى المياه الدولية، ومن الواضح أن الدول الجزرية تشرف على أكبر مساحة ممكنة من المياه، ويزيد مدى الإشراف بزيادة مساحة الدولة بشرط أن لا تكون المسافة بين المياه الإقليمية وأبعد نقطة داخلية من الظهير بعيدة جدا، وفي ذلك تمثل بريطانيا نموذجا مثاليا لهذا الموقع.

ب3- الرصيف القاري: إذا كان الساحل هو خط الانقطاع الطبيعي بين اليابس والماء، فإن الرصيف القاري هو مسافة اليابس الذي يبقى مستمرا تحت الماء لمسافات مختلفة وعمق حددته اتفاقية جنيف بـ 300 متر. وتبرز أهميته فيما قد يحتويه من ثروات، فضلا عن أهميته بالنسبة للدول التي تشرف على جهات مائية ضيقة.

ج- الفروض المتعلقة بالظهير[2]:

ج-1موارد الظهير: يمثل الظهير العمق المساحي من اليابس، ويحكم اتجاه الظهير نحو الساحل قوى طرد وجذب اقتصادية ليست بثابتة ولا تعمل في اتجاه واحد (التصدير في حال الفائض والاستيراد في حال العجز).

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 18-19.

[2]- نفس المرجع، ص ص 20-21.

ج2- خطوط الحركة بين الظهير والياس: من الضروري أن تكون علاقة التواصل بين الظهير والموانئ يسيرة عن طريق شبكة اتصال واسعة لضمان مقومات للعلاقة بين المواد الخام والأسواق، فهذه الخطوط قد تتعرض للانقطاع لأسباب عديدة كالحرب مثلا.

2- المحددات الاقتصادية:

تستمد القوة البحرية قوتها من خلال ما تضفيه على الموارد الطبيعية التي تحوزها من قيمة صناعية وتجارية بفضل تطوير التكنولوجيا لتحسين أدوات الإنتاج، خطوط النقل لخدمة حركة الإنتاج ، ومؤسسات تمويلية واستثمارية. فالموارد الطبيعية تكون في الأصل في أدنى حدودها الاستغلالية، ولا يرتفع مستواها إلا مع كل قيمة مضافة إليها من عمليات تحويلية، استثمارية وتسويقية بالإضافة لكفاءة التنظيم والإدارة.[1]

3- المحددات السياسية: وتتلخص فيما يلي:

- حجم السكان، كأحد العوامل الرئيسية المحددة لقوة الدولة بحريا، من حيث أنه يساعد على تزويد الدولة باليد العملة لصناعة السفن وإمدادها برجال البحر والجنود.

- التوجه البحري للسكان: أي مدى استعداد مواطني الدولة للإبحار وإقامة المعاملات التجارية مع العالم الخارجي وتحصيل الثروة من البحر كخطوة أولى ضرورية في تطوير القوة البحرية.

- توجه الحكومة البحري: أي مدى إرادة وقدرة الدولة على توجيه الموارد المالية والبشرية للاستثمار في البحر وتقوية الأسطول الحربي والتجاري البحرين والحكومات

[1]- نفس المرجع، ص ص 22-23.

صاحبة الإدارة القوية هي التي تولي اهتماما بالبحر كمصدر رخاء، استقرار، دفاع وأمن قدر اهتمامها بامتدادها على اليابس.[1]

5-تقييم القوة البحرية

بالرغم مما لاقته أفكار ماهان من استجابة في الولايات المتحدة لدى السياسيين وبعض المفكرين الاستراتجيين، فإنها تعرضت أيضاً للنقد، فالأمريكي "هرمولي" تنبأ بعدم كفاية وسائل الدفاع البريطانية لمواجهة التهديدات في قواعدها البعيدة ومترامية الأطراف، وذلك ما يفسر فقدانها لمستعمراتها في الهند وشرق آسيا لاحقا. ونفس الأمر ينطبق على الإستراتيجية الأمريكية في المحيط الهادي إذا ما تعرضت لهجوم ياباني. كما أن "اللورد كرزون" كتب سنة 1919 أن مناطق المحيطات لا يمكن أن تخضع خضوعا تاما لسيطرة أي دولة، ولا يمكنها أن تصل إلى قدر من السيطرة على المياه كالذي تحقق للقوى البرية في سيطرتها على مناطق كبيرة من اليابس[2]. أما في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه وتحت تأثير جملة "عصر الجو"، فإن الاستراتيجيين حينها أهملوا دور البحر في الإستراتيجية الدولية، فقد حصلت تحولات تقنية مذهلة اختفت معها الأهمية الإستراتيجية للقوة البحرية والمضايق البحرية في إبقاء أوراسيا (الاتحاد السوفييتي) أرضا حبيسة، بفضل التطور التكنولوجي السريع والحاسم في التقنيات العسكرية والاستراتيجيات النووية، وما إلى ذلك[3].

إن مثل وجهة النظر السابقة المقللة من دور البحر في الإستراتيجية العالمية، تهمل في الواقع التطورات التكنولوجيا الحاصلة للقوة البحرية وخاصة مع استخدام الطاقة النووية في تطوير الغواصات الحديثة مع تزويدها بالأسلحة الموجهة لتمتلك القدرة على إصابة الطائرات. إنه وبفضل الغواصة الحديثة كما يحاج والترز Walterz

---

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص 305.

[2]- الحديثي، مرجع سابق، ص 174.

[3] - Iliopoulos, Op. Cit., p.14.

أصبح المحيط المتجمد الشمالي جزءا من المعابر الضيقة التقليدية، فنجاح الغواصة الحديثة في اختراق المحيط المتجمد الشمالي قوضت من مقولة أن منطقة قلب العالم لا يمكن اختراقها. ومن جهة أخرى، إذا كانت الأساطيل البحرية في الماضي تستفيد من سطح البحر فالاستفادة من البحر تغيرت اليوم، فالدول دخلت إلى أعماق البحار للبحث عن الثروات، كما زادت أهمية البحار بفضل كثافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمدى قربها من البحار التي تجلب المواد الخام أو تأخذ إنتاجها للسوق العالمية، ويشير ذلك إلى أن الاستخدامات الاقتصادية للبحر سوف يكون لها أثر بالغ على الجغرافيا السياسية وجيوبولتيك لعالم[1].

ثالثا: جيوبولتيك القوة القارية

تتشابه أفكار كل من ألفريد ماهان وولفريد ماكيندر في وضعهما استراتيجية تخدم المصالح الغربية كهدف، لكن وجهة نظرهما تختلف بالتأكيد حول الوسيلة؛ فهل الأولوية هي لصالح القوة البحرية كما يجادل ماهان أم لصالح القوة البرية كما يجادل ماكيندر؟ فإذا كان ماكيندر قد اتفق مع ماهان على وجود علاقة قوية بين التكنولوجيا والجغرافيا، فإنه يعتقد أنه بينما ساهمت تكنولوجيا القرن التاسع عشر في إعطاء الأهمية للبحر، بينما تكنولوجيا القرن العشرين أعادت الأهمية للبر، خاصة بتطور شبكات سكك الحديد التي يسرت الوصول من الشرق الأوسط إلى أوربا ومن الهند والشرق الأقصى إلى روسيا.

ويرى ماكيندر أنه كما تمكنت القوى البرية من تحدي القوى البحرية بنجاح عبر التاريخ، فقد تحدى المقدونيون اليونان وتحدت روما قرطاجنة، فإنه في العصور الحديثة سيصعب على بريطانيا كقوة بحرية الوقوف في وجه ضغوط القوة البرية، لذا حوّل ماكيندر محور السياسة الدولية نحو أوراسيا كمنطقة قارية.

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص ص 327-329.

1- نظرية قلب العالم عند هالفورد ماكيندر:

قدم هالفورد ماكيندر Galford Mackinder (1861-1947) الأساس الفكري لنظريته قلب العالم في مقالته الشهيرة سنة 1904 "المحور الجغرافي للتاريخ" ثم طورها في كتابه "المثل الديمقراطية والواقع" سنة 1919 قبل أن يعدلها مرة ثالثة سنة 1943. وهي تتمحور حول إيجاد علاقة متبادلة بين تعميمات تاريخية وتعميمات جغرافية؛ حيث أن الحقائق الجغرافية هي التي تشكل استراتيجيات الدول وبذلك تؤثر على مسار التاريخ البشري.

مال ماكيندر إلى استخدام الجغرافيا كعلم طبيعي لفهم السياسة، ومن ثمة محاولة التحكم في الطبيعة خدمة للسياسة يقول" **الإنسان وليس الطبيعة يبدأ ويبادر،لكن الطبيعة - إلى حد كبير- هي التي تتحكم واهتمامي هو في التحكم المادي العام الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان، وليس في أسباب التاريخ الكوني**"[1]. ولا يرتبط هذا التحكم بدراسة معينة محددة بل هو تعميم نظري يعطي للعامل الجغرافي دورا حتميا وحاسما في مصير الأحداث السياسية.

اعتمد ماكيندر تحليلا جغرافيا للنمط السياسي للعالم، تكاد تنحصر فكرته في أن الحضارة الغربية هي نتاج نضال عالمي ضد الغزو الآسيوي وأن الإقليم الذي يأتي منه الغزاة هو أراضي الاستبس في وسط آسيا، هذا التعميم حاول إثباته من خلال التاريخ، وقد اعتمد منهج ماكيندر في نظريته على الفرضيات التالية[2]:

- اعتبار العالم نظام واحد مغلق من زاوية ارتباطاته المتبادلة سياسيا اقتصاديا وعسكريا؛
- اعتقاده الجازم بالتحكم المادي أو الجغرافي للطبيعة على الإنسان وبالتالي الجغرافيا على السياسة؛

[1]- الحديثي، مرجع سابق، ص 34

[2]- نفس المرجع، ص ص 34-35

– هناك علاقة متبادلة بين التعميمات الجغرافية والتعميمات التاريخية، حيث أن الحقائق الجغرافية هي التي تشكل إستراتيجية الدول وبذلك تؤثر على سير التاريخ البشري.

في نظريته عن قلب العالم اعتمد ماكيندر من منطلقات جغرافية أساسية كما يلي[1]:

– أولا، أن ثلاثة أرباع مساحة الأرض تغطيها المياه وقد سماها المحيط العالمي World Occion لانفتاح المحيطات على بعضها البعض؛

– ثانيا، أن ربع العالم المتبقي يمثل المنطقة القارية، وأن ثلثي هذه المنطقة أقرب لتكون وحدة طبيعية مترابطة سماها ماكيندر "القاعدة"هي القرارات الثلاث (إفريقيا، أوربا، آسيا)، فيما تمثل الأمريكيتين الثلث المتبقي؛

– ثالثا، أن هذه القاعدة أو المنطقة الوسطد تجمع بين المنطقة القارية والمنطقة البحرية، ولهذا سمّاها ماكيندر بجزيرة العالم، وهي تضم أيضا أغلب سكان العالم؛

– رابعا، ضمن كتلة أوربا–آسيا أو ما باتت تُعرف عنده بأوراسيا، لاحظ وجود سهول داخلية واسعة تتمتع بحماية طبيعية من جهاتها الأربعة تقريبا سماها في البداية بمنطقة الارتكاز Pivot area ثم أطلق عليها قلب العالم Heartland.

ومن خلال دراسته للتاريخ الأوراسي لاحظ أن منطقة "الهارتلاند" أو قلب الأرض هي منطقة محصنة جغرافيا بما يوفر لها الأمن من أي هجوم خارجي. وهي تمتد من نهر الفولغا شرقاً (وسع ماكيندر في تعديله الثاني إلى حدود شرق أوربا وبحر البلطيق) إلى سيبيريا غرباً، ومن المحيط المتجمد شمالاً إلى جبال الهيمالايا وهضاب أفغانستان وإيران جنوباً. وكانت تقع غالبية منطقة قلب العالم في روسيا القيصرية حينها والاتحاد السوفييتي منذ 1917 (أنظر الملحق رقم2).

[1]– غنيم، مرجع سابق، ص 181

مزايا منطقة قلب العالم:

– تتميز غالبية أراضي منطقة قلب الأرض –وفق ما جادل ماكيندر– بأنها ذات إمكانيات اقتصادية هائلة، سواء كأراضي زراعية أو من ناحية غناها بالموارد الطبيعية؛

– تتميز أنهارها إما بالتصريف الخارجي نحو المحيط المتجمد الشمالي مثل نهر "يانسي"، أو التصريف الداخلي نحو بحار مغلقة مثل نهر الفولغا الذي يصب في بحر قزوين. وهذا ما يعني أن أنهار قلب الأرض توفر منطقة محصنة امنيا من الغزو الخارجي، فالمنافذ المائية التي تستطيع من خلاله قوات معادية اقتحام القلب تبقى ضئيلة؛ إما عبر البحر الأسود، أو بحر البلطيق الذي يظل متجمدا طوال الشتاء؛

– توفر الحدود البرية لهذا القلب الأمن من أي هجوم خارجي بسبب وجود حواجز جبلية. من الشمال الشرقي توجد هضبة lenaland الوعرة، وشرقا إقليم سيبيريا الجاف والبارد ،ومن الجنوب الشرقي صحراء منغوليا القاحلة بسلاسلها الجبلية التي تمتد عبرها صحراء منغوليا، وجنوباً جبال الهيمالايا وهضاب أفغانستان، أما شمالاً المحيط المتجمد الشمالي وهو بعيد عن الاستغلال للملاحة البحرية بسبب بقائه متجمدا لفترات طويلة، ومن الشمال الغربي بحر البلطيق. إذن فالمنفذ الوحيد لقلب الأرض يكون عبر الجنوب الغربي عبر أوربا الشرقية[1].

إذن غالبية منطقة قلب الأرض تقع في روسيا، فهي تحتل موقعا ص جغرافياً مركزياً بالنسبة لها، وتوقع ماكيندر أن انتشار السكك الحديدية كشريان للمواصلات في مختلف أرجاء القلب، سوف تؤدي على زيادة توسعه وضغطه على مختلف الأطراف، وقد دعّم هذا الافتراض بالأحداث التاريخية التي تؤكد أن سكان هذه المنطقة من الجماعات الرعوية المستقاة غالبا ما شكلت عبر التاريخ ضغوطا بالغة على منطقة

[1]– صافي، مرجع سابق، ص ص 73–74.

الشرق الأوسط وجنوب شرق وشرق آسيا وحتى على أوربا.ورغم أن روسيا لم تكن قوة صناعية كبرى ولا تملك حكومة فعالة، إلا أنها تضل تملك مؤهلات جغرافية إذا ما أحسن استغلالها ستشكل تهديدا للعالم الغربي[1].

ولاحظ ماكيندر أن قلب العالم محاط بهلال داخلي يضم كل أراضي أوراسيا الموجودة خارج قلب العالم، ويشمل سواحل دول أوربا الغربية وتركيا والجزء الجنوبي من إيران وشبه الجزيرة العربية والهند وجنوب شرق آسيا والجزء الأكبر من الصين. ويتميز هذا الهلال بأن بعض دوله هي ذات توجه بحري فيما بعض دوله الأخرى هي ذات توجه قاري، وتصريف مياه أنهاره يكون نحو البحار المفتوحة ولهذا فهي صالحة للملاحة مثل انهار الرين والدانوب والألب، كما يتميز بغزارة أمطاره وكثافة حجم سكانه. وقد جادل ماكيندر بأن هناك علاقة بين قلب الأرض وهذا الهلال تتميز في زيادة ضغط الأول على الثاني، خاصة مع مد شبكات سكك الحديد وما ستمنحه من سهولة نسبية في الحركة البرية قد تساعد في السيطرة على أقاليم الهلال مستقبلا[2].

وخارج رقعة جزيرة العالم، لاحظ ماكيندر وجود قوس خارجي يحيط بالهلال الداخلي، وهو يضم معظم الدول التي تعتمد الأساطيل البحرية أساسا لقوتها؛ لأنها تتمتع بحرية الملاحة نحو جميع أنحاء العالم وهذه الدول هي: اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة، وكذلك أمريكا اللاتينية وأستراليا وجنوب إفريقيا[3].

ومن خلال دراسته لمجمل التاريخ الاوراسي وتحديدا منطقة قلب العالم، اقتنع ماكيندر بالأهمية الجيواستراتيجية الكبيرة لهذه المنطقة وتأثيرها في العلاقات الدولية وأوضح أن القوة البحرية قد فشلت تماما في السيطرة عليها، وأبدى مخاوفه من تزايد قوة ألمانيا والاتحاد السوفييتي والتقارب الحاصل بينهما، لذا دعا إلى ضرورة أن

[1] - Venier, Op. Cit., p.5.

[2] – العيسوي، مرجع سابق، 309.

[3] – نفس المرجع

تتحالف "حوض الأرض الوسطى" Midland Basin مع قلب الأرض للقضاء على العسكرة الألمانية وتوقع أن تقوم وسط وشرق أوربا German realm بدور الفاصل بينهما وقد تلخصت نظريته في المقولة الشهيرة[1]:

– من يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على قلب العالم؛

– من يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم؛

–من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم.

الشر:

حسب ما يطرحه ماكيندر، فإنه وإذا ما أتيح لقوة عالمية السيطرة على قلب الأرض، فغنها ستكون مهيأة للسيطرة على الكتلة الأوراسية–الافرقية أي جزيرة العالم، وحينها ستكون في وضع يشجعها على غزو العالم، طالما هي تهيمن على ثلثي مساحة اليابس وقرابة ثلاثة أرباع سكان المعمورة. ولن يكون بمقدور أي قوة بحرية أن تتحداها، إذ سيكون في حوزتها أمر الهيمنة على القواعد البحرية الواقعة على حافات اليابس مثل مضايق هرمز وباب المندب وسنغافورة...كما أن القوة الجوية ستبدو سلاحا مكملا للقوة البرية وليس تحديا له؛ لأن موقع قلب الأرض العميق والمركزي سيمنحه ميزة كبيرة في أي حرب جوية. وعليه يصبح استخدام البحار المحيطة بقلب الأرض مستحيلا دون الحصول على موافقة قوى البر؛ لأنها تستطيع غلق الطرق الملاحية البحرية بواسطة القوة الجوية.

ويمكن تحقيق السيطرة على الكتلة الاوراسية–الافريقية من قبل قوة تحتل السهول الداخلية لكتلة أوراسيا؛ لأنها سوف لن تكون معرضة للهجوم سوى من الجهة الغربية، كما أنها تملك موارد زراعية وصناعية بما يؤهلها لبناء وتطوير دولة زراعية وصناعية قوية وبالتالي تكون لهذه الدولة جميع المؤهلات لغزو أوربا والشرق الأوسط

[1]– العيسوي، نفس المرجع، ص 34.

والهند (الهلال الداخلي المحيط بقلب العالم)، ثم تدريجيا تهيمن على المنطقة الاطلسية أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

لكن ماكيندر عاد مرة أخرى ليراجع أفكاره مع ملامح تغير ميزان القوى العالمي بدخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، فأصبحت تحض بأهمية أكبر في نظريته عن قلب العالم. ففي مقال شهير سنة 1943 بعنوان "العالم الدائري وانتظام السلام"، لم يعد ماكندر يحبذ مقولة "من يسيطر على قلب العالم يحكم العالم"؛ لأن الكتلة الأطلسية التي باتت متحدة وتجمع طرفي الأطلسي الشرقي (غرب أوربا) والغربي (الولايات المتحدة) باتت مترابطة أكثر من أي وقت مضى، وهي تمثل مجتمعا وأمة واحدة وأيديولوجية واحدة، وتمثل منطقة غنية طبيعية ومنطقة تمركز صناعي عالمي ومتعاضدة جغرافيا من خلال الاساطيل البحرية والمواصلات الجوية. وقد سمى ماكيندر هذه المنطقة بـ "حوض الأرض الوسطى" Midland Basin[1]، لذا فإن الاتحاد السوفييتي رغم انه خرج من الحرب أقوى قوة برية في العالم، وفي أفضل المواقع الإستراتيجية الدفاعية، فإن شمال الأطلسي يستطيع أن يكون القوة المواجهة المناسبة للحؤول دون غزو الاتحاد السوفييتي لألمانيا وتحقيق التوازن معه.

ملاحظات على نظرية قلب العالم:

لقد أخذ بعض الجيوبولتكين حينها –ومنهم نيكولاس سبيكمان– مبالغة ماكيندر في تقدير حصانة قلب العالم، فهي تبقى عرضة لائتلاف الهوامش أو ما أسماه ماكيندر الهلال الداخلي، كما يسهل استهدافه كمركز محدد للهجوم بواسطة الأسلحة الحديثة، التي يؤخذ على ماكيندر عدم تقديره للتطورات التكنولوجية السريعة الحاصلة فيها. ومن جهة ثانية، فإنه وباعتماد خريطة بمنظار عمودي ستبدو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أقرب لبعضهما عبر الساحل القطبي، ربما يكون ماكيندر تجاهل ذلك بسبب

[1]– نفس المرجع، ص311

اعتباره أن المحيط القطبي الشمالي المتجمد هو درع واق لقلب الأرض، ولكن التقدم التقني الهائل ووسائل الكشف والإنذار المبكر تجعل من الطريق الجوي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قريبا عبر ألاسكا[1]. ومن جهة ثالثة، فإن ماكيندر لم يأخذ في الاعتبار التحولات الايديولوجية، فبعض الثورات الداخلية في القلب أو على حوافه كانت تميل للقوى البحرية ربما ليس عسكريا ولكن بالأيديولوجيا. ومع ذلك فقد كانت نظرية قلب الأرض إطارا توجيهيا مفيدا وخاصة للولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية وظلت كذلك إلى غاية نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، فيما يعود اليوم الاهتمام بتراثها من جديد خاصة بعودة روسيا القوية إلى الساحة العالمية في عهد الرئيس بوتين.

2- نظرية الإطار القاري عند نيكولاس سبيكمان

نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman (1883-1943) هو أحد رواد مدرسة القوة في العلاقات الدولية، عمل أستاذا للعلاقات الدولية بجامعة يال Yale الشهيرة، وكان من القائلين بأن الجغرافيا عامل أساسي في السياسة الخارجية للدول. فقد درس سبيكمان أثر الجغرافيا على السياسة الخارجيّة للدول، واستنتج أن طموحات الدول الجغرافيّة تبقى هي نفسها خلال قرون، ولهذا تبقى الجغرافيا هي المسؤولة عن الصراعات رغم اندثار الحكومات. فالجغرافيا تقدّم إمكانات مفيدة ثابتة، ولكنّ استغلالها يتوقف قدرة الانسان بأن يستخدمها، بشكل جيّد أو سيئ. فالجغرافيا تظل عاملا مهما في العلاقات الدوليّة من خلال معايير ثلاثة المساحة، والموقع الإقليميّ والموقع الدوليّ،لذا يبقى ضروريا على رجال السياسة أن يولوها اهتمامهم[2].

[1]- الحديثي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[2]- طي، المرجع السابق، ص 15.

لقد تضمن كتابه "جغرافية السلام"الذي صدر بعد وفاته سنة 1944عصارة أفكاره في الجيوبولتيك ، وقد أرجع فيه غياب سلام وأمن دائمين إلى عدم المساواة في توزيع القوة العسكرية بين الأقطار في ظل غياب سلطة دولية مركزية ما أدى للتنافس بين الدول لتحصيل القوة. لضمان الامن الدولي رأى سبيكمان وجود ثلاثة طرق[1]:

أ- الأمن الجماعي: حيث يتولى المجتمع الدولي ضمان أمن كل دولة ويكون ذلك بواسطة نظام امن جماعي للسلام يضمن توازن دولي للقوى؛

ب- التعاون الثنائي: على أساس ايجاد دول متوازنة القوة أو على أساس المساعدات للدول الضعيفة؛

ج- الطريقة الفردية: عن طريق إقامة نظام للدفاع القومي قائم على أساس الاحتماء بالتخوم الطبيعية كالجبال والصحاري والأنهار والغابات.

في هذا الكتاب تناول سبيكمان بالنقد نظرية ماكيندر، ومن وجهة نظر أمريكية قدم تفسيرا مختلفا للأهمية النسبية لمنطقة قلب العالم والنطاق المحيط بها[2]. وهنا يمكن القول أن نيكولاس سبيكمان قد اتفق مع ماهان في أن القوة لا تكمن في الهارتلاند ولكنه اختلف معه في كون السيادة البديلة لا تقع ضمن مجال القوى البحرية، بل هو في هذا الصدد أقرب لماكيندر في تأثره بأهمية القوة البرية وإن اختلف معه في النتائج؛ فهو كان قد رأى في الهلال الداخلي للهارتلاند كما وصفه ماكيندر مفتاح السياسة العالمية وفق ما سماه بالهلال الهامشي أو بالإطار القاري، ولهذا نجده يقول عكس ما ذهب إليه ماكيندر أن" من يحكم الإطار يحكم أورواسيا ومن يحكم أورواسيا يتحكم في مصير العالم[3].

[1]- الحديثي، المرجع السابق، ص 50

[2]- العيسوي، مرجع سابق، ص 314.

[3]- صافي، مرجع سابق، ص 101

لقد أخذ سبيكمان على ماكيندر غلوه في تقدير أهمية قلب الأرض، وعمل على دحض حججه المبالغة في تقدير مكانة وإمكانيات الهارتلاند. حيث أنه أوضح من جهة أن مساحات كبيرة منها (تلك الواقعة بين بولندا ونهر ينسي) ذات قيمة إستراتيجية واقتصادية محدودة، حيث أنها مغطاة بالغابات والجليد. ومن جهة أخرى، فإن الحقائق المرتبطة بجغرافية الاتحاد السوفييتي واقتصاد لا توحي بأن منطقة القلب سوف تصبح في المستقبل القريب مركز اتصال عالمي واستقطاب اقتصادي لسببين[1]:

1- اقتصادياً، فإن الإنتاج الزراعي السوفييتي متمركز في جزء صغير جدا من اجمالي مساحة قلب العالم؛ أي غرب روسيا وشرق الاورال، أما مقومات التصنيع فتتوفر بصورة محدودة جدا في منطقة غرب الأورال؛

2- من ناحية المواصلات، ورغم استحداث شبكات السكة الحديدية وخطوط النقل البري والنقل الجوي، إلا أن قلب العالم يبقى محاطاً بعوائق جغرافية طبيعية كالبرودة والارتفاع، بما يحول دون سهولة التنقل والاتصال ببقية العالم.

وعلى هذا الأساس، قلَّل سبيكمان من الدور الذي يمكن أن يضطلع به قلب العالم في السياسة الدولية، مجادلاً بأن القوة الحقيقية إنما تكمن في الهلال الداخلي في نظرية ماكيندر والذي أطلق عليه "الإطار القاري" أو إطار الحافة" Rimland، باعتبار الأقطار التي يتضمنها هذا الإقليم تحتوي على أكثرية سكان العالم وموارده الاقتصادية الطبيعية. ولقد اعتبر هذا الإطار بمثابة المنطقة الانتقالية الوسطى أو منطقة التصادم Crush Zone بين القوى البحرية التقليدية المعروفة والقوة البرية الصاعدة الاتحاد السوفييتي. وتشمل هذه المنطقة غرب ووسط وشرق أوربا، آسيا الصغرى (تركيا)، شبه الجزيرة العربية، إيران وأفغانستان، شبه الجزيرة الهندية، جنوب شرق آسيا، وجزء كبير من الصين وكوريا وشرق سيبيريا(أنظر الملحق رقم2). فيما تمثل كل من بريطانيا واليابان

[1]- العيسوي، ص 315

في أقصى غربي وشرقي هذا الهلال تواليا حوافاً مهمة استراتيجيا لهذا الهلال ووفقا لذلك تغيرت مقولة ماكيندر الشهيرة نحو المقولة التالية[1]:

- من يسيطر على إقليم الإطار القاري يسيطر على أوراسيا؛
- ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في مصائر العالم

اعتقد سبيكمان أن الصراع بين القوى العظمى سوف يكون حول السيطرة على أراضي الراملاند، ولهذا كان يجب على الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية منع ألمانيا من دمج اراضيها مع الراملاند. وبعد انتهاء الحرب وسيطرة الاتحاد السوفييتي على الهارتلاند، فإن الشغل الشاغل أصبح يدور حول منع المد الشيوعي نحو دول الراملاند، وهنا من خلال ارتباطها الوثيق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، انتقل تأثير أفكار سبيكمان من المجال الأكاديمي للتنظير في الجغرافيا السائدة إلى العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية[2].فكيف جاءت نصائح سبيكمان لصناع القرار في الولايات المتحدة؟

لقد نظر سبيكمان إلى الكرة الأرضية كجزأين متناظرين: القسم الشرقي، ويضم قارات إفريقيا آسيا وأوربا ، والقسم الغربي ويضم الأمريكيتين. ولقد رأى أن القسم الشرقي يطوق القسم الغربي من حيث الموقع والاتساع والشكل، فمساحته أكبر منه بمقدار مرتين ونصف، كما أنه يضم من السكان عشرة أضعاف سكان الأمريكيتين، ويتوفر على حوالي ثلثي انتاج العالم من حيث الفحم والحديد. على هذا الأساس، فإنه في حالة وقوع حرب بين القسمين فلا أمل للقسم الغربي في الانتصار, لذا نصح سبيكمان الولايات المتحدة الامريكية بأن تعمل ما في وسعها بالطرق الدبلوماسية أولا لعرقلة أي نوع من التعاون ممكن بين آسيا وأوربا، وعليها أن توجه سياساتها

---

[1]- الحديثي، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2] – Matin, Op, Cit.? p 6

نحو التحكم في منطقة الإطار القاري، أو على الأقل عرقلة جهود روسيا الرامية إلى السيطرة على دول هذه المنطقة، ويمكن تلخيص أهم نصائحه فيما يلي[1]:

– رأى سبيكمان في التحالف الألماني–الياباني خلال الحرب العالمية الثانية محاولة لتطويق الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد أمنها، لذا دعا غلى ضرورة تدخلها مبكرا في الحرب لدرئ هذا الخطر أولا، ثم للحؤول دون قيام دولة كبرى في العالم القديم حتى لا تشتعل حرب عالمية ثالثة؛

– أوصى بأن تقيم الولايات المتحدة لقواتها قواعد عسكرية بحرية وجوية في البحار المحيطة بكتلة أوراسيا، وأن تصبح قضية توازن القوى في هذه المنطقة أهم انشغالاتها بعدا انتهاء الحرب؛

– تنبأ سبيكمان بأن يمارس الاتحاد السوفييتي والصين دورا في الضغط على دول الراملاند بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لذا دعا بأن يتجه الاهتمام الامريكي صوب هذه المنطقة، وتشجيع تقسيمها إلى دول صغيرة متنافسة قدر الامكان (تقسيم كوريا وفيتنام خلال الحرب الباردة)، في مقابل تشجيع الوحدة الالمانية؛

– دعا سبيكمان إلى قيام أحلاف عسكرية ضمن نطاق الراملاند لتأمينه ومقاومة جهود القوة البرية (الاتحاد السوفييتي) لاحتوائها، وقد تأسست فعلا في هذه المرحلة أحلاف الآسيان والناتو؛

ولقد بدا فعلاً أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بأفكار سبيكمان، خاصة من خلال تطبيق سياسة الاحتواء التي اقترحها جورج كينان في عهد الرئيس ترومان، وكذا محاولات وزير خارجية نيكسون بعد ذلك "هنري كيسنجر" في التقارب مع الصين لمنع قيام تحالف أوراسي سوفييتي–صيني كانت نتائجه ستكون وخيمة على المصالح الأمريكية.

[1]– الغنيمي، مرجع سابق، ص ص 52–54

3- المعيار الوظيفي عند "مينيج" في التمييز بين الهارتلاند والرملاند

انتقد **دونالد مينيج** (Donald Meinig) -1956- المنظور الجامد لكل من ماكيندر وسبيكمان في رؤيتهما لقلب العالم وإطار الحافة على التوالي، وجادل أن كتاباتهما ليست مرنة وتتحدد فقط من منظور ضيق لميزان القوى المتزامن حينها، لذا فهي لا تنطبق في حال تغير الظروف السياسية وتغير ميزان القوى العالمي. وأوضح مينيج أن تعريف كل من الهارتلاند والراملاند يجب أن يساير الوضع السياسي الدولي، وبالتالي يجب أن يكون على أساس معايير وظيفية[1].

لقد دعا مينيج إلى إعادة تعريف منطقة قلب العالم على أساس التشابه في الظروف والملامح الطبيعية وكذا الخصائص الحضارية للسكان، أما دول منطقة الحافة أو الهلال الهامشي فهي محل صراع بين القوى البرية (الاتحاد السوفييتي) والقوى البحرية (الولايات المتحدة). ومن هذا المنطلق اقترح أنه على أسس من التوجه والوظيفة السلوكية لحكومات دول الراملاند يمكن تقسيمها إلى قسمين[2] (أنظر الملحق رقم 3):

-دول ذات توجه نحو قلب العالم، وأطلق عليها "دول الأرض الهامشية القارية" Continenetal Rimland

- دول ذات توجه نحو الهامش، وأطلق عليها "دول الأرض الهامشية البحرية" Maritime Rimland

رابعا: جيوبولتيك الجو ونظرية القوة الجوية

لم تأخذ أفكار الجيوبولتكين السابقين عن أهمية القوة البحرية (ماهان) والقارية (ماكيندر وسبيكمان) اعتبارا كافيا لدور القوة الجوية في حسم الأمور على الأرض، بأن يكون لها دور أكثر تأثيرا في حسم موازين القوى العسكرية في حالة الحرب وبالتالي

[1]- العيسوي، مرجع سابق، ص 319

[2]- نفس المرجع، ص 320.

تغيير أبعاد الاتراتيجية في العالم، لكن نمو عصر الطيران أدى منذ منتصف القرن الماضي إلى تشكيل أراء مختلفة في الجيوبولتيك تتجاوز أهمية البر والبحر في النظريات السابقة[1].

منذ سنة 1943 تنبأ جورج رينر (George Renner) بأهمية الطيران، حيث أن للطائرات ميزة التواجد في كل مكان فضلا عن السرعة والارتفاع والدقة في إصابة الهدف، بما يؤهلها لتدمير كل المنشئات في الأعماق البحرية أو البرية، في حين أنها آمنة من أي ردود فعل أرضية، مجادلاً بأنه" إذا تم إثبات هذا المبدأ فغن سيادة القوة الجوية في الأمور الحربية سوف تكون هي المرجح لأي انتصار عسكري"[2].

لقد ناقش رينر أن الطرق الجوية أدت لتراجع أهمية الراملاند التقليدي كما قدمه لصالح راملاند جديد يمتد في نصف الكرة الشمالية عبر المنطقة القطبية، ولكن هذا الهارتلاند الجديد مهدد بالخطر من إحدى القوتين التي تحتلانه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ويقول رينر أن الهارتلاند الجديد يمكن أن يكون قاعدة السيطرة العالمية لأنه يتميز بالقرب المكاني من بعضه بفضل خطوط الطيران وبذلك تتحول المنطقة القطبية الشمالية مفتاح النفوذ العالمي[3]. وقد واصل الأمريكي ألكسندر ديسفيرسكي (Alexandre De Seversky) تأكيد هذا الطرح من خلال نظريته الشهيرة عن القوة الجوية التي تضمنها كتابة الشهير "القوة الجوية مفتاح البقاء" سنة 1954.

لعل أكثر ما ميز أفكار ديسفيرسكي عن سابقيه مثل (جوليو دوهت، ويليام ميتشل) هو أنه حرر القوة الجوية من الارتباط بالقواعد الأرضية ومن الجزر الواقعة

---

[1]– رياض، الاصول العامة، ص 80

[2]– العيسوي، مرجع سابق، ص 320

[3]– رياض، مرجع سابق، ص 81

في الطرق البحرية، معتقدا بأن الحروب الجوية يجب أن تشن من الأوطان بعد أن تصبح الطائرات قادرة على الطيران لمسافة بعيدة دون الحاجة للتزود بالوقود.

وعلى عكس ماكيندر وسبيكمان اللذان عرضا أفكارهما من خلال خرائط تُظهر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وكأنهما منفصلين وبعيدين عن بعضهما البعض، نظر دي سفيرسكي إلى خريطة العالم من خلال خريطة الإسقاط والتي يكون مركزها هو القطب الشمالي، وهذا ما جعله يرى أن لكل منهما مساحات واسعة تقع في فلك كل منهما تمتد على مساحات واسعة في شمالي أمريكا وأوراسيا. وهذه المنطقة التي تتداخل فيها السيادة الجوية لكل منهما هي التي تمثل المنطقة الحيوية في الصراع على السيادة العالمية بين المتنافسين، وقد أطلق عليها منطقة القرار (Area of Decision)، (أنظر الملحق رقم 4) وهي فيصل المصير النهائي لحرب عالمية ثالثة إذا وقعت. ولأجل ذلك، دعا دي سفيرسكي بأن تكون للولايات المتحدة السيادة العسكرية الكاملة في تلك المنطقة. ونجد فعلا أنه قد وجدت لأرائه صدى لدى صناع القرار الرسميين في واشنطن، حيث تم اتخاذ المنطقة الشمالية منطقة إنذار مبكر للدفاع عن النصف الغربي من العالم، مع تزويدها بكافة التقنيات المطلوبة من أجهزة رادار ودفاع جوي مثل ألاسكا ونيوفوندلاند وسواحل القطب إن الثورة التكنولوجية أسست لوضع جديد حيث الجغرافية الجديدة هي مساحة غير مادية؛ لا تبرز فيها أهمية المكان كما هو الحال في الفضاء الجغرافي المادي. وهو ما عزز أطروحة أن المسافة انتهت وعفا عنها الزمان في عالم تجاوز مفاهيم الحدود والسيادة. كما تؤكده أطروحتي **ريتشارد اوبراين** عن نهاية الجغرافيا و**توماس فريدمان** عن العالم المسطح. فهل أن الجغرافيا قد انتهت فعلا؟ وما مصير حقل الجغرافيا السياسية بانتهاء مكونها الجغرافي، فهل انتهت الجيوبولتيك فعلا؟ أم أنها تجددت أم عادت للانتقام بشكلها القديم؟

الفصل الخامس: الثورة الرقمية وأطروحة نهاية الجغرافيا: أي مصير للجغرافيا السياسية

لقد أصبح التوسع الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد عام 1945 يوصف بالعولمة وسرعان ما اتضح أن العولمة تعني أيضا التعجيل بتدفقات رأس المال والعمالة والمنتجات والأفكار عبر الحدود[1]. بالنسبة لكثير من المتحمسين للعولمة، فإن سقوط جدار برلين كان خطوة حاسمة في مسار انتهاء المرحلة الانتقالية من نظام عالمي قديم محتضر إلى ميلاد نظام عالمي جديد. ولقد حاول عدد كبير من الباحثين أن يرسم الخطوط العريضة لهذا التحول، ولعل أشهرها كانت أطروحة **ألفين توفلير** Alvin Toffler، حين جادل بأننا نخضع لانتقال مثير من حضارة الموجة الثانية أو الحضارة الصناعية، إلى حضارة الموجة الثالثة المعلوماتية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.

عصر المعلومات (الذي يعرف أيضا باسم عمر الكمبيوتر أو العصر الرقمي أو عصر الإعلام الجديد) هي فترة تاريخية تتميز بالتحول السريع من الصناعة التقليدية التي جلبتها الثورة الصناعية من خلال التصنيع إلى اقتصاد يقوم أساسا على تكنولوجيا المعلومات. يمكن ربط بداية عصر المعلومات بتطوير تكنولوجيا الترانزستور[2] transistor technology، التي أحدثت ثورة في التكنولوجيا الحديثة وأصبحت كتلة البناء الأساسية للإلكترونيات الرقمية في عصر المعلومات. ووفقاً لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، فقد أدى هذا الاستخدام لتكنولوجيا الحوسبة داخل المجتمع العالمي إلى تحديث عمليات المعلومات والاتصالات لتصبح القوة الدافعة للتطور الاجتماعي[3]، والتي

---

[1] - Albert J. Bergesen and Christian Suter, The Return of Geopolitics, World Society Studies the World Society Foundation Zurich, Switzerland Volume 2018, p.1

[2]- **المقحل** أو **الترانزستور**)بالإنجليزية) (Transistor: اختصاراً لكلمتي Transfer Resistor أي مُقاوِمُ النَقْل) وهي نبيطة تعتبر أحد أهم مكونات الأدوات الإلكترونية الحديثة مثل الحاسوب، اخترعه العلماء الأمريكيون) والتر براتن (و)جون باردين (و)وليام شوكلي(، هو بلورة من مادة شبه موصل مطعمة بالجرمانيوم أو السيليكون تحتوي على بلورة رقيقة جدًا بحيث تكون المنطقة الوسطى منها شبه موصل موجب أو سالب وتسمى القاعدة بينهما المنطقتان الخارجيتان من النوعية المخالفة وله قدرة كبيرة على تكبير الإشارات الإلكترونية.

[3] - Information Age, retrived from: https://en.wikipedia.org/wiki/Information_Age, on, 18/08/2021

سوف تؤسس نظاما جديدا تماما من القواعد والقيم والسلوكيات، بل وحتى المواضيع،كمفهوم الأمن، مستقبل الدولة القومية، السيادة وخاصة مصير الجغرافيا.

ما هي الحدود النهائية للجغرافيا المعاصرة في ضل الثورة الرقمية وهيمنة الفضاء الرقمي؟ وهل فقدت الأرض معناها وقوتها؟ منذ سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، فإن القضية الرئيسية التي تناقش في حقل الجغرافيا هي مسألة تجاوز الحدود الإقليمية Deterritorialization في عالم معولم يتجه ليكون عالما بلا حدود borderless world. وتشير هذه المسألة إلى إعادة ترتيب العلاقات المكانية وإعادة هيكلتها نتيجة للتحولات السياسية والمادية والتكنولوجية الحاصلة، لتصبح الممارسات الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية منفصلة عن المكان والزمان[1]. وطبقاً لرأي **كيرنكروس** فإن موت المسافات قد يكون المحرك الأكثر أهمية الذي سوف يشكل المجتمع أثناء النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.[2]

تساهم تكنولوجيات الاتصالات الجديدة مباشرة في إحداث تغيير اجتماعي ومكاني، بطريقة بسيطة خطية وحتمية. لقد أصبحت التكنولوجيا بمثابة عامل أساسي ومستقل للتغيير منفصل عن العالم الاجتماعي ولكنه يؤثر عليه، من خلال موجة من التغيير الثوري الشامل. جاء في مجلة "وايرد"،Wired التي أعلنت في عام 1996 في بيانها "من أجل المجتمع الرقمي": " **إن الثورة الرقمية التي تجتا العالم هي في الواقع ثورة في مجال اتصالت تعمل على تحويل المجتمع. عند استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الأشخاص، فإنها تتيح لهم المعلومات ونقلها بطرق حدود لها،.وهذه القدرة هي أساس النجا اقتصادي في مختلف أنحاء العالم. ولكنها تقدم أكثر من ذلك، فهي توفر الصداقة والتفاهم التي تقدر بثمن، إنها تقدم ديمقراطية جديدة تهيمن عليها المصالح الخاصة**

[1] - Louis Sanguin, End Of Geography Or Revenge Of Geography? Human Societies Between A Smooth, Spiky Or Flat World, Bollettino Della Società Geografica Italiana Roma - Serie Xiii, Vol. Vii (2014), P.447.
[2] - Ibid, p.449.

للأحزاب السياسية .. إنها قادرة على تضييق الفجوة و تعمل على تعميق الروابط بين البشر وكوكب الأرض".[1]

إن توسع استخدام الحواسيب وتكنولوجيات الاتصالات الرقمية خلق فضاء جديدا هو "الفضاء الإلكتروني" وهو مساحة جديدة غير مرئية لحواسنا المباشرة، مساحة قد تصبح أكثر أهمية من المساحة المادية نفسها . ومن الواضح أن قوة الإقليم السياسي المادية أصبحت اليوم متآكلة بفعل القوة التي يتمتع بها الفضاء الإلكتروني، وقد تفسر التهديدات الجديدة التي تواجه الإقليم الوطني بالحماس الذي يبديه عدد كبير من فئات السكان لتكنولوجيات المعلومات الجديدة. إن الجغرافية الجديدة هي مساحة غير مادية؛ حيث لا تبرز أهمية الموقع كما هو الحال في الفضاء الجغرافي المادي. إن أهمية الإقليم في ديناميات الحياة البشرية التي تقوم على أساس العلاقة التقليدية بين مكان الفضاء space–place أصبحت متجاوزة بفضل تكنولوجيا الاتصالات الجديدة[2].

من السهل إلى حد ما تحديد الآثار الجغرافية على الفضاء والمكان لـ "الثورة التكنولوجية" المفترضة . فمع انتشار واندماج تكنولوجيات وسائط الإعلام والحوسبة والاتصالات، انخفاض تكاليف المعدات والإرسال فإن المسافة عمليا انتهت وانتهى تأثرها كمقيد للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتصبح الحياة البشرية "متحررة" من قيود الفضاء والآثار الاحتكاكية للمسافة؛ كل شيء يصبح ممكنا في أي مكان وفي أي وقت، وجميع المعلومات تصبح متاحة في كل مكان وأي زمان. ولذلك فإن "منطق" الاتصالات والوساطة الالكترونية يفسر على أنه –بسكل لا مفر منه– يدعم فكرة موت

[1] - Stephen Graham, The end of geography or the explosion of place? Conceptualizing space, place and information technology, Progress in Human Geography 22,2 (1998), p166.
[2] - Sanguin,Op.Cit., p. 448.

المسافة ونهاية الجغرافيا[1]. إن هذه النتيجة هي خلاصة ما أكده كل من ريتشارد أوبرين وتوماس فريدمان في نظريتي انهاية الجغرافيا والعالم المسطح على التوالي:

أو: نظريات نهاية الجغرافيا

1- نظرية نهاية الجغرافيا لريتشارد أوبراين

إن نهاية نظرية الجغرافيا التي طورها ريتشارد أوبراين Richard O'Brien في عام 1990 ثم في عام 1992 تجادل أنه بفضل تكنولوجيات المعلومات الجديدة أصبحت الجغرافيا أمرا عفا عليه الزمن بسبب الترابط العالمي في أسواق المال. وطبقا لأوبراين، فإن هذا المكان كان عبارة عن سوق الأوراق المالية حيث كان التجار والسماسرة يمارسون الضغوط ويدفعون. ومن الآن فصاعدا، يقع هذا المكان نفسه في رقاقة كمبيوتر يصعب التعرف على إحداثياتها الجغرافية. وطبقا لأوبراين فقد أصبحت نهاية الجغرافيا واقعة. ومن خلال هذا التعبير فهو يدرك نهاية الدور الذي تلعبه الدولة القومية باعتبارها محركا للحياة الاقتصادية، أو نستطيع القول بعبارة أخرى إن مفهوم الدولة القومية أصبح عتيقا في المجال المالي والاقتصادي[2].

2- نظرية العالم المسطح لتوماس فريدمان:

في عام 2005، كتب توماس فريدمان، بأن العالم أصبح مسطحا بسبب الغزو العام للعولمة العامة التي لا يمكن مقاومتها. عند استخدام فكرة تسطيح العالم وسطحه، وحاول أن يبين كيف يمكن أكثر فأكثر للناس التواصل والمنافسة والتعاون بفضل القوة الرائعة التي تمنحها الإنترنت. إن شبكة الإنترنت كقوة تعمل على تسطيح العالم من شأنها أن تمكن الناس من الوصول إلى مسافات أبعدبسرعة أكبر، وأرخص من أي وقت مضى، وبذلك فهي تعطي المزيد والمزيد من الناس عبر العالم الأدوات والقدرة على العمل

[1] - Graham,Op.Cit., p. 168
[2] - Sanguin,Op.Cit., p. 448.

والاستفسار والاسترخاء، وهذه العملية الجديدة ليست عملية اقتصادية فحسب بل عملية ثقافية.

يطلق فريدمان اسم المنصة العالمية المسطحة لهذه العولمة الثالثة التي يعرّفها باعتبارها نتاجا للتقارب بين ثلاثة عناصر: الكمبيوتر الشخصي، كابل الألياف البصرية، وبرمجيات العمل؛ يسمح الأول لكل فرد بأن يصبح كاتب المحتوى الخاص به تحت شكل رقمي. أما الثاني فيسمح للأفراد بالوصول إلى المحتويات الرقمية بشكل متزايد في كل مكان من العالم، وبتكاليف متواضعة أو حتى لا وجود لها أما العنصر الثالث فيسمح للأفراد بالتعاون في أي مكان وفي كل مكان في العالم، مع المحتوى الرقمي نفسه من دون مسافات بينهم.[1]

ثانيا: نهاية الجيوبولتيك أم عودة الجيوبولتيك القديم؟

1- نهاية الجغرافيا وبدائل الجيوبولتيك

وفق الاستخدام الأكثر شيوعا يحيلنا مفهوم الجغرافيا في ظل عولمة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال نحو وصف للعالم ماديا على أنه ممتد، متقلص، متصل، متشابك، متكامل، مترابط ، أو أقل تقسيما إقليميا بين الدول القومية. فبحسب تعبير (Harvey 1989) ينظر للعولمة على أنها عملية اقتصادية تكنولوجية لضغط المكان والزمان Process Of Time-Space Compression. لذا فإنه غالبا ما ينظر إلى العولمة باعتبارها تحل محل الجيوبولتيك ومن وجهة النظر هذه، إذا كانت العولمة تتعلق بعالم لا يعرف حدودا، فإن الجيوبولتيك التي كانت تدور حول القوى العظمى

[1] - Idem.

والإمبراطوريات التي تقسم العالم وتفرض سيطرة إقليمية عليه[1]، و من شأن هذا التمييز أن يرسم خطا بالغ الجرأة بين عالم الماضي الجيوبولتيكي وعالم اليوم المعولم.

بالنسبة للعديد من منظري الشئون الدولية، فإن المظاهر الواضحة لنهاية الجغرافيا تشكل دليلا كافيا على الزعم بأن الجيوبولتيك قد انتهت. في الواقع وجدت مساهمات نظرية عدة لرسم نهاية القديم وبداية الجديد حول الجيوبولتيك، وعلى الرغم من الاختلاف بينها حول البديل عن الجيوبولتيك، فإن القاسم المشترك بينها يتلخص في مفهوم بسيط ومحدود للجيوبولتيك يربطها بالحرب الباردة وشعارات سيادة الدول، فهي تدرك الجيوبولتيك على أنها ليست أكثر من سياسة واقعية realpolitik ، وعالم من تنافس شرس بين الدول على الأراضي، وسياسة توازن القوى التي سادت الحرب الباردة في مختلف أنحاء العالم. إنها جميعا تشترك في فرضية أننا وصلنا إلى نهاية الجيوبولتيك التي صارت تنتمي إلى عالم الماضي، إلى عصر تكنولوجي قديم مقيد جغرافيا بمنطق الحدود الاقليمية، حقبة من المؤسسات المختلفة، درجة متدنية من العولمة، وخطاب الخطر[2].

1- الكرونوبولتيكس chronopolitics

يزعم باحثون مثل بول فيريليو Paul Virilio وجيمس دير داران James Der Derian بأن التراجع المتواصل لأهمية الحيز الجغرافي أمام تكنولوجيا المعلومات يقود لتراجع أهمية متغير المكان لصالح متغير جديد هو "الزمان"، وعلى هذا الأساس تصبح "الكرونوبولتيكس" أكثر أهمية من الجيوبولتيك في الشئون الدولية الحالية. يرى فيريليو بأن القيمة الإستراتيجية للجغرافيا فقدت أهميتها أمام متغير "السرعة" التي

[1] - John A. Agnew, **A World That Knows No Boundaries? The Geopolitics of Globalization and the Myth of a Borderless World**, CIBR Working Papers in Border Studies CIBR/WP03-2, p.2.

[2] - Gearóid Ó Tuathail, At the End of Geopolitics? Reflections on a Plural Problematic at the Century's End , Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 22, No. 1 (Jan.-Mar. 1997), p.35.

أصبحت تتحكم في الحدودو تتجاوز قيود المسافة لتحل محل المكان. وعلى هذا الأساس، يزعم فيريليو "**الفضاء لم يعد في الجغرافيا بل في الإلكترونيات... وهناك انتقال من الجغرافيا إلى الكرونوبولتيك: حيث يصبح توزيع الأراضي توزيع الوقت**".

لقد فقد الإقليم أهميته أمام التطورات التكنولوجية لصالح "الزمن"؛ في الجانب المدني بفضل سرعة وكمية التدفقات الاقتصادية والمعلوماتية العابرة للحدود أصبحت قدرات الدول على ممارسة الدور الرقابي محدود. وفي الجانب العسكري بفضل الصواريخ العابرة للقارات وطائرات الدرون وتوظيف تكنولوجيا الأقمار الصناعية أصبحت الدول قادرة على تجاوز القيود الطبيعية المناخ والتضاريس. [1]

2- الجيواكونوميك Geoeconomics

يؤكد باحثون آخرون، مثل إدوارد لوتواك Edward Luttwak أن تراجع الحرب الباردة قد قلص من أهمية القوة العسكرية في الشؤون الدولية لصالح العوامل الاقتصادية، وعلى أساس من ذلك، يفترض لوتواك بأن الانتقال قد حصل من الجيوبولتيك إلى الاقتصاد الجيوسياسي: "**يبدو أن الجميع يوافقون الآن على أن أساليب التجارة تحل محل الأساليب العسكرية ،قوة رأس المال بد من القوة النارية، وابتكار المدني بد من التقدم العسكري – التقني، واختراق السوق بداً من المواقع العسكرية والقواعد**".

ومع ذلك ، فإنها حماسة لوتواك لا تبدو قريبة من مثالية أنصار العولمة مثل كينيش اوماي ، الذي يتصور عالما رأسماليا في المستقبل القريب خال من حدود الدولة القومية، فبالنسبة للوتواك، فإن الدول القومية ستبقى "ككيانات مكانية مهيكلة تصر على رسم حدود أراضيها"، وكبيروقراطيات فهي تميل بطبيعتها إلى السعي إلى تحقيق ميزة نسبية ضد كيانات مماثلة على الساحة الدولية. لذا فهي تسعى للحفاظ على دورها بل

[1] - Idem, pp.35-36.

وتعزيزه من خلال التنافس الاقتصادي على الأسواق والمصالح المتضاربة "الجيواكونوميك" على حساب الجيوبولتيك التي تجاوزها الزمن. ولن يكون العصر الجيواقتصادي القادم عصراً يتسم بالترابط العالمي المتناغم، بل إنه عصر يتسم باستمرار التنافس بين الدول حيث يعبر عن منطق الصراع في قواعد التجارة[1].

3- الايكوبولتيكس Ecopolitics

إن الجيوبولتيك الجديدة هي جيوبولتيك عابرة للحدود فيما يتصل بمشاكل طبقة الأوزون، الأمطار الحمضية، التلوث الصناعي، تآكل التربة السطحية، استنزاف الغابات المطيرة وانبعاثات الغاز السامة. ولأجل ذلك يقترح المهتمون بالأمن البيئي العالمي بأن الأزمات البيئية والايكولوجية المتنامية تهدد بتغيير طبيعة السياسة الدولية تغييرا جذريا. وبالنسبة لكثير من المثقفين والسياسيين المهتمين بالبيئة، فإن التحول الحقيقي الذي يتعين القيام به هو التحول من الجيوبولتيك إلى الايكوبولتيكس ecopolitics. إن طبيعة الأزمات البيئية السابقة وتأثيراتها على كوكبنا الهش تفرض تحديات غير مسبوقة على حضارتنا. ولمعالجة هذا التدهور في البيئة العالمية، لا تحتاج البشرية إلى مبادرة إستراتيجية دفاعية، بل إلى مبادرة إستراتيجية بيئية، وهي مهمة موكلة إلى الجماعية الإنسانية. فالبيئة أصبحت "الأجندة المقدسة الجديدة" التي تتطلب إيمانا جديدا بمستقبل الحياة على الأرض.

4- الحوكمة الجغرافية Geogovernance

لقد استخدم جايمس روزيناو مصطلح الحكومة العالمية للإشارة لعالم دون سلطة السيادة، تتجاوز فيه حدود علاقات الحدود الوطنية أو نظام الدولة، إنه بعبارة أخرى أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى الوطني. وعرفها بشكل أكثر دقة توماس وايس على أنها "تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات

[1] - Idem, p36.

العالمية، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة على حلها. إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة العالمية"[1]. يجادل ريتشارد فالك Richard Falk بأن العالم يتحرك بسرعة بعيدا عن الجيوبولتيك نحو واقع اقتصادي وثقافي وسياسي أكثر تكاملا وفق مجموعة من الظروف يسميها geogovernanceالحوكمة الجغرافية. فحيث أن سيادة الدولة ، بوصفها طرفا فاعلا في إدارة التاريخ البشري، تضاءلت كثيرا وقدراتها التقليدية آخذة في الضعف باستمرار، فإن معضلة السياسة العالمية لم تعد سياسية جيوبولتكية بل حوكمية تتعلق بإدارة التحديات العالمية المشتركة، إنه الكفاح القائم –غير المرحب بع غالبا– كثيرا بإنشاء هياكل حكم قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي[2].

2– عودة الجغرافيا وانتقام الجيوولتيك:

في مقالته الشهيرة "The Revenge of Geography" رد روبرت كابلان Robert Kaplan الاعتيار للجغرافيا، مجادلا بأن الجغرافيا كانت دائما وستظل أبدا العامل الرئيسي في مصير الشعوب. فالجغرافيا بوسعها أن تشرح وتحلل الصراعات السياسية، الاقتصادية والثقافية التي تقف العولمة عاجزة عن تفسيرها. إن القرن الحادي والعشرين لا يعكس نهاية التاريخ ولكن عودة التاريخ؛ فالجغرافيا كما كانت على مر التاريخ، هي واحدة من أقوى القوى المحركة للأحداث العالمية، وبإمكانها أن تشرح جيدا كم عددا من قضايا الصراع القديمة ستولد من جديد[3]

إذا كانت عولمة أواخر القرن العشرين قد أكدت على تقادم الحدود الوطنية. فإنه بات من الواضح على نحو متزايد مع بداية القرن الحادي والعشرين عودة النزعة القومية إلى الحياة من جديد. فمن الاسكتلنديين إلى الكتالان والأكراد تريد هذه

[1]- مراد بن سعيد ،"من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 421، مارس 2014. ص136

[2] - Tuathail, Op,Cit., p.37.
[3] - Sanguin,Op.Cit., p. 448.

الجماعات تأسيس دولها الخاصة. أما في الدول فإنه من شينزو آبي في اليابان، وشي جين بينج في الصين، وفلاديمير بوتن في روسيا، ورجب طيب أردوغان في تركيا، وناريندرا مودي في الهند، ودونالد ترامب في الولايات المتحدة، كلهم يملكون أجندات قومية لخدمة مصالح دولهم الوطنية. وعلى المستوى الإقليمي، تعاني تجربة التكامل عبر الوطنية التي كان الاتحاد الأوروبي أفضل نماذجها من التوترات الاقتصادية بين أطرافها الجنوبية وقلب الشمال، خاصة بعد أزمة البريكزيت وانسحاب المملكة المتحدة. وعلى الجبهة الوطنية، هناك مرة أخرى صعود لافت لأحزاب اليمين المحافظة مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، والفجر الذهبي اليوناني، ودونالد ترامب وبوريس جونسون في الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي. وداخل أوروبا الشرقية هناك ارتفاع مماثل في النزعة الوطنية، مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا. وفي الشرق الأوسط، تظل الفوضى مستمرة خاصة مع الآثار التي تركتها أحداث "الربيع العربي"، وهناك في الشرق الأقصى تظل النزاعات مستمرة بشأن كوريا الشمالية وتايوان الجزر في بحري الصين الجنوبي والشرقي. وكل هذا يدفعنا إلى إدراك حقيقة مفادها أن الأحداث العالمية تحركها على نحو متزايد القوى الجيوسياسية القديمة[1].

[1]- Graham, Op.Cit., p. 2.

خاتمة:

إن الطريقة التي يحاول بها المراقبون والمعلقون فهم شكل الوحدات السياسية داخليا وسلوكها في النظام الدولي، ويحاولون من خلالها فهم القضايا والمسائل في السياسة العامة والسياسات العالمية في العالم وعبر أقاليم مختلفة، تتضمن بالضرورة المعطيات الجغرافية، إن هذه الرؤية الجغرافية هي التي تبرر وجود حقل للدراسة اسمه الجغرافيا السياسية كإطار وصفي لتأثير العامل الجغرافي على الظاهرة السياسية ، والذي يبحث في دراسة التفاعل بين مساحة الأرض التي تحتلها الدولة، والجماعة البشرية التي تعيش عليها، والنظم السياسية التي تنظم بها الوحدات السياسية شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية، وما يترتب عن ذلك من قرارات وسلوكات. لكن هذه الرؤية ليست بالضرورة بريئة، بل هي تتضمن أيضا المنظور الجيوبوليتيكي الذي يحلل كيف يمكن للجغرافيا أن تخدم السياسة؛ فنحن ننظر إلى العالم بطريقة ما لأننا نريد ذلك ولهذا فغالبا ما تأتي نظريات الجغرافيا السياسية معيارية.

من الضروري محاولة فهم سياسات الدول المحلية والدولية في سياق توظيف الجغرافيا لخدمة سياسة الدولة ومصالحها القومية. فمشروع "حزام واحد، طريق الواحد" الصيني والتدخل الروسي في سوريا للوصول لمياه البحر المتوسط واستراتيجيات مشابهة لعدد من القوى الإقليمية في مناطق مختلفة من العالم، تجعل من التحليل الجيوبولتيكي الذي قدمته نظريات الجيوبولتيك منذ مطلع القرن العشرين قابلا للتطبيق على عالم القرن الحادي والعشرين أخذا في الاعتبار العوامل المستجدة.

إن التأكيد ببساطة على أن الجغرافيا السياسية قد انتهت فعلا أو قد اقتربت من نهايتها في ظل العولمة ،التي تقلص من جدوى واهمية عامل المكان، يتجاهل الصراع الدائر حول الفضاء العالمي في نهاية القرن العشرين. قد تكون الرؤى الإمبراطورية لمكيندر وجيوبولتيكيي الحرب الباردة شكلا قديما، ولكن الصراعات التكنولوجية

الجديدة للسيطرة على الفضاء الرقمي، الفضاء الخارجي، الفضاء الإعلامي كفضاءات جغرافية جديدة قد اتخذت مكانها وتسعى إلى تأطير عالمنا. فالجغرافيا السياسية لم تنته بعد؛ كم أن الجيوبولتيك لم تنته بعد وإن آخذا أشكالا جديدة، فالصراع لا يزال قائما ومستمرا من أجل صناعة وتشكيل الفضاء العالمي بمعايير الجغرافيا/القوة/المعرفة.

إذا كانت الجيوبولتيك هي حصيلة التقاء الجغرافيا بالإستراتيجية القومية للدولة الأمة، فإنها لا يمكن أن تنتهي إلا بانتهاء تفكير الدول بمنطق المصلحة القومية، وحيث يبدو ذلك متعذرا فكذلك تتعذر نهاية الجيوبولتيك. إنها في أسوأ الحالات يمكن أن تأخذ أشكالا جديدة كالصراع على الأسواق، الفضاء الرقمي، الفضاء الاعلامي وصناعة الأقمار الصناعية Orbital Sciences، كفضاءات جغرافية جديدة، وفي أحسنها فإنها ستعود من جديد في شكل عودة النزعة القومية، النزاعات الحدودية، الحمائية الاقتصادية، وانحدار التجارة المتعددة الأطراف كما هو حاصل اليوم.

إذا ما فهمنا العولمة بمعنى التعجيل بتدفقات رأس المال والعمالة والمنتجات والأفكار عبر الحدود، بينما فهمنا الجيوبولتيك على أنها عودة النزعة القومية، وفي حين يمكن وصف اللحظات المختلفة في تاريخ العالم على هذا أنهها عملية ديناميكية من التداور بين الجيوبولتيك والعولمة بما يمكن تسميتها هنا دورة العولمة/الجيوبولتيك (GGC).Globalization/ Geopolitics Cycle ومن وجهة النظر هذه، فإن ما يسمى بعودة الجيوبولتيك في أوائل القرن الحادي والعشرين ليس سوى آخر تحول دوري لعملية تاريخية عالمية أكبر وأطول بكثير.

الملاحق

ملحق رقم 1: نماذج لأشكال الدول

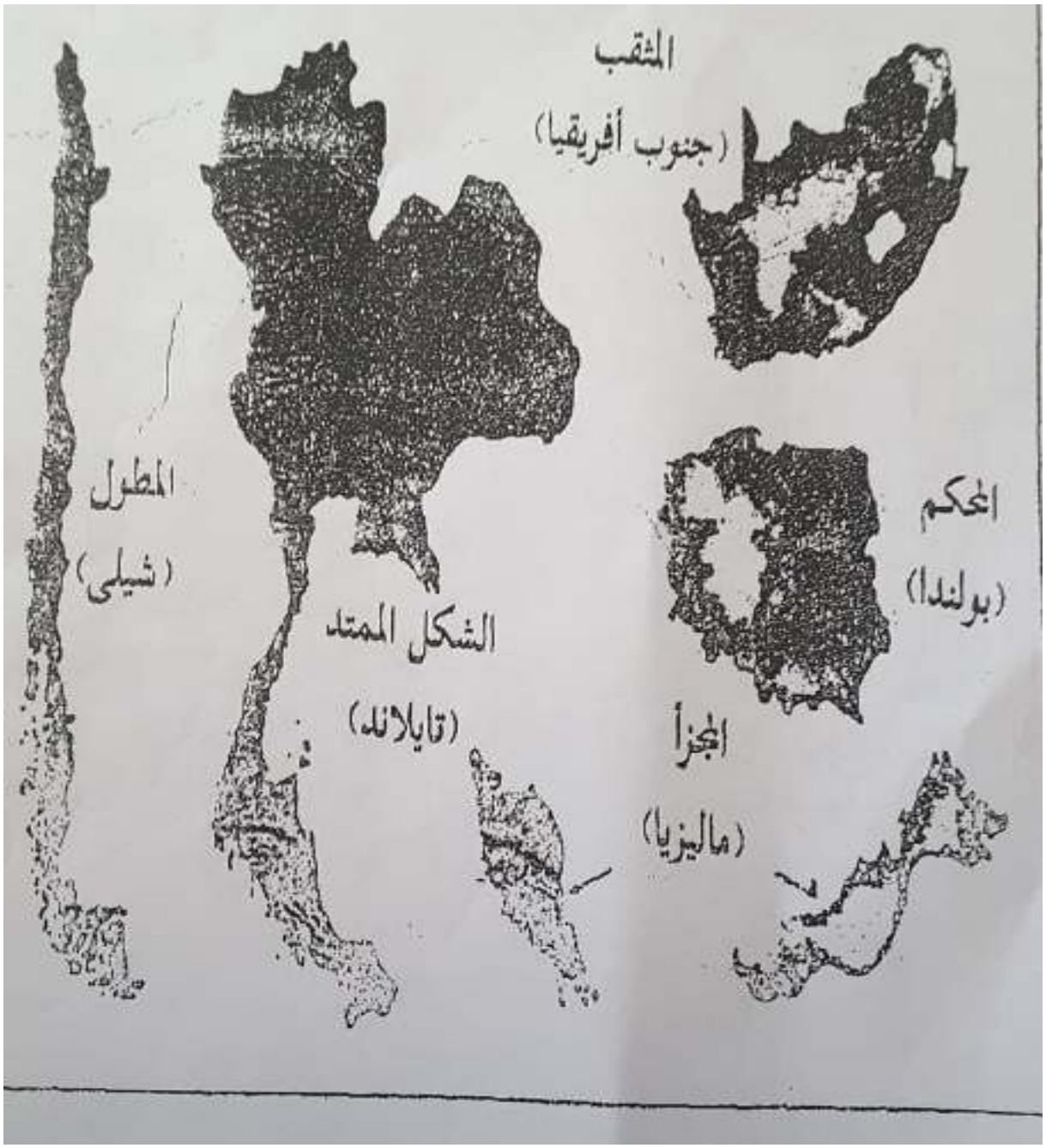

المصدر: العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الإسكندري: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 84.

ملحق رقم 2: منطقتي الهارتلاند والراملاند عند ماكيندر وسبيكمان

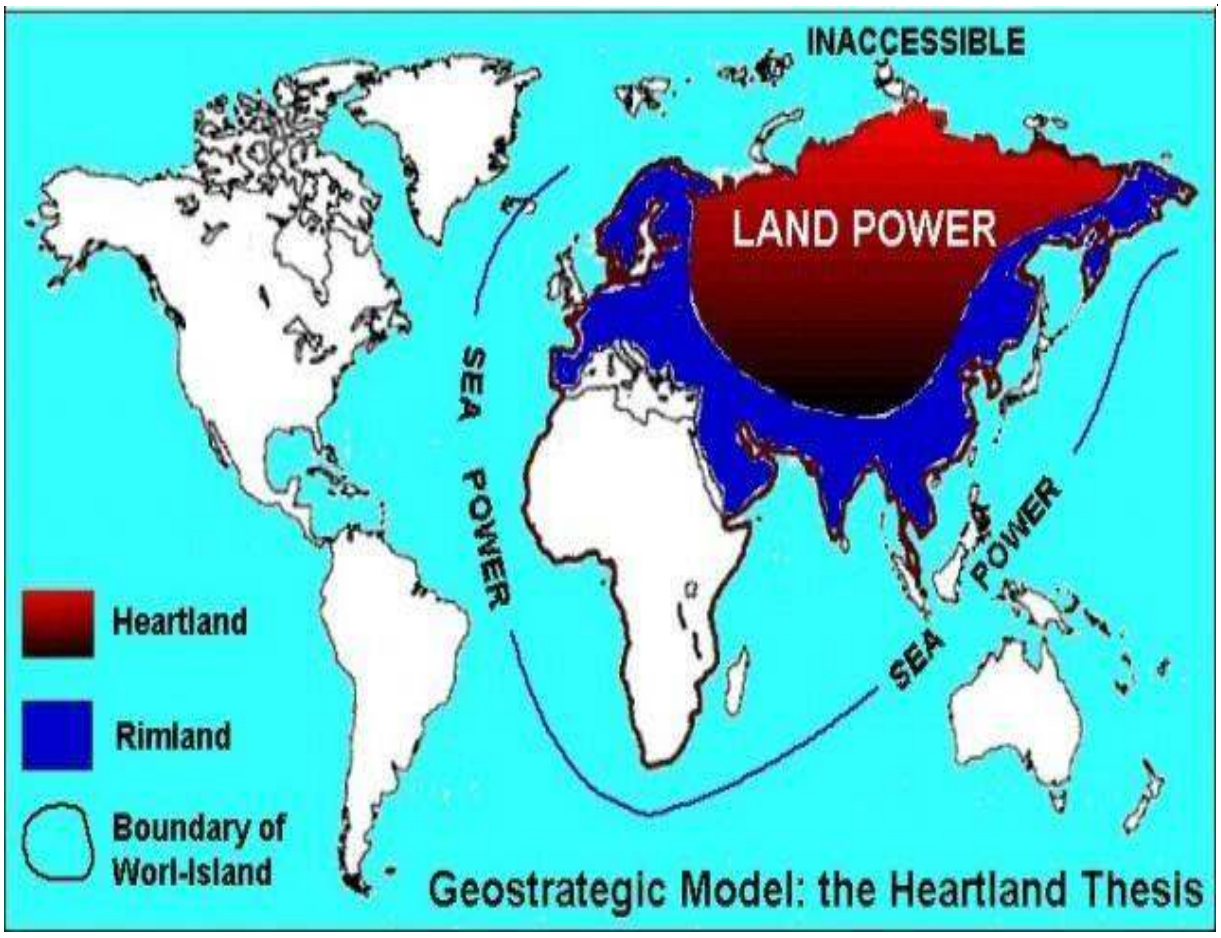

المصدر:

Heartland and Rimland theory – Geography UPSC, Retrieved on 1 May 2021, at: https://lotusarise.com/heartland-and-rimland-theory-upsc/

ملحق رقم 3: تصور مينيج لهارتلاند والراملاند

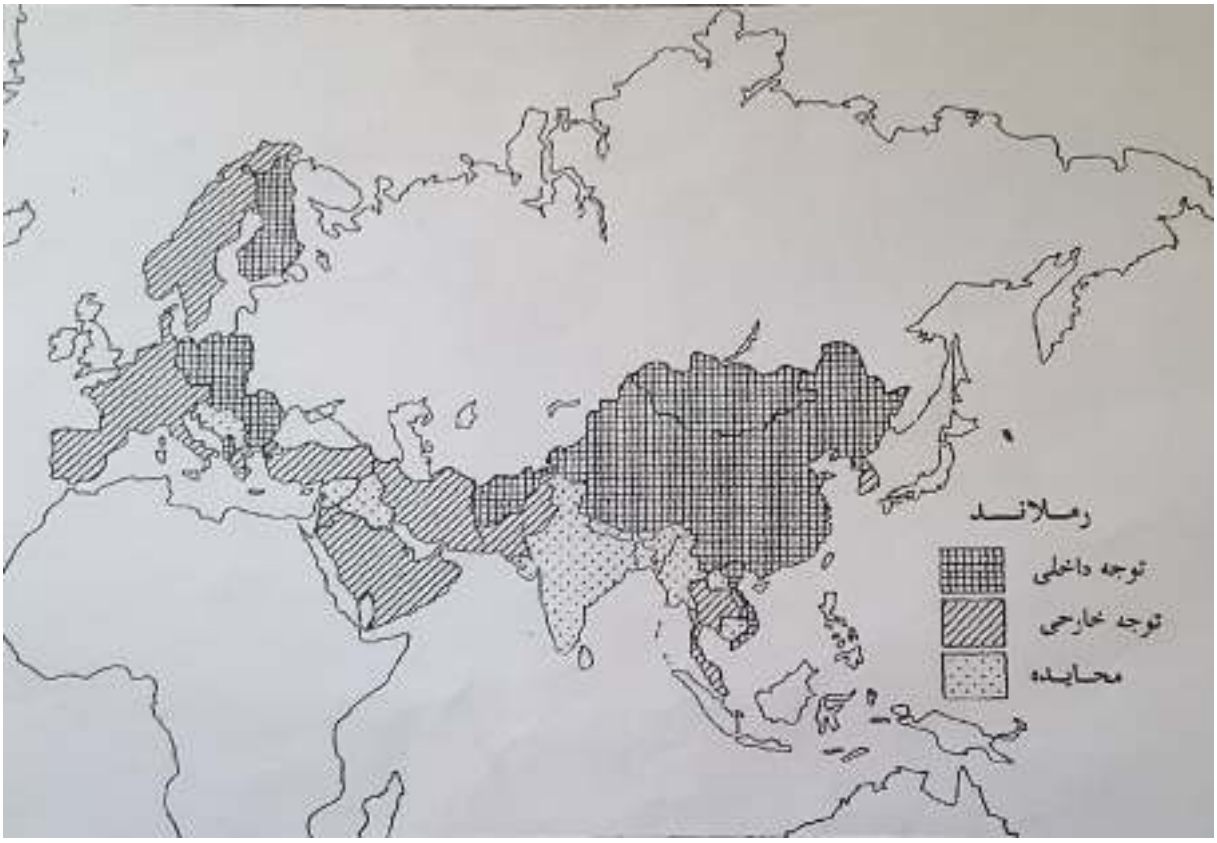

المصدر: العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الإسكندري: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 318.

ملحق رقم 4: منطقة السيادة الجوية عند دي سفيرسكي

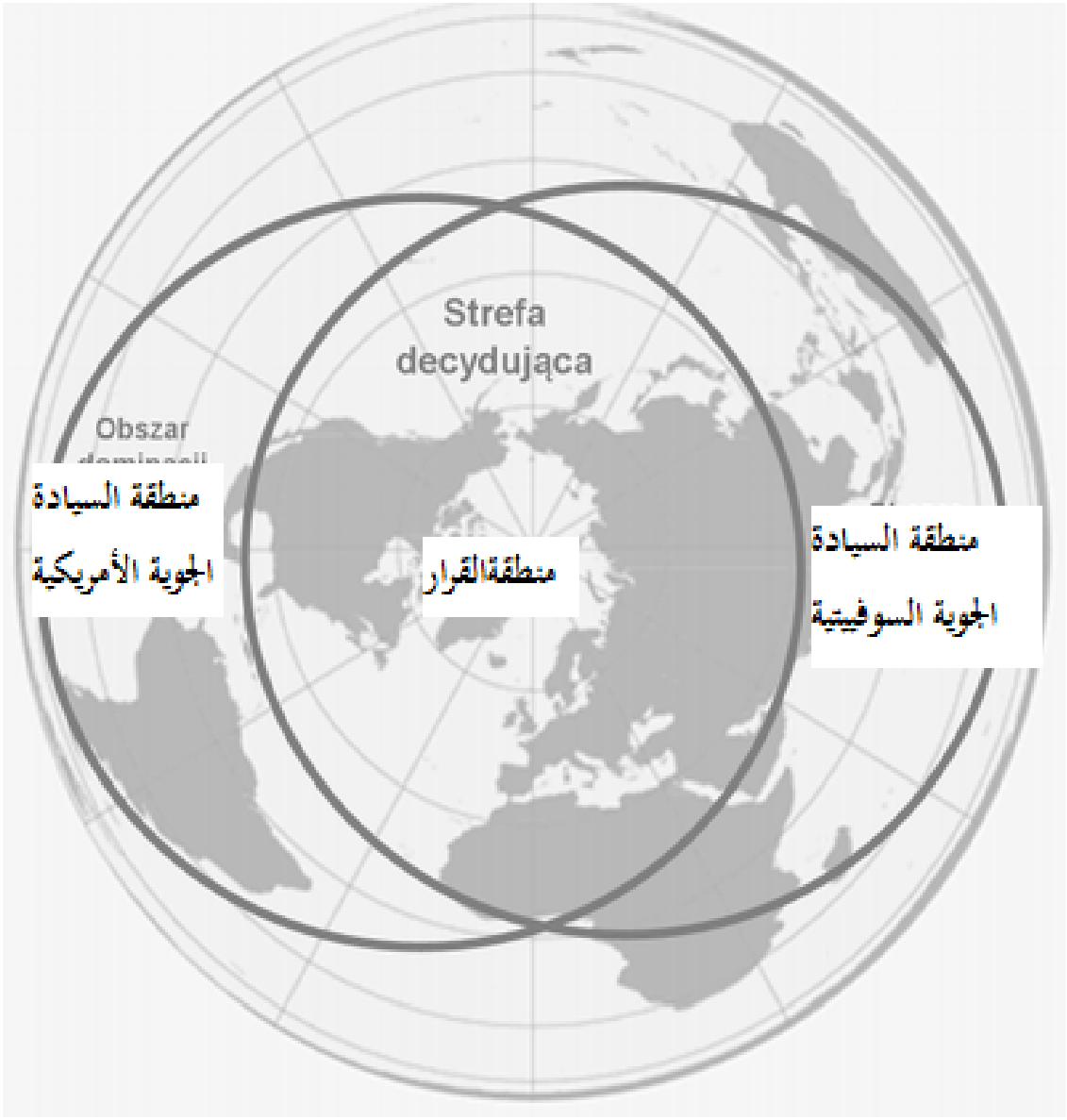

المصدر:

Geopolityka. Skrypt dla pocztkujcych,). Retrieved on 1 SEP 2021, at: https://pl.wikisource.org/wiki/Strona:Geopolityka.pdf/79

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

- الحديثي عباس غالي ، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004).

الشامي صلاح الدين علي ، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1999)، ص 26.

- العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الإسكندري: دار المعرفة الجامعية، 2002)

- حسين خليل ، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا**، (يروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

- حداد معين ، **الجيوبولتيكا: قضايا الهوية والانتماء**، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر :2006).

- دوفاي ألكسندر ، **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: عويدات للنسر والطباعة، 2006).

- رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2014).

- سيليريه بيير ، **الجغرافيا السياسية والاستراتيجية**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، (الاسكندرية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988).

- صافي عدنان ، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع 1999).

- طي محمد ، **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر**، (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019).

- غنيم عبد الحميد ، **الجغرافيا السياسية**، (الكويت: مكتبة الفلاح: 1987).

- بن سعيد، مراد ،"**من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 421، مارس 2014.

روابط الانترنيت:

12- شبكة النبأ المعلوماتية "مصطلحات سياسية: جغرافيا سياسية"،تم التصفح يوم 2015/09/05، على الرابط:https://annabaa.org/nbanews/64/83.htm

13- الموسوهة السياسية، "الجيوبولتيك"، تم التصفح يوم 2021/09/05، على الرابط: https://bit.ly/3AYOYBn

ب- باللغة الأجنبية:

- Agnew, John, ***A World That Knows No Boundaries? The Geopolitics of Globalization and the Myth of a Borderless World***, CIBR Working Papers in Border Studies CIBR/WP03-2.

- Agnew , John, **Geopolitics Re-visioning World Politics Frontiers**, (London : Routledge , 2004).

- Agnew, John**, Making Political Geography**, (Arnoldpublishers, London, 2OO2).

- Almeida, Bruno de, '***Some consideration about the methods and the nature of political geography and geopolitics***', unpublished document, (ciari), 2005

- Bergesen, Albert J and Suter, Christian, "***The Return of Geopolitics, World Society Studies***", the World Society Foundation Zurich, Switzerland Volume 2018.

Brzezinski, Zbigniew , ***Game Plan: A Geostrategic Framework for the Conduct of the U.S.–Soviet Contest****. Boston: The Atlantic Monthly Press, (1986).*

- Graham,Stephen, "***The end of geography or the explosion of place? Conceptualizing space, place and information technology"***, Progress in Human Geography 22,2 (1998), p166.

- Iliopoulos, Ilias,"***Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout History"***, Baltic Security & Defence Review, Volume 11, Issue 2, 2009, p.5.

- Jones Martin, Rhys Jones, Woods Michael, **An Introduction to Political Geography: Space, Place and Politics**,(London : Routledge , 2004).

- McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan, "***The political regulation of national and ethnic conflict***", Parliamentary Affairs, London Oxford university press, volume 47, N1,january 1994.

- Venier, **Pascal**, Main, " ***Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century***", L'Espace Politique , Université de Reims Champagne-Ardenne, 2011-02-11, p.3.

- Sanjay, Kumar, **A Handbook of Political Geography**, (K.K. PUBLICATIONS, New Delhi, 2014).

- Sanguin, Louis, "***End Of Geography Or Revenge Of Geography? Human Societies Between A Smooth, Spiky Or Flat World"***, Bollettino Della Società Geografica Italiana Roma - Serie Xiii, Vol. Vii (2014), P.447.

- Tuathail, Gearóid, Tuathail, At the End of Geopolitics? Reflections on a Plural Problematic at the Century's End , Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 22, No. 1 (Jan.-Mar. 1997).

Internet links:

Oxford dictionaries, Political Geography, visited on 14/O7/2021, at; https://bit.ly/3mDw7WP

Information Age, retrived from: https://en.wikipedia.org/wiki/Information_Age, on, 18/08/2021

James Rogers, Luis Simón,"Think Again: European Geostrategy"*., (14 March 2010).* Retrieved on 1 May 2021, at: https://bit.ly/3FhYQss.

فهرس المحتويات:

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....2

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية: المفهوم، التطور، المناهج.....6

أولا:تعريف الجغرافيا السياسية.....7

ثانيا: مراحل تطور دراسة الجغرافيا السياسية.....9

1- مرحلة الحتمية الجغرافية.....9

2- مرحلة هيمنة الفكر الجيوبولتيكي 13

3- دراسة الوحدات السياسية 14

ثالثا: مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية.....17

1- المنهج التاريخي.....18

2- المنهج المورفولوجي.....19

3- المنهج التحليلي.....20

4- المنهج الاقليمي.....21

الفصل الثاني: الدولة كوحدة تحليل في الجغرافيا السياسية.....23

أولا/ الكيان المادي: رقعة الدولة وامتداداها الجغرافي.....24

1- الموقع.....24

2- المساحة.....29

3- الشكل.....32

ثانيا/ الكيان البشري: المقومات البشرية للوحدة السياسية.....33

1- حجم السكان.....34

2- كثافة السكان وتوزيعهم.....34

3- خصائص السكان النوعية.....35

4- التنوع السلالي والثقافي للسكان.....35
ثالثا: النظام السياسي وشرعية الوحدة السياسية 37
الفصل الثالث: الجيوبولتيك ومنهج توظيف الجغرافيا في خدمة السياسة.....40
أولا: في محاولة التعريف بالجيوبولتيك.....40
ثانيا: عوامل ظهور وتطور الجيوبولتيك 44
ثالثا: الجيوبولتيك والاستراتيجيا.....47
الفصل الرابع: النظريات الجيوبولتكية.....51
أولا: مفهوم المجال الحيوي في الجيوبولتيك الألماني.....52
1- قوانين النمو المساحي عند فريدريك راتزل.....53
2- اسهامات رودولف كيلين.....55
3- تطبيقات كارل هاوسهوفر.....59
ثانيا: جييوبولتيك القوة البحرية.....61
1- مفهوم وشروط القوة البحرية.....63
2- الاكتشافات الجغرافية وثورة القوة البحرية.....66
3- جيوبولتيك البحر عند الفريد ماهان.....69
4- محددات القوة البحرية.....72
5- تقييم القوة البحرية.....76
ثالثا: جيوبولتيك القوة القارية 77
1- نظرية قلب العالم عند هالفورد ماكيندر.....78
2- نظرية الإطار القاري عند نيكولاس سبيكمان.....84
3- المعيار الوظيفي عند "مينيج" في التمييز بين الهارتلاند والرملاند.....89
رابعا: جيوبولتيك الجو ونظرية القوة الجوية 86
الفصل الخامس: أطروحة نهاية الجغرافيا ومصير للجغرافيا السياسية.....92
أولا: نظريات نهاية الجغرافيا.....95

1- نظرية نهاية الجغرافيا لريتشارد أوبراين.....95
2- نظرية العالم المسطح لتوماس فريدمان.....95
ثانيا: نهاية الجيوبولتيك أم عودة الجيوبولتيك القديم؟.....96
1- نهاية الجغرافيا وبدائل الجيوبولتيك.....96
2- عودة الجغرافيا وانتقام الجيوولتيك.....100
خاتمة.....102
الملاحق.....104
قائمة المراجع.....109
فهرس المحتويات.....112